جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

أبرز نشاطات وانجازات الجمعية خلال عام 2025

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

> قامت الجمعية خلال عام 2025 بمناقشة ومتابعة مختلف المواضيع التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وقد تمت مناقشة تلك المواضيع ورفع الملاحظات حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف المواضيع.

وبلغ عدد من الفعاليات والاجتماعات واللقاءات التي عقدتها الجمعية خلال عام 2025 أكثر من (47) فعالية، حضرها حوالي (2000) شخص من البنوك والجهات الأخرى ذات العلاقة.

كما عقدت الجمعية في عام 2025 حوالي (22) اجتماعاً للجان الاستشارية في الجمعية والتي استهدفت بحث ومناقشة مختلف المواضيع ذات العلاقة بعمل البنوك وحسب اختصاصات كل لجنة، ومتابعة تنفيذ النتائج والتوصيات.

ووقعت الجمعية خلال عام 2025 حوالي (8) مذكرات تفاهم وتعاون مع العديد من الجهات ذات العلاقة ومنها مكتب تمثيل بنك القدس، و جامعة العلوم الإسلامية العالمية، وشركة كريف الأردن، ومعهد الدراسات المصرفية، وPeterson Solutions، والمركز الدولي للنمو (IGC)، وجامعة الزرقاء، والمؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين.

واستمرت الجمعية خلال عام 2025 بإقامة فعاليات الإيجاز الربعي، والذي يتم عقده بشكل دوري كل ربع سنة لتسليط الضوء على القضايا الهامة والجوهرية ذات العلاقة بالقطاع المصرفي. كما استمرت بإصدار المشهد المالي والاقتصادي (ABJ Panorama) والذي يتضمن خلاصات لإلقاء الضوء على أبرز التطورات المالية والاقتصادية في المملكة.

وفي مجال التدريب، عقدت الجمعية مجموعة من الفعاليات والأنشطة التدريبية والتي تناولت موضوعات وقضايا ذات علاقة بالعمل المصرفي، حيث عقدت الجمعية (44) برنامجاً تدريبياً متخصصاً خلال عام 2025، شارك فيها حوالي 524 مشاركاً من العاملين في البنوك الأعضاء. كما عقدت الجمعية حوالي 5 ورش عمل متخصصة.

وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام 2025 مجموعة من التقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني، وفيما يلي نستعرض أبرز نشاطات الجمعية خلال العام 2025.

أ قضايا مصرفية

الاجتماعات واللقاءات والفعاليات ذات العلاقة

قامت الجمعية خلال عام 2025 ببحث ومتابعة مختلف المواضيع والقضايا ذات العلاقة بالبنوك الأعضاء، وقامت بمناقشة تلك المواضيع وتنظيم فعاليات ولقاءات واجتماعات متنوعة لمناقشتها وبحثها. ويشار في هذا الصدد أن عدد الفعاليات والاجتماعات واللقاءات التي عقدتها الجمعية بلغ أكثر من (55) فعالية خلال عام 2025، وحضرها حوالي (2000) شخص من البنوك والجهات الأخرى ذات العلاقة. ويبين الجدول التالي ملخصاً بأهم الاجتماعات التي عقدت في الجمعية خلال عام 2025 مع تواريخها وأعداد الحضور.

أبرز الاجتماعات والفعاليات التي عقدتها الجمعية خلال عام 2025

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور
1	الربط الإلكتروني مع دائرة المشتريات الحكومية	2025/1/13	30
2	جلسة حوارية بعنوان التعاون في مجال الاستخبارات والتحقيق لمكافحة والتصدي للجرائم الإلكترونية التي تخص القطاع المصرفي	2025/1/16	63
3	اجتماع مدراء التدريب ومدراء الموارد البشرية في البنوك الأعضاء	2025/1/22	23
4	حفل إطلاق حافلات وحدات التدخل المبكر المتنقلة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية	2025/1/25	60
5	القمة المصرفية الأردنية لعام 2025	2025/2/15	50
6	ورشة عمل توعوية حول شهادات تقييم الأداء الطاقي للمباني وأهميتها للقطاع المصرفي	2025/2/12	15
7	برنامج تدريب المدربين في مجال تطوير المنتجات المالية الخضراء	2025/2/23	15
8	اجتماع شركاء البرنامج الوطني للتشغيل الذاتي انهض	2025/2/18	18
9	اجتماع مع ممثلي وزارة التنمية الاجتماعية لمناقشة حسابات الجمعيات الخيرية لدى البنوك	2025/2/27	16
10	حفل إفطار رمضاني بحضور رئيس الوزراء	2025/3/16	75
11	اجتماع الهيئة العامة للجمعية	2025/3/24	21
12	جلسة حوارية حول مشروع قانون ضريبة الأبنية والأراضي	2025/4/22	46
13	مشروع قرار معالجة البيانات لدى الجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي	2025/4/23	52
14	عرض تقديمي لطلاب الجامعة الهاشمية	2025/4/24	35
15	ورشة تحليلات المخاطر بعنوان "الذكاء الاصطناعي في تحليلات المخاطر للقادة التنفيذيين البنك C-Level	2025/5/26	29
16	ورشة تحليلات المخاطر بعنوان " الأدوات الحديثة لاتخاذ قرارات ائتمانية أكثر ذكاء ومكافحة الجريمة المالية"	2025/5/26	45
18	برنامج تدريب المدربين في مجال إدارة مخاطر المناخ وخطط التحول	2025/6/16	20
19	اجتماع تعريفي عن جائزة الحسين بن عبدالله الثاني للعمل التطوعي	2025/7/1	21

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور
20	ورشة عمل حول قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية	2025/7/15	74
21	جلسة نقاشية حول سبل تعزيز منظومة خدمات تطوير الأعمال الصناعية الخضرا	2025/7/27	18
22	منتدى التمويل الأخضر لعام GREEFIN Forum 2025 بعنوان التمويل المستدام من الرؤية الى التصميم	2025/9/9	200
23	برنامج تدريبي حول الافصاحات المالية المتعلقة بالمناخ في سوق عمان المالي	2025/7/30	22
24	اجتماع عمداء كليات أعمال في الجامعات الاردنية	2025/8/6	75
25	جلسة حوارية حول القرار المتعلق بمعالجة البيانات لدى الجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي الأردني	2025/9/18	50
26	ورشة عمل معايير الافصاح العالمية المتعلقة بالاستدامة والمناخ في المؤسسات المالية	2025/9/10	23
27	ورشة عمل حول تمويل التحول العادل في المؤسسات الماليةjust transition Finance	2025/9/10	22
28	جلسة حوارية حول القرار المتعلق بمعالجة البيانات لدى الجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي بحضور ممثلي البنك المركزي	2025/9/18	30
29	منتدى تعزيز الامتثال لمكافحة غسل الأموال في القطاع المصرفي الأردني	2025/9/22	17
30	اجتماع طاولة مستديرة مع ممثلين من وزارة الخزانة الأمريكية	2025/9/29	45
31	لقاء حواري مع دائرة حماية المستهلك في البنك المركزي	2025/9/29	30
32	لقاء بعثة البنك الدولي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي	2025/9/30	20
33	ورشة عمل توعوية حول الأبنية الخضراء وشهادة EDGE	2025/10/5	
34	لحضور جلسة تعريفية حول منصة Muqasa-Jo.com	2025/10/12	17
35	توقيع اتفاقية كوميرز بنك	2025/10/12	
36	منتدى متخصص حول القيادة الاستراتيجية في الامتثال والنزاهة المالية وحماية البيانات	2025/11/2	26
37	منتدى متخصص حول الأمن السيبراني للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والقنوات الإلكترونية	2025/11/3	22
38	جلسة تعريفية حول آلية العمل وشرح نظام التوقيع الإلكتروني	2025/10/28	69
39	جلسة حوارية تشاركية بعنوان "دور جوائز التميز في رفع تنافسية القطاع الخاص وتحفيز الأداء المتميز"	2025/11/10	18
40	اجتماع مدراء التدريب في البنوك الأعضاء	2025/11/12	23
41	لقاء مدراء دوائر الموارد البشرية حول توظيف ذوي الاعاقة	2025/11/6	12
42	لقاء تعريفي عبر تقنية الاتصال المرئي مع مركز أستانا المالي الدولي AIFC للاطلاع على فرص التعاون في مجال التمويل ا لإسلامي زووم	2025/11/11	6
43	حفل إطلاق مؤشر التأثير لجمعية البنوك ABJ Influence Index	2025/11/19	25
44	عرض تقديمي لطلاب الجامعة الأردنية عن القطاع المصرفي	2025/11/19	35
45	ورشة تعريفية حول المصادقة بدون كلمة مرور Passwordless Authentication	2025/12/7	52
46	لقاء تعريفي مع وفد لوكالة تمويل الصادرات البريطانية UK Export Finance -UKEF	2025/12/1	40
47	القمة المصرفية الأردنية السورية	2025/12/3	130

ب اجتماعات اللجان الاستشارية في جمعية البنوك

قامت الجمعية خلال عام 2025 بتنظيم وعقد العديد من الاجتماعات للجان والتي استهدفت بحث ومناقشة مختلف المواضيع ذات العلاقة بعمل البنوك وحسب اختصاصات كل لجنة. حيث عقدت الجمعية 22 اجتماعاً للجان الجمعية خلال عام 2025 وبمشاركة أكثر من 150 عضو من أعضاء اللجان ذات العلاقة. والجدول التالي يبين اجتماعات اللجان وعدد اجتماعاها وتواريخها وأبرز المواضيع التي تم مناقشتها.

الرقم	موضوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع
لجنة الامتثال	4	3/2/2025
		2025/2/20
		2025/4/15
		2025/11/25
لجنة قانونية	4	2025/1/14
		2025/6/23
		2025/8/25
		2025/10/21
لجنة التمويل الأخضر	7	2025/2/2
		2025/2/9
		2025/05/15
		2025/06/29
		2025/9/11
		2025/11/6
		2025/12/30
لجنة الموارد البشرية والتدريب	1	2025/10/27
لجنة الخدمات المصرفية للأفراد	2	2025/10/21
		2025/11/23
لجنة الامتثال	4	2025/2/3
		2025/2/20
		2025/4/15
		2025/11/25
عدد اجتماعات اللجان	22	

ج مذكرات التفاهم والتعاون التي وقعتها جمعية البنوك خلال عام 2025

• جمعية البنوك في الأردن توقع مذكرة تفاهم مع مكتب تمثيل بنك القدس

وقّعت جمعية البنوك في الأردن مذكرة تفاهم مع مكتب تمثيل بنك القدس في الأردن. وحضر توقيع المذكرة الدكتور ماهر المحروق مدير عام جمعية البنوك، والسيد دريد جراب نائب رئيس مجلس إدارة بنك القدس، والسيد محمد الخزاعلة مدير مكتب تمثيل بنك القدس في عمان.

وتهدف المذكرة لتعزيز التعاون بين الجمعية ومكتب تمثيل بنك القدس من خلال فتح المجال أمام الطرف الثاني للاستفادة من الخدمات التي تقدمها جمعية البنوك للبنوك الأعضاء لديها وزيادة مستويات التعاون والتنسيق المشترك مع الفريق الأول والقطاع المصرفي في الأردن للاستفادة المتبادلة من الخبرات والممارسات الفضلى في مجال الاعمال المصرفية. كما تشمل أوجه التعاون التي حددتها المذكرة مشاركة الفريق الثاني في الفعاليات والبرامج التدريبية وورش العمل التي تنظمها الجمعية.

كما تهدف لتعزيز العلاقات والروابط بين البنوك الأعضاء لدى الجمعية والجهة التي يمثلها الفريق الثاني وذلك من خلال تبادل الخبرات الفنية والتقنية والمطبوعات والكتب والدوريات ونتائج البحوث العلمية المسموح بتبادلها.

يشار في هذا الصدد أن بنك القدس افتتح مكتب تمثيلي له في الأردن في عام 2019 بهدف تدعيم الصلة والتعامل بينه وبين البنوك والجهات المالية الأردنية، مع عدم مزاولة البنك لأي عمل او نشاط تجاري في المملكة بحسب الرخصة الممنوحة له كمكتب تمثيل.

• توقيع مذكرة تفاهم بين جامعة العلوم الإسلامية العالمية وجمعية البنوك في الأردن لتعزيز التعاون الأكاديمي والمصرفي

وقعت جمعية البنوك في الأردن مذكرة تفاهم مع جامعة العلوم الإسلامية العالمية. وتهدف المذكرة إلى مواءمة مخرجات التعليم الأكاديمي مع احتياجات سوق العمل في القطاع المصرفي، وتعزيز الثقافة المالية بين الطلبة. كما تشمل التعاون في تطوير المناهج الأكاديمية وتنظيم الأنشطة التدريبية التي تواكب تطورات القطاع المصرفي.

علماً بأن المذكرة ستوفر فرصًا تدريبية للطلبة بما يساهم في تأهيلهم لسوق العمل، كما وتؤكد على أهمية التعاون في تعزيز دور التعليم الأكاديمي لتطوير الكوادر البشرية في القطاع المصرفي. وفي الختام، تم تبادل الدروع التذكارية بين الجانبين، تأكيدًا على تعزيز التعاون المستقبلي بينهما.

• اتفاقية تعاون بين جمعية البنوك في الأردن وشركة كريف الأردن لتعزيز البيئة الائتمانية

وقعت جمعية البنوك في الأردن وشركة كريف الأردن اتفاقية تعاون يوم الخميس الموافق 27/02/2025، بهدف تعزيز استخدام المعلومات الائتمانية ودعم القطاعات المختلفة، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد بشكل كبير على الشيكات كوسيلة لتمويل عملياتها التجارية. وتهدف الاتفاقية إلى التعاون بين الفريقين لتوسيع نطاق مزودي البيانات لشركة كريف الأردن ليشمل جهات إضافية مثل شركات الكهرباء والمياه والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وغرف الصناعة والتجارة، من خلال قيام جمعية البنوك بتقديم كافة أشكال الدعم الممكنة لشركة كريف الأردن لتمكين البنوك من اتخاذ قرارات ائتمانية أكثر دقة وموثوقية بناءً على تقارير وتحليلات على مستوى القطاعات المختلفة، بالإضافة إلى تحسين الوعي المجتمعي بأهمية الجدارة الائتمانية وتأثيرها على المعاملات المالية.

وتساهم هذه الاتفاقية في تعزيز التعاون بين القطاع المصرفي وشركة كريف الأردن، كما ستساهم في تعزيز الثقة بين البنوك والعملاء، وتسهيل الوصول إلى المعلومات الائتمانية التي تعتبر أساسية لتحسين الجدارة الائتمانية للأفراد والشركات.

وتمثل هذه الاتفاقية خطوة مهمة نحو تطوير التعاون بين شركة كريف الأردن وجمعية البنوك في الأردن، لما لذلك من أثر في تعزيز الشفافية والثقة في النظام الائتماني. من خلال توسيع مصادر البيانات وتحسين الوصول إلى المعلومات الائتمانية ضمن ما يتيحه قانون المعلومات الائتمانية، والذي سيؤدي إلى دعم القطاعات المختلفة في المملكة، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، في التغلب على التحديات المالية التي قد تواجهها بعد رفع الحماية الجزائية على الشيكات.

وتشمل مجالات التعاون بين الطرفين توسيع مصادر البيانات، وإطلاق حملات توعوية لتعريف الأفراد والشركات بأهمية التقييم الائتماني وكيفية تحسين درجاتهم الائتمانية. كما سيتم تسهيل وصول الأفراد والشركات إلى التقارير الائتمانية الخاصة بهم من خلال وسائل إلكترونية آمنة وممتثلة للمتطلبات القانونية.

• جمعية البنوك ومعهد الدراسات المصرفية يوقعان مذكرة تفاهم لتطوير الكفايات الوظيفية للعاملين في القطاع المصرفي

وقعت جمعية البنوك في الأردن ومعهد الدراسات المصرفية مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز التعاون فيما بين الطرفين في مجالات التدريب وبناء قدرات العاملين في القطاع المصرفي كما وتهدف الاتفاقية الى اعداد دليل الكفايات الوظيفية للعاملين في القطاع المصرفي الأردني في مجال خدمة العملاء. وقع المذكرة مدير عام الجمعية الدكتور ماهر المحروق ومدير المعهد الدكتور رياض الهنداوي وذلك في مقر الجمعية.

وتأتي الاتفاقية لتطوير دليل شامل للكفايات الوظيفية في القطاع المصرفي بهدف الارتقاء بمستوى أداء العاملين ووضع إطار شامل للتدريب والاختبارات المهنية، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة لعملاء القطاع المصرفي وتعزيز بيئة التعلم المستمر، ودعم تطوير الكفاءات البشرية في البنوك الأردنية، حيث يتم بناء على هذه الاتفاقية وللمرة الأولى في القطاع المصرفي اعداد وتطوير ادلة تدريبية متكاملة وضمن مشروع وتصور مشترك قائم على التعاون بين الطرفين وبما يضمن كفاءة وحسن وجودة العملية التدريبية.

ويمثل اعداد دليل الكفايات الوظيفية خطوة مهمة لجمعية البنوك نحو رفع كفاءة العاملين في القطاع المصرفي، وذلك التزاماً من دورها بدعم وتعزيز قدراتهم الوظيفية ولضمان ضبط جودة مخرجات الأنشطة التدريبية وقد أشاد المحروق بالجهود المبذول من قبل كافة الأطراف والشركات في المعهد والعاملين على هذا المشروع الهام والاستراتيجي للقطاع المصرفي. كما أن معهد الدراسات المصرفية يولي أهمية كبيرة لبناء وتطوير الكفايات المهنية، حيث أن هذا التعاون يمثل خطوة استراتيجية مما يساهم في رفع مستوى الأداء الوظيفي. واكد الطرفان ان هذه المبادرة تأتي في اطار الجهود المستمرة لخدمة القطاع المصرفي الاردني وتحسين كفاءة العاملين فيه.

◆جمعية البنوك توقع مذكرة تفاهم مع Peterson Solutions لتعزيز التمويل المستدام في القطاع المصرفي الأردني

وقعت جمعية البنوك في الأردن مذكرة تفاهم مع شركة Peterson Solutions الهولندية، بهدف تعزيز التعاون في مجال التمويل المستدام ودعم جهود البنوك في الأردن في تبني أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

وأكدت الجمعية أن هذه الخطوة تأتي في إطار دورها كممثلة للقطاع المصرفي الأردني، وحرصها على رفع كفاءة البنوك وتعزيز قدرتها على مواجهة المتغيرات العالمية، من خلال إدماج معايير الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية في العمل المصرفي.

وبموجب الاتفاقية، ستقدم شركة Peterson حلولاً استشارية ودعماً فنياً متخصصاً في مجالات الاستراتيجية المستدامة، وبناء القدرات، ورفع الوعي حول أدوات التمويل المستدام مثل القروض المرتبطة بالاستدامة (SLLs) والسندات الخضراء، بما يسهم في تطوير منتجات مالية جديدة متوائمة مع المعايير الدولية.

ويعكس توقيع هذه المذكرة التزام الجمعية بدعم مسيرة الاستدامة في القطاع المصرفي الأردني، وتوفير منصات للتعاون مع مؤسسات عالمية رائدة، بما يساهم في بناء قطاع مصرفي أكثر مرونة وكفاءة ويعزز دوره في تحقيق التنمية المستدامة، خصوصاً في ظل الجهود المكثفة التي تبذلها الجمعية في هذا المجال.

وتؤكد هذه الاتفاقية على أن التعاون المشترك سيساهم في إدخال خبرات عملية وأدوات مبتكرة تساعد البنوك في الأردن على التكيف مع متطلبات الاستدامة العالمية وتعزيز قدرتها التنافسية.

وتنص مذكرة التفاهم على تنظيم برامج تدريبية، وبناء القدرات، ودعم البحث العلمي والاستشارات، بما يلبي احتياجات القطاع المصرفي الأردني في المرحلة المقبلة، مع عقد اجتماعات دورية لتقييم التقدم ومناقشة سبل تطوير التعاون.

جمعية البنوك في الأردن توقع مذكرة تفاهم مع المركز الدولي للنمو (IGC)

وقّعت جمعية البنوك في الأردن (ABJ) مذكرة تفاهم مع المركز الدولي للنمو (IGC)، أحد المراكز البحثية الاقتصادية الرائدة والتابع لجامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (LSE) وجامعة أوكسفورد، بهدف تعزيز التعاون في مجالات تطوير القطاع المصرفي ودعم الابتكار المالي وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن.

ووقع الاتفاقية عن جمعية البنوك في الأردن مديرها العام، وعن المركز الدولي للنمو السيد جوناثان ليب المدير التنفيذي. وحضر توقيع الاتفاقية الخبيرة الاقتصادية سلمى شاهين من مركز النمو الدولي، والسيد فادي مشهراوي مدير إدارة الدراسات والسياسات والتخطيط في جمعية البنوك.

وتهدف الاتفاقية إلى وضع إطار للتعاون بين الجانبين في مجال تعزيز الشمول المالي في البنوك والتمويل المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة في العاملة الأردن، وإصدار دراسات تلقي الضوء على واقع تلك الشركات، إلى جانب تعزيز استخدام المعلومات الائتمانية والخدمات المالية الرقمية والممارسات المصرفية الخضراء بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي الشامل.

وبموجب مذكرة التفاهم، سيتعاون الطرفان في تحديد أولويات البحث، وتنظيم ورش عمل وحوارات عامة وفعاليات لتبادل المعرفة، إضافة إلى إصدار منشورات وأوراق سياسات مشتركة، واستكشاف فرص بناء القدرات وتبادل الخبرات بين الباحثين الأردنيين والدوليين. كما ستسهم الاتفاقية في دعم تطوير أدوات مبتكرة لتقييم المخاطر الائتمانية وتوسيع نطاق استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي.

جامعة الزرقاء وجمعية البنوك في الاردن توقّعان اتفاقية تعاون

وقّعت جامعة الزرقاء يوم الاثنين 6 تشرين الأول 2025 اتفاقية تعاون مع جمعية البنوك في الاردن، بهدف تعزيز آليات التعاون وتبادل الخبرات بين الجانبين في المجالات الأكاديمية والتدريبية والبحثية.

وقّع الاتفاقية عن جامعة الزرقاء رئيسها الأستاذ الدكتور نضال الرمحي، وعن جمعية البنوك في الاردن مديرها العام الدكتور ماهر المحروق، وبحضور مدير دائرة الدراسات في الجمعية، وعميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، وعميد كلية الحقوق، وعميد البحث العلمي.

وتأتي هذه الاتفاقية في إطار سعي الجامعة المستمر لتعزيز الشراكات مع مؤسسات المجتمع المختلفة، وخاصة القطاع المصرفي، بما يسهم في تطوير مهارات الطلبة وتهيئتهم لسوق العمل من خلال التدريب العملي والبرامج المشتركة.

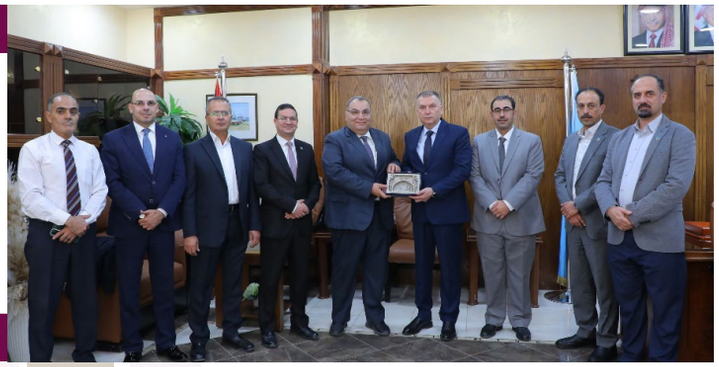

حيث أن الجامعة تسعى إلى بناء جسور تعاون مثمرة مع جمعية البنوك في الاردن بما يخدم العملية التعليمية والبحثية، ويفتح آفاقاً جديدة أمام الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية في مجالات الاقتصاد والمصارف والتمويل.

• المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين توقّع مذكرة تفاهم مع جمعية البنوك في الأردن لضمان الاستدامة المالية للمتقاعدين العسكريين

وقعت جمعية البنوك في الأردن يوم الخميس الموافق 23 تشرين الأول 2025 مذكرة تفاهم مع المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدماء، تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك لضمان الاستدامة المالية للمتقاعدين العسكريين وتنظيم عمليات الإقراض الموجهة لهذه الفئة وتطبيق مبدأ الإقراض المسؤول.

ووقع المذكرة كل من المدير العام للمؤسسة اللواء الركن المتقاعد عدنان أحمد الرقاد، والمدير العام لجمعية البنوك، وذلك خلال لقاء عُقد في مقر الجمعية، بحضور مدير الدائرة المالية في المؤسسة وعدد من مسؤولي الجمعية.

وأكدت جمعية البنوك اعتزازها بالدور الوطني الكبير الذي يضطلع به المتقاعدون العسكريون، بوصفهم الرديف القوي للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية، ورفاق السلاح ورفاق جلالة القائد الأعلى. وأوضحت أن توقيع هذه الاتفاقية يأتي انسجاماً مع مسؤولية القطاع المصرفي في دعم المتقاعدين وتقديم الخدمات التي تضمن راحتهم واستقرارهم المالي.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى تسهيل الإجراءات المصرفية للمتقاعدين، خصوصاً فيما يتعلق بعمليات القروض والتحويلات البنكية، بما يضمن حمايتهم والمحافظة على حقوقهم، وبما يتوافق مع النسب المعتمدة لدى وزارة المالية. كما تشكل خطوة عملية في تعزيز الشراكة بين المؤسسة وجمعية البنوك لخدمة هذه الفئة العزيزة من أبناء الوطن، وتؤكد حرص المؤسسة على تذليل العقبات أمام المتقاعدين وتمكينهم من الحصول على الخدمات المصرفية بسهولة وأمان.

وفي هذا السياق، تقدّمت جمعية البنوك والمؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى الحكومة الأردنية، وإلى معالي محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس، على دعمهم المتواصل لجهود التنسيق بين المؤسسات المالية والاجتماعية، وحرصهم على دعم الاستدامة المالية للمتقاعدين العسكريين والذي يصب في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المملكة.

ويأتي توقيع هذه المذكرة ضمن إطار الحرص المشترك لكلا الطرفين على مصلحة المتقاعد العسكري، الذي أفنى سنوات خدمته في حماية الوطن وأمنه واستقراره، وبما يضمن أن يبقى راتبه التقاعدي وسيلة لحياة كريمة لا عبئاً مالياً بسبب القروض المتعددة. وبالشكل الذي يضمن توافق عمليات الإقراض مع قدراتهم المالية والتزاماتهم القائمة.

وتنص المذكرة على ضرورة مراعاة الالتزامات المالية القائمة على المتقاعد العسكري عند منحه أي قروض جديدة، بحيث يُطلب منه تزويد المؤسسة بكتاب عدم ممانعة من البنك المحوَّل إليه راتبه التقاعدي كشرط للحصول على القرض، لضمان أن يبقى جزء من راتبه متاحاً لتغطية احتياجاته الأساسية من معيشة وسكن وعلاج وغيرها، وبما يتوافق مع مستويات عبء الدين الآمنة.

وأكد الطرفان أن هذه المذكرة تمثل انطلاقة لشراكة استراتيجية طويلة الأمد بين المؤسستين، تهدف إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة لشريحة المتقاعدين العسكريين، وضمان سير العمليات المالية بموثوقية وعدالة، إضافةً إلى فتح آفاق تعاون مستقبلي في مجالات أخرى ذات صلة بالشمول المالي وحماية المتعاملين، وتعزيز الاستدامة المالية للمتقاعدين العسكريين.

د نشاطات وأخبار متنوعة

جمعية البنوك تعقد اجتماع الهيئة العامة العادية للعام 2025

عقدت جمعية البنوك في الأردن يوم الاثنين الموافق 2025/3/24 اجتماع الهيئة العامة العادي عبر تقنية الاتصال المرئي. وترأس رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن باسم خليل السالم اجتماع الهيئة العامة والتي حضرها كافة البنوك العاملة في المملكة. وناقشت الهيئة العامة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الجمعية لعام 2024، وبياناتها المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31، وقد أقرت الهيئة العامة الحسابات الختامية وصادقت على تقرير مدققي الحسابات، وأقرت الموازنة التقديرية للجمعية للسنة المالية 2025.

كما تم خلال اجتماع الهيئة العامة عرض التقرير السنوي السادس والأربعون للجمعية، والذي تضمن عرضاً للتطورات الاقتصادية على المستوى العالمي والمحلي خلال عام 2024، والتطورات النقدية والمصرفية في الأردن بما فيها تطورات أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية والتطورات المصرفية في عام 2024. كما تضمن التقرير على ملخص بأبرز نشاطات وإنجازات الجمعية في عام 2024، والبيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات للعام 2024.

• إطلاق مجلة البنوك بحلّتها الإلكترونية: خطوة جديدة نحو التحول الرقمي

أعلنت جمعية البنوك في الأردن عن إطلاق "مجلة البنوك " بحلّتها الإلكترونية الجديدة وذلك في إطار حرص الجمعية على مواكبة التطورات الرقمية والتحول الإلكتروني، مما يتيح للقراء تجربة أكثر تفاعلية وسهولة في الوصول إلى المحتوى المالي والمصرفي المتخصص. ويأتي هذا التحول استجابةً للتطورات التكنولوجية المتسارعة، حيث تتيح النسخة الإلكترونية من المجلة تجربة قراءة ديناميكية، تشمل بحثًا متقدمًا، روابط تفاعلية، وإمكانية تصفح سلس عبر مختلف الأجهزة الذكية. كما يساهم هذا التحول في تعزيز انتشار المجلة، مما يتيح وصولاً أوسع للمهتمين بالشأن المصرفي داخل الأردن وخارجه.

وأكدت جمعية البنوك في الاردن أن الإصدار الإلكتروني الجديد يهدف إلى تقديم محتوى محدث، دقيق وسهل الوصول، إضافة إلى تقليل البصمة الكربونية عبر تقليل استخدام الورق، بما يتماشى مع استراتيجيات الاستدامة في القطاع المصرفي.

• البنوك الأردنية تخصص 90 مليون دينار لدعم قطاعيّ الصحة والتعليم ورئيس الوزراء يشيد بالمبادرة

أشاد رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان، بمبادرة البنوك الأردنية لدعم قطاعيّ الصحة والتعليم، بتخصيص مبلغ 90 مليون دينار على مدار ثلاث سنوات، وذلك ضمن مسؤوليتها الاجتماعية بدعم التنمية الوطنية، وتعزيز النمو الاقتصادي.

وأكد رئيس الوزراء أهمية ودور البنوك الأردنية كدعامة أساسيّة لقوة الاقتصاد الوطني، واستقراره ومنعته تاريخياً، وتطوره في العقدين الماضيين بشكل كبير.

جاء ذلك خلال حفل إطلاق مبادرة البنوك الأردنية لدعم قطاعيّ الصحة والتعليم، مساء يوم الأحد 16/3/2025، في جمعية البنوك في الأردن.

وأشاد أيضاً بالتطور الكبير للقطاع المصرفي الأردني خلال ربع قرن؛ حيث أصبح يتمتع اليوم بدرجات متقدمة في التصنيفات العالمية، خصوصاً فيما يتعلق بالمتانة المالية وصلابة الجهاز المصرفي.

كما أكد على دور القطاع المصرفي في تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي، وشراكته في تحفيز النمو الاقتصادي، ودعم الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية والرائدة وتوفير المزيد من فرص التشغيل للأبناء وبنات الوطن.

وأعرب رئيس الوزراء عن تطلع الحكومة لاستمرار القطاع المصرفي بدعم التنمية والمشاريع الكبرى في المملكة، كمشروع الناقل الوطني، ومشاريع البنى التحتية في المدن، والسكك الحديدية، والنقل العام، والقطاعات الحيوية الأخرى، وهي مشاريع تسعى الحكومة أن تحققَ قفزةً نوعيةً في الاستثمار الخارجيّ، وفي معدلات النمو الاقتصادي للأعوام الأربعة المقبلة.

ولفت رئيس الوزراء إلى أن التطوّر الذي يشهده القطاع المصرفي كان نتاجَ رؤيةٍ ملكية حكيمة، وجهودٍ مُستمرةٍ، بدأَت منذُ بدايات عهد جلالة الملك عبدالله الثاني عام 1999، عندما بدأ الإصلاح الاقتصادي بالشراكة مع القطاع الخاص، والذي كان من أهم الأولويات التي عَمِلَ عليها تعزيزُ دورِ البنوك في التنمية الاقتصادية.

وأكد أنه وخلال ربع قرن تجسَّد هذا التطوّر الكبير لقطاعِنا المصرفيّ الأردني الذي يتمتّعُ اليومَ بدرجات متقدِّمة في التصنيفات العالمية، وتحديداً فيما يخصّ المتانة المالية وصلابة الجهاز المصرفي.

كما أكد أن هذه المتانة أساسُها السياسة النقدية والرقابة المصرفية الفعّالة التي يطبّقُها البنكُ المركزي الأردني، والتي كان لها أثرٌ واضحٌ في تعزيز الاستقرار النقديّ والمالي، وفي ارتفاع الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي إلى أكثر من 21 مليار دولار وهو رقم قياسي، إلى جانب الحفاظِ على متانة المراكز المالية للبنوك وقدرتِها على دعم الاقتصاد الوطني بفاعلية.

ولفت الى أنّ الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي في تعزيز حوكمة المؤسسات المالية التي خضعت لإشرافه في السنوات الأخيرة، وتطوير نماذجَ أعمالِها وأُطرها التشريعية، أسهمَ في رفع كفاءة هذه المؤسسات وتعزيز دورها في الاقتصاد.

وقال" أنتم اليوم تقدّمون نموذجاً غير مسبوق في المسؤولية المجتمعية الوطنية في القطاع الخاص؛ بتخصيصكم مبلغ 90 مليون دينار إضافية لجهودكم الأخرى، على مدارِ ثلاث سنوات لدعم جهود التنمية في قطاعات الصحة والتعليم تحديداً".

وأضاف " هذا ليس بجديدٍ على القطاع المصرفي في الأردن، وأعتقدُ أنَّ مأسسةَ الجهود في المسؤولية الاجتماعية ومواءمتَها مع الاحتياجات التنموية وأولويات القطاعات الخدمية الأساسية مهمٌ وضروري " مشيرا إلى أنه وخلال زياراته التفقّدية في العديدِ من المواقع في المملكة، برزت الحاجة الى توحيدِ هذه الجهود ومأسستها لضمان حسن التنفيذ وتحقيق النتائج المرجوّة والأثر الذي نريدُه في مجتمعاتنا. وأشار رئيس الوزراء إلى أن للقطاع المصرفي سجّلا مشهوداً له في هذا المجال؛ سواء في تمكين مشاريعٍ إنتاجية أو دعمِ مبادرات شبابية وثقافية ورياضية، وليس آخرها دورها خلال أزمة جائحة كورونا " وستكون المدارس أو المراكز الصحية التي ستقام بدعمكم شواهد على تضافر الجهود الوطنية لخدمة المواطن وبناء مستقبل زاهر لشبابنا من خلال التعليم والتمكين المناسب" .

وأكد أن القطاع المصرفي في الأردن شريك أساسي في تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي؛ حيث شارك في صياغتِها واليوم يشارك في تنفيذها؛ " فنحنُ أصحابُ مشروعٍ واحد، وهدفٍ واحدٍ يتمثل في تحفيز النمو الاقتصادي، ودعم الاستثمارات وتوفير المزيد من فرص التشغيل المستقبلية لأبنائنا وبناتنا" .

بدوره، أكد رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك باسم السالم، التزام القطاع المصرفي الأردني بدوره الوطني والاجتماعي والإنساني، بالمساهمة في رفعة الوطن وتحسين حياة المواطن، مشيراً إلى أن هذه المبادرة تعكس شراكة حقيقية بين القطاع المصرفي والحكومة.

وبيّن أن هذه المبادرة تأتي دعما لرؤية التحديث الاقتصادي، وانطلاقاً من الاهتمام الملكي بدعم قطاعيّ الصحة والتعليم، وضرورة تحديث وتطوير هذه القطاعات الأساسية، والتوسع في بناء المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية لمواكبة الطلب المتزايد عليها.

ولفت إلى أنه سيتم تنفيذ مشاريع بناء مدارس ومرافق ومراكز صحية في مختلف المحافظات، وفق أعلى معايير الجودة، وربط التمويل بمراحل الإنجاز الفعلي لضمان الالتزام بالخطة الزمنية المحددة.

وأشار السالم إلى أن موجودات البنوك نمت بمعدلٍ سنوي بلغ 17.6بالمئة خلال الفترة 2000-2024، لترتفع من حوالي 12.9 مليار دينار إلى ما يقارب 70 مليار دينار، كذلك نمت الودائع لدى البنوك من 8.2 مليار دينار إلى 47.7 مليار دينار بمعدل نمو سنوي 18.7بالمئة، وارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك من 4.55 مليار دينار إلى 34.8 مليار دينار بمعدل نمو سنوي 26.6بالمئة.

ولفت إلى أن الخدمات المصرفية شهدت نمواً واسعاً وتحولاتٍ نوعية من خلالِ اعتماد التكنولوجيا المالية الحديثة؛ حيث توسعت البنوك في تقديم الخدمات الرقمية عبر تطبيقاتِ الهواتفِ الذكية والمِنَصاتِ الإلكترونية، والأنظمةِ المُتطورة للدفع الإلكتروني، ما أتاح للمواطنين إجراء معاملاتهم بسهولة وأمان على مدار الساعة، كذلك أسهم هذا التطور في تعزيز كفاءة العمليات المصرفية، ودعم الاقتصاد الرقمي في المملكة، إلى جانب تمكين الجهود الحكومية المرتبطة برقمنة الخدمات الحكومية. من ناحيته، قال محافظ البنك المركزي عادل شركس، إن الشراكة بين الحكومة والقطاع المصرفي تشكل ركيزة أساسية لبناء اقتصاد أكثر مرونة وقدرة على التكيّف مع المتغيرات الإقليمية والدولية، وداعماً رئيسياً للرؤى الملكية السامية التي تسعى إلى تعزيز البيئة الاستثمارية ورفع تنافسية الأردن، وترسيخ مكانته كمركز مالي ومصرفي رائد في المنطقة. وأضاف شركس أن البنك المركزي يتوقع ارتفاع نمو الاقتصاد الأردني إلى 2.7 بالمئة في عام 2025، وأن يواصل الارتفاع إلى 3.5بالمئة في الأمد المتوسط. وبين أن معدل التضخم بلغ 2.2 بالمئة خلال أول شهرين من العام الحالي، مع التوقعات أن يستقر عند 2 بالمئة في 2025، ما يضمن استقرار القوة الشرائية والقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، فيما انخفض معدل الدولرة إلى 18.4 بالمئة في دلالة على تعزيز الثقة بالدينار الأردني والقطاع المصرفي، واستقرار بيئة الاقتصاد الكلي.

وأشار إلى أن الاقتصاد الأردني يحقق أداء إيجابياً؛ حيث نمت الصادرات الوطنية، بأعلى من التوقعات بنسبة 4.1 بالمئة في عام 2024، لتصل إلى 12.1 مليار دولار، كما سجّل الدخل السياحي ارتفاعاً نسبته 22 بالمئة خلال الشهر الأول من العام الحالي مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2024.

كذلك شهدت تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج ارتفاعاً بنسبة 2.8 بالمئة خلال عام 2024، كما استقطبت المملكة استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 1.3 مليار دولار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، رغم حالة عدم الاستقرار الإقليمي، ما ساهم في دعم الاحتياطيات الأجنبية، وتعزيز الطلب المحلي.

ولفت شركس إلى أن هذه التطورات الإيجابية أسفرت عن تحقيق نمو اقتصادي بنسبة 2.4 بالمئة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2024، مع توقعات باستقرار النمو عند هذا المعدل لعام 2024 كاملا، متجاوزا توقعات صندوق النقد الدولي البالغة 2.3 بالمئة.

وبيّن شركس أن رؤية التحديث الاقتصادي 2023-2033، تعدّ إطاراً استراتيجياً للاقتصاد الأردني نجح في احتضان جهود الإصلاح كافة، بما في ذلك الجاري تنفيذها ضمن برنامج التسهيل الممتد المدعوم من صندوق النقد الدولي، وتوجيهها نحو تحقيق مستهدفات الرؤية وتعزيز الابتكار والتنافسية والإنتاجية، ودعم التنمية المستدامة على المدى الطويل.

وشدد على أن السياسة النقدية والمصرفية للبنك المركزي الأردني تمثل ركيزة أساسية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز المنعة، مجدداً التأكيد على التزام البنك المركزي الراسخ بتحقيق هدفه الرئيس المتمثل في الحفاظ على الاستقرار النقدي، والمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي وخلق قطاع مصرفي قوي ومتين يدعم النمو الاقتصادي المستدام.

وجدد شركس التأكيد على دور القطاع المصرفي الحيوي في جذب المدخرات المحلية والأجنبية، وتوجيهها نحو تمويل الأنشطة الإنتاجية، وتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة بكفاءة وبالاستناد إلى الممارسات الفضلى في العمل المصرفي، وتعزيز موقعه الريادي على المستوى الإقليمي، ومضيه قدماً في تحسين جودة خدماته المالية، وتعزيز الشمول المالي، إلى جانب المبادرات التي أطلقتها البنوك واشتملت على عدد من الصناديق للاستثمار في الشركات الناشئة والواعدة والصغيرة والمتوسطة، وشركة التطوير العقاري.

ولفت إلى أن البنوك الأردنية تحافظ على مستويات رأسمال مرتفعة، إذ بلغ معدل كفاية رأسمال 18 بالمئة في نهاية عام 2024، وهي نسبة تفوق بكثير الحد الأدنى المقرر من البنك المركزي الأردني البالغ 12 بالمئة وكذلك الحد الأدنى المقرر من لجنة (بازل III) الذي يبلغ 10.5 بالمئة.

كما أن القطاع المصرفي في الأردن يتمتع بمستويات مريحة من السيولة القانونية بلغت ما يقارب 145 بالمئة متجاوزةً بذلك الحد الأدنى المفروض من البنك المركزي والمحدد عند 100 بالمئة.

كما أن نسبة الديون غير العاملة بقيت ضمن مستويات منخفضة نسبيا حيث بلغت 5.6 بالمئة، بينما وصل معدل تغطية المخصصات لهذه الديون إلى 74.8 بالمئة، الأمر الذي يساهم في تعزيز الاستقرار الكلي ويؤكد قدرة البنوك على مواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية باقتدار. وأشار شركس إلى أن الاقتصاد الأردني قادر على تحقيق نمو اقتصادي أكبر في المستقبل، مدعوماً بمشاريع استراتيجية كبرى تلتزم الحكومة بتنفيذها على مدى الأعوام المقبلة، وبخارطة طريق شاملة للإصلاح والتحديث حتى العام 2033، وذلك ضمن رؤية التحديث الاقتصادي.

وأضاف شركس: " لقد أثبت اقتصادنا الوطني خلال السنوات الخمس الماضية، بدءاً من جائحة كورونا وما تلاها من صدمات اقتصادية خارجية متتالية، قدرة فائقة على الصمود في وجه التحديات ومرونة عالية مكنته من التكيف معها والحد من تداعياتها، متسلحاً بالإصلاحات الاقتصادية والمالية المكثفة التي تم تنفيذها في السنوات الأخيرة، والسياسات المالية والنقدية والاقتصادية السليمة، إلى جانب الدور الحيوي للقطاع الخاص الذي يمثل ركيزة أساسية لاستدامة الاستقرار والنمو الاقتصادي". وحضر حفل إطلاق المبادرة، وزير الأشغال العامة والإسكان، وزير دولة للشؤون الاقتصادية، وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي، وزير الاستثمار، وكذلك عدد من رؤساء مجالس إدارة والمدراء العامين والتنفيذيين للبنوك.

◆ جمعية البنوك: مبادرة المسؤولية المجتمعية للبنوك بمبلغ 90 مليون دينار لدعم قطاعيّ الصحة والتعليم ستكون ضمن حساب خاص في البنك المركزي وتحت إشرافه

أوضحت جمعية البنوك أن مبادرة البنوك الكبرى لتخصيص مبلغ 90 مليون دينار لدعم قطاعيّ الصحة والتعليم، والتي أُعلن عنها الأحد الماضي، ستكون ضمن حساب خاص في البنك المركزي، وتحت إشرافه ومراقبته.

وبيّنت الجمعية أنه سيتم فتح حساب بالبنك المركزي تحت اسم "مبادرة جمعية البنوك/ بناء مدارس ومراكز صحية"، وأن المبالغ ستوضع في الحساب المخصص للمبادرة مباشرة من قِبَل البنوك العاملة في الأردن، لافتة إلى أن المفوّض بالتوقيع هو جمعية البنوك. ولفتت الجمعية إلى أن الحكومة ستحدد 18 مدرسة على مستوى المملكة وفي جميع المحافظات غير مدرجة في الموازنة العامة للعام الحالي، وذلك كمرحلة أولى ليتم إنشاؤها من خلال المبادرة.

جمعية البنوك تعقد منتدى التمويل الأخضر والمستدام 2025

عقدت جمعية البنوك في الأردن، يوم الثلاثاء الموافق 9/9/2025، منتدى التمويل الأخضر والمستدام 2025، في نسخته الثالثة، تحت شعار "التمويل الأخضر والمستدام من الرؤية إلى التصميم"، برعاية محافظ البنك المركزي الدكتور عادل شركس، وبمشاركة نخبة من قادة البنوك، وصناع القرار، والخبراء المحليين، والدوليين.

ويهدف المنتدى إلى مناقشة سبل تصميم وتطبيق منتجات مالية خضراء تتماشى مع المعايير الدولية للاستدامة وتلبي احتياجات السوق، إلى جانب استعراض آليات التمويل المبتكرة لمواجهة تحديات تغيّر المناخ ودفع عجلة الاقتصاد نحو مسار أكثر مرونة واستدامة.

ويشكّل المنتدى محطة رئيسية في مسار تعزيز الاستدامة المصرفية في المملكة، من خلال تسليط الضوء على دور القطاع المصرفي الأردني كأحد اللاعبين الرئيسيين في تسريع الانتقال نحو نماذج مصرفية خضراء، وبما يسهم في ربط التمويل الأخضر بالفرص الاقتصادية الحقيقية التي تخدم أهداف التنمية المستدامة.

وعقد المنتدى برعاية البلاتينية من كل من البنك الاسكان والبنك الاردني الكويتي، اضافة الى الرعاية الذهبية من بنك الاهلي الاردني، بنك الاتحاد، بنك كابيتال، والبنك الاسلامي الاردني، اضافة الى مشاركة واسعة من المدراء التنفيذيين واعضاء مجالس الادارة في البنوك.

وقال محافظ البنك المركزي، الدكتور عادل شركس، إن التمويل الأخضر والمستدام أصبح من الأولويات الوطنية، مؤكداً أن انعقاد المنتدى السنوي تحت عنوان "التمويل الأخضر والمستدام من الرؤية إلى التصميم" يمثل محطة رئيسية لدعم أهداف رؤية التحديث الاقتصادي، وفي مقدمتها الانتقال إلى اقتصاد أخضر مستدام في المملكة الأردنية الهاشمية.

وأضاف شركس في كلمته خلال افتتاح المنتدى أن العالم يعيش في ظل تحديات مناخية وبيئية واجتماعية متسارعة، ولم يعد ممكناً العمل بمنأى عن مفاهيم الاستدامة، مشدداً على أن التغير المناخي يعد من أخطر القضايا العالمية بما يحمله من تداعيات اقتصادية واجتماعية وبيئية، ما يستدعي جهوداً دولية متواصلة للتخفيف من آثاره والتكيف مع نتائجه المحتملة.

وأوضح أن الدور الاقتصادي والمالي لم يعد يقتصر على حدود الربحية فقط، بل تعداها إلى المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وهو ما جعل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في صدارة الأجندة المالية العالمية.

وأشار إلى أن البنك المركزي كان سباقاً منذ عام 2013 في تبني سياسات داعمة للبيئة من خلال شمول قطاع الطاقة المتجددة ضمن البرامج التمويلية الميسرة، قبل أن يتوسع لاحقاً ليشمل جميع المشاريع الخضراء.

وبيّن شركس أن البنك المركزي أطلق عام 2023 الاستراتيجية الوطنية للتمويل الأخضر 2023-2028 بالتعاون مع البنك الدولي وبالشراكة مع جمعية البنوك والقطاع المالي، والتي تغطي البنوك وشركات التمويل والتأمين، كما انضم البنك المركزي عام 2021 إلى شبكة تحضير النظام المالي العالمية، للمساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز استجابة النظام المالي لمخاطر التغير المناخي وتوجيه الاستثمارات نحو المشاريع منخفضة الكربون.

وأشار إلى أن البنك المركزي عمل على بناء القدرات الوطنية في مجال التمويل الأخضر عبر برامج تدريبية متخصصة وتقييم شامل لمخاطر المناخ على القطاع المالي بالتعاون مع البنك الدولي، لافتاً إلى أن إصدار تعليمات إدارة مخاطر المناخ في شباط 2025 جاء لتعزيز قدرة البنوك على قياس ومراقبة هذه المخاطر، كما يجري العمل مع وزارة البيئة والبنك الدولي على تطوير التصنيف الوطني الأخضر الذي سيتيح تعريفاً واضحاً للمشاريع الخضراء ويفتح أمامها فرصاً أوسع للحصول على التمويل.

وأكد أن القطاع المالي والمصرفي الأردني قادر على لعب دور محوري في التكيف مع التغير المناخي من خلال سياسات الإقراض والاستثمار وإدارة المخاطر، مشدداً على أن المؤسسات المالية مطالبة بحماية استقرارها من المخاطر المناخية وفي الوقت ذاته بدعم التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون عبر تقديم منتجات وخدمات صديقة للبيئة.

واستعرض شركس تجارب دولية رائدة مثل ألمانيا التي ضخت استثمارات ضخمة في الطاقة المتجددة عبر البنوك، والمملكة المتحدة التي أصدرت السندات الخضراء السيادية لدعم مشاريع البنية التحتية المستدامة، والصين التي أصبحت أكبر مصدر للسندات الخضراء عالمياً، إضافة إلى تجربة المغرب في إنشاء محطة نور للطاقة الشمسية كأحد أبرز النماذج العربية الناجحة.

وقال إن هذه النماذج تؤكد أن النجاح في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب شراكة حقيقية بين السياسات الحكومية والقطاع المالي، حيث يشكل الأخير رافعة أساسية لتعبئة الموارد وتوجيهها نحو المشاريع المستدامة.

وأضاف: "الأردن قادر على البناء على ما تحقق من إنجازات من خلال تحفيز البنوك على ابتكار منتجات مالية خضراء موجهة للأفراد والشركات، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتبادل الخبرات وبناء شراكات طويلة الأمد".

وختم محافظ البنك المركزي بالقول إن الأردن، عبر قطاعه المالي والمصرفي، قادر ليس فقط على مواكبة التحولات العالمية في التمويل الأخضر، بل على أن يكون نموذجاً رائداً في المنطقة في هذا المجال.

ومن جهته، قال نائب رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن، عمار الصفدي، إن منتدى التمويل الأخضر والمستدام بات منذ عام 2023 منصة وطنية سنوية للحوار والشراكة بين القطاع المصرفي والجهات الحكومية والخاصة والشركاء الدوليين، دعماً لمسار الاستدامة في المملكة وانسجاماً مع الرؤية الملكية للتحديث الاقتصادي.

وأضاف الصفدي في كلمته خلال المنتدى، أن الجمعية تتقدم ببالغ الشكر والتقدير لمحافظ البنك المركزي، الدكتور عادل الشركس، على رعايته للمنتدى للعام الثالث على التوالي، مؤكداً أن ذلك يعكس حرص البنك المركزي على دعم مسار الاستدامة والتمويل الأخضر وتعزيز دوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

وأوضح الصفدي أن التوجه نحو الاستدامة والتمويل الأخضر لم يعد خياراً ثانوياً، بل أصبح ركيزة أساسية لتعزيز مساهمة القطاع المصرفي في التنمية الشاملة، إذ يفتح المجال أمام القطاعات الإنتاجية للحصول على التمويل اللازم لاحتياجاتها ومتطلباتها الخضراء، ويمكنها من التوسع والابتكار.

وبيّن أن ذلك يسهم في إعادة تعريف الدور التقليدي للمصارف من مجرد وسيط مالي إلى شريك رئيسي في بناء منظومة مالية داعمة للنمو المستدام.

وأشار إلى أن انعقاد المنتدى هذا العام يأتي بالتزامن مع التحضيرات الحكومية لإطلاق النسخة الثانية من البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي للأعوام 2026-2029، بعد نقاشات معمقة في الديوان الملكي أبرزت إنجازات القطاع المصرفي وإسهاماته في التنمية المستدامة، مؤكداً أن التمويل الأخضر يشكل ركناً أساسياً في الخطط التنفيذية المقبلة لما له من أثر اقتصادي وبيئي واجتماعي متكامل.

ولفت الصفدي إلى مبادرة البنك المركزي بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للتمويل الأخضر 2023-2028، التي حظيت بإشادة عربية ودولية باعتبارها تجربة رائدة إقليمياً، موضحاً أنها تشكل خارطة طريق واضحة نحو الاستدامة.

وأضاف أن متانة المؤشرات المصرفية تمثل قاعدة صلبة لانطلاقة المنتدى هذا العام، مشيراً إلى أن نسبة كفاية رأس المال بلغت 18% مع نهاية 2024 متجاوزة المتطلبات التنظيمية، بينما سجلت السيولة القانونية نحو 145%، ولم تتجاوز الديون غير العاملة 5.6% من إجمالي الديون، وهو ما يعكس جودة الأصول وكفاءة إدارة المخاطر.

كما واصلت المؤشرات الرئيسية مسارها التصاعدي، إذ ارتفعت موجودات البنوك إلى 71 مليار دينار مع نهاية حزيران 2025، فيما بلغت الودائع 48 مليار دينار، ووصلت التسهيلات الائتمانية إلى نحو 35 مليار دينار مع نهاية تموز من العام ذاته.

وأكد الصفدي أن هذه المؤشرات لا تعكس الأداء المالي فقط، بل تؤكد امتلاك القطاع المصرفي قاعدة تمويلية متينة تمكنه من التوسع في التمويل الأخضر وتطوير أدوات ومنتجات مبتكرة تدعم الأولويات الوطنية وتسرّع مسار التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

وقال إن محاور المنتدى هذا العام تركز على الابتكار المالي، واستكشاف فرص النمو الواعدة، وتعزيز الحوكمة والامتثال، إلى جانب بناء شراكات استراتيجية تيسر الانتقال العادل الذي يراعي العدالة المناخية والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية.

في تعليقه على أهمية المنتدى أشار الرئيس التنفيذي للبنك الأردني الكويتي هيثم البطيخي، الى اهمية التمويل الأخضر الذي يشكّل منصة إقليمية ودولية رائدة لتعزيز الحوار وتبادل الخبرات حول التمويل المستدام، موضحاً أن رعاية ومشاركة البنك في أعمال هذا المنتدى تعكس التزامه الراسخ بمسؤوليته تجاه المجتمع والبيئة، وسعيه المتواصل لتبني ممارسات مصرفية تدعم التوجه الوطني نحو الاقتصاد الأخضر، وتنسجم مع أهداف التنمية المستدامة على المستويين المحلي والدولي. ولفت البطيخي إلى أهمية تطوير شراكات استراتيجية تساهم في إطلاق منتجات مالية مبتكرة تحقق أثراً إيجابياً على الأفراد والقطاعات المختلفة في الأردن والمنطقة، مشيراً إلى أن التمويل الأخضر يمثل أولوية استراتيجية في خطط البنك المستقبلية

ومن جانبه أشار نائب رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن ، والرئيس التنفيذي لبنك الإسكان، السيد عمار الصفدي "تأتي رعاية بنك الإسكان للمنتدى ترجمة فاعلة لالتزامنا العميق تجاه الاستدامة البيئية والمالية، وإيماننا الراسخ بدور القطاع المصرفي في دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي نحو مستقبل أكثر استدامة، إننا نعمل وفق استراتيجية واضحة تسعى إلى تحقيق التحول نحو اقتصاد أخضر، من خلال العمل على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في: تطوير المنتجات المالية الخضراء المبتكرة التي تتناسب مع احتياجات السوق، ودعم سياسات البنك المركزي في هذا المجال، إضافة إلى تعزيز التشاركية مع القطاعين العام والخاص بالمجتمع المدني بما يحقق التكامل مع مختلف الفعاليات الصناعية والتجارية حول حلول عملية للتغير المناخي".

وأضاف: "إننا نسعى بشكل متواصل لبناء شراكات محلية وإقليمية ودولية وصياغة أطر عملية من مختلف القطاعات، بما يضمن توجيه الاستثمارات إلى المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، على المستويين الوطني والإقليمي، بما يسهم في تعزيز مسار الاقتصادات وازدهارها، ويعود بالنفع المباشر على المجتمعات.

وقال نائب رئيس الشبكة الأوروبية للتدريب المصرفي والمالي (EBTN)، فيران تيكسس، في كلمته أن التجربة الأوروبية في التمويل المستدام قد لا تكون مثالية، لكنها تقدم دروساً مهمة حول كيفية تحويل الطموحات إلى قواعد وأسواق وتدفقات حقيقية لرأس المال، مشيراً إلى أن البيئة العالمية للاستدامة معقدة وتختلف مقارباتها بين الأقاليم والدول، ما يجعل المهمة أصعب، ولكن أكثر إلحاحاً في الوقت نفسه. وأوضح أن دور أوروبا في هذا السياق يتمثل في إثبات أن الاستدامة والتمويل يمكن أن يسيرا جنباً إلى جنب، وأن النزاهة والطموح قادران على التعايش مع القدرة التنافسية.

وأكد أن أوروبا بنت خلال السنوات الأخيرة الإطار الأكثر شمولية للتمويل المستدام في العالم، إذ تطلب من الشركات الإفصاح عن بيانات الاستدامة بنفس الصرامة المطبقة على البيانات المالية، واعتمدت معايير مفصلة وأدخلت مبدأ "المادية المزدوجة"، الذي يفرض على الشركات شرح كيفية تأثير الاستدامة عليها وكيف تؤثر هي على المجتمع والبيئة.

وبيّن تيكس أن الاتحاد الأوروبي أطلق "التصنيف الأوروبي للاستدامة" كلغة مشتركة، كما اعتمد معايير اختيارية لتقارير الاستدامة للشركات الصغيرة والمتوسطة مراعاة للتناسب، فيما طوّرت المؤسسات المالية مناهج جديدة لقياس المخاطر والفرص المناخية ضمن إدارة المخاطر والتسعير.

وأضاف أن البنك الأوروبي للاستثمار أصدر سندات خضراء لاقت إقبالاً واسعاً وتجاوزت مرات عديدة حجم الطرح، ما يعكس مصداقية هذا التوجه.

وأكد أن التمويل المستدام ليس مجرد التزام بيئي، بل هو أيضاً إدارة رشيدة للمخاطر، إذ تظهر الأدلة أن الأصول الخضراء غالباً ما تحقق عوائد معدلة للمخاطر أكثر استقراراً لأنها أقل عرضة للصدمات التنظيمية أو الأصول العالقة أو المخاطر المرتبطة بالسمعة.

ولفت إلى أن جزءاً كبيراً من التمويل المستدام ركز حتى الآن على ما هو أخضر بالفعل مثل الطاقة المتجددة والتنقل الأخضر وكفاءة الطاقة، لكن أوروبا أدركت أن الاستدامة ليست محصورة في ذلك فقط، بل يجب تمويل عملية الانتقال نفسها، بما في ذلك الصناعات الثقيلة والتقليدية التي يجب أن تخفض انبعاثاتها وتتبنى تقنيات جديدة، مؤكداً أن للتمويل دوراً محورياً في تسريع هذا التحول.

وبدوره، قال مدير عام جمعية البنوك، إن الجمعية استطاعت خلال السنوات الأخيرة أن ترسخ حضورها في مجال التمويل الأخضر، عبر مسيرة متدرجة انطلقت عام 2023 بإعداد دراسة تفصيلية وتقييمية حول واقع وممارسات التمويل الأخضر في الأردن، تناولت جانبي العرض والطلب، وركزت بشكل خاص على دور التمويل الأخضر في دعم تحول القطاع الصناعي الأردني إلى قطاع أكثر استدامة.

وأوضح المحروق أن نتائج تلك الدراسة كشفت عن وجود فجوة معرفية في تبني حلول وتقنيات الطاقة الخضراء، وحاجة ملحة إلى رفع مستوى الوعي وبناء القدرات في مجال التمويل الأخضر والخدمات المصرفية والمنتجات المالية الصديقة للبيئة، إلى جانب الحاجة إلى تطوير منتجات تمويل خضراء شاملة لتلبية متطلبات القطاعات الاقتصادية، لا سيما الصناعية منها.

وأضاف أن هذه الجهود تزامنت مع الاستبيان الذي نفذه البنك المركزي في ذات العام لوضع الاستراتيجية الوطنية للتمويل الأخضر 2023-2028، ما دفع الجمعية إلى تأسيس لجنة التمويل الأخضر، التي ضمت ممثلين عن نحو عشرة بنوك عاملة في المملكة.

وبيّن أن هذه التحضيرات مكنت الجمعية من المشاركة بفاعلية تحت مظلة البنك المركزي في صياغة الاستراتيجية الوطنية للتمويل الأخضر، وإطلاق المنتدى الأول للتمويل الأخضر في القطاع المصرفي، الذي كان بعنوان "تهيئة المشهد"، وركز على تحديد احتياجات القطاع في هذا المجال، ومن ثم توسعت الجمعية في التعاون محلياً وإقليمياً ودولياً، حيث وقعت اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لتعزيز التدريب في الحوكمة البيئية والاجتماعية، وانضمت إلى شبكة الخدمات المصرفية المستدامة (SBFN).

كما استعرض المحروق جهود الجمعية في تدريب كوادر مصرفية متخصصة في تحليل مخاطر المناخ وإعداد تقارير الاستدامة، التي باتت مطلباً أساسياً من مختلف المؤسسات المالية. وأوضح أن الجمعية استكملت في مطلع عام 2025 تدريب أكثر من 400 موظف من البنوك الأردنية في مختلف مجالات التمويل الأخضر والاستدامة.

وختم بالقول إن هذه المسيرة تمثل التزاماً راسخاً من جمعية البنوك في الأردن بدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية، وتزويد القطاع المصرفي بالكفاءات والقدرات اللازمة لمواكبة التحولات العالمية في التمويل المستدام. وفي نهاية الجلسة الافتتاحية، كرم محافظ البنك المركزي رعاة المنتدى والشركاء، في حين كرم نائب رئيس جمعية البنوك عمار الصفدي محافظ البنك المركزي لرعايته الكريمة للمنتدى.

جمعية البنوك تعقد القمة المصرفية الأردنية لعام 2025

عقدت جمعية البنوك في الأردن، يوم السبت الموافق 15/2/2025، القمة المصرفية الأردنية لعام 2025، ضمن شعار المرونة والابتكار في القطاع المصرفي: التكيف مع اقتصاد متحول، وذلك تحت رعاية محافظ البنك المركزي الدكتور عادل شركس، وبحضور رئيس جمعية البنوك باسم السالم، وعدد من رؤساء ومديري البنوك في المملكة.

وشهدت القمة حضور نخبة من الخبراء الذين ناقشوا مواضيع مهمة على صعيدي الاقتصاد العالمي والإقليمي، من خلال استعراض التوقعات والتوجهات المَصرفية المستقبلية، والتحولات الرقمية، ودور التكنولوجيا المالية في إعادة تعريف العمليات المصرفية. وأكد الدكتور شركس، التزام القطاع المصرفي بالوقوف صفاً واحداً خلف جلالة الملك عبد الله الثاني، مشيدًا بمواقفه الشجاعة في الدفاع عن مصالح الأردن العليا، ودعمه الثابت للقضية الفلسطينية، ورفضه القاطع لأي شكل من أشكال التهجير، استنادًا إلى مبادئ العدل والشرعية الدولية.

وشدد على أن الاقتصاد الوطني أظهر مرونة واستقراراً ملحوظين في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، مدعوماً بالإصلاحات الاقتصادية والمالية الهيكلية المكثفة التي نفذتها الحكومة خلال السنوات الماضية، إلى جانب إجراءات السياسة النقدية الملتزمة التي ينتهجها البنك المركزي، والتي عززت منعة الاقتصاد الأردني وصموده أمام التحديات.

وأشار إلى تمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق العديد من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية، لا سيما على صعيد القطاع الخارجي الذي أثبت مرونة عالية في وجه التحديات محققاً أداءً فاق التوقعات، إذ استطاعت الصادرات الوطنية تعزيز مكانتها والولوج إلى أسواق جديدة مما أسهم في نموها بنسبة 3.8% في عام 2024 لتصل إلى 8.6 مليار دينار، وتسجيل الدخل السياحي ما قيمته 5.1 مليار دينار مدعوماً بارتفاع مساهمة سياحة الأردنيين المغتربين والعرب، وارتفاع حوالات الأردنيين العاملين بالخارج بنسبة 2.8% لتصل إلى 2.6 مليار دينار. وحول تدفق في الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة، أشار إلى تسجيلها في الارباع الثلاثة الأولى من عام 2024 ما مقداره 906 ملايين دينار على الرغم من ارتفاع حالة عدم اليقين في المنطقة.

واكد ان كل ذلك انعكس في تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي نسبته 2.4% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2024، مع توقعات البنك المركزي باستمرار نموه بذات الوتيرة لعام 2024 كاملاً ومتجاوزا بذلك توقعات صندوق النقد الدولي، وتوقع ارتفاعه إلى 2.7% في عام 2025.

وأكد الشركس على أن الاقتصاد الوطني لديه القدرة على مواجهة التحديات والمضي قدماً نحو مستقبل أكثر ازدهاراً، خاصة في ظل امتلاك الاردن خارطة طريق طويلة المدى للإصلاح الشامل بمساراته الثلاثة، السياسي والإداري والاقتصادي، للسنوات القادمة، والتي ارتقت معها فلسفة الإصلاح الاقتصادي، بحيث أصبحت الرؤية الحاضنة التي تنبثق عنها جميع الإجراءات والاصلاحات التي تقوم بها المملكة، مما يعزز من تبني منظور استراتيجي طويل المدى للإصلاح يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية، أكد الشركس على أن هدف البنك المركزي الذي لا يحيد عنه هو الحفاظ على الاستقرار النقدي، مدعوماً بتجاوز الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي 21 مليار دولار، وانخفاض معدل الدولرة إلى 18.4% في نهاية عام 2024، فضلاً عن انخفاض معدل التضخم إلى 1.6% وتوقع استقراره حول 2% في العام 2025.

وأشار الشركس إلى أن القرار الأخير برفع رأسمال البنك المركزي إلى 100 مليون دينار من موارده الذاتية إنما جاء ثمرة لمحافظته على الاستقرار النقدي ولكفاءة إدارته لموجوداته، ومن شأنه أن يعمل على تعزيز المتانة المالية لقاعدة راس المال في ميزانية البنك المركزي، وسيتيح مرونة أكبر في إدارته للسياسة النقدية وزيادة فعاليتها، ويتسق كذلك مع زيادة موجودات البنك لا سيما الأجنبية منها، ومع دوره المحوري في دعم استقرار الاقتصاد الوطني، وتعزيز مرونته في مواجهة التحديات.

وأثنى الشركس على الجهود الكبيرة التي تبذلها البنوك ودورها في حشد المدخرات المحلية والخارجية وتمويل النشاط الاقتصادي والاحتياجات المالية للحكومة، وعلى ما حققته من أداء لافت وارتقاء في جودة خدماتها مما جعلها تحتل اليوم مكانةً متقدمةً على المستوى الاقليمي.

وبدوره، قال السالم، إن القمة المصرفية الأردنية لعام 2025 تمثل منصة رئيسية لمناقشة المستجدات المصرفية والاقتصادية في ظل عالم متغير، مشددًا على أهمية الجاهزية والتكيف والابتكار لمواجهة التحديات الراهنة.

وأعرب السالم، في كلمته خلال افتتاح القمة، عن فخره واعتزازه بمواقف جلالة الملك عبد الله الثاني، مشيرًا إلى رؤية جلالته الحكيمة وقيادته الرشيدة التي تدعم استقرار الاقتصاد الوطني وتعزز مكانة الأردن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

كما توجه بالشكر إلى محافظ البنك المركزي على رعايته المستمرة للقمة، مؤكدًا أهمية مشاركة رؤساء المجالس والمديرين التنفيذيين في البنوك والخبراء الاقتصاديين لمناقشة التطورات الاقتصادية في المنطقة والعالم.

وأوضح السالم أن القمة تنعقد هذا العام تحت شعار المرونة والابتكار في القطاع المصرفي: التكيف مع اقتصاد متحول، مشيرًا إلى أن الاقتصاد العالمي يواجه تحديات متزايدة نتيجة التضخم والتغيرات في سياسات البنوك المركزية، بالإضافة إلى تصاعد عدم اليقين الاقتصادي والجيوسياسي، ما يفرض على الأسواق الناشئة التكيف مع تقلبات الطاقة والاضطرابات المالية.

كما أكد أن دخول الذكاء الاصطناعي إلى الأسواق يعيد تشكيل القطاعات الإنتاجية، مما يعزز الكفاءة لكنه يثير تساؤلات حول مستقبل سوق العمل.

وعلى الصعيد المحلي، أشار السالم إلى أن الاقتصاد الأردني حقق نموًا بنسبة 2.4% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2024، مع توقعات بارتفاعه إلى 2.9% في عام 2025، في ظل استقرار معدلات التضخم عند مستويات منخفضة، كما سجلت معظم القطاعات الاقتصادية نموًا إيجابيًا، باستثناء قطاع الإنشاءات الذي تراجع بنسبة 1.5%، فيما وارتفعت الصادرات بنسبة 5.2%، مما ساهم في تقليص العجز التجاري، في حين انخفض معدل البطالة إلى 21.5%.

وأكد أن هذه المؤشرات تعكس قدرة الاقتصاد الأردني على الصمود بفضل السياسات المالية والنقدية الحصيفة، مما عزز الثقة الدولية ورفع التصنيف الائتماني للمملكة لأول مرة منذ 21 عامًا.

وأضاف أن الأردن يواصل تنفيذ أجندة الإصلاح الاقتصادي والاستفادة من التحول الرقمي والاقتصاد الأخضر، إلى جانب تحفيز البيئة الاستثمارية من خلال تحسين شروط التمويل وجذب الاستثمارات الأجنبية.

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي الأردني، شدد السالم على دوره المحوري في دعم الاقتصاد الوطني، مشيرًا إلى أن البنوك الأردنية أثبتت قدرتها على التكيف ومواجهة الأزمات، وتقديم حلول مبتكرة تحافظ على الاستقرار المالي، لكنه أشار إلى أن التطورات السريعة في مجالات الاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المالية، تتطلب إعادة تقييم الاستراتيجيات المصرفية لتعزيز الابتكار والكفاءة والاستدامة.

وفي ختام كلمته، أكد السالم أن جدول أعمال القمة لهذا العام يتضمن جلسات حوارية مع نخبة من الخبراء لمناقشة التحولات الاقتصادية العالمية، والتوقعات المصرفية المستقبلية، وأثر التكنولوجيا المالية على القطاع المصرفي، بما يسهم في تعزيز جاهزية البنوك لمواكبة المتغيرات وتحقيق التنمية المستدامة.

إلى ذلك، أكد الخبير الاقتصادي الدكتور محمد محيي الدين أن الاقتصاد العالمي يمر بتحولات جوهرية، وسط تصاعد المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية، التي باتت تفرض تحديات كبيرة على الاستقرار المالي والنقدي في مختلف الدول.

واكد ان النموذج الاقتصادي الأردني ونهجه في التنسيق بين السياسة النقدية والمالية يعكس مستوى عالٍ من الحرفية والالتزام بالاستقرار الاقتصادي.

ولفت إلى أن الأردن تمكن من تحقيق استقرار اقتصادي جيد في ظل هذه التحديات العالمية، مشيرًا إلى أن التنسيق القوي بين البنك المركزي ووزارة المالية ساهم في ضمان الاستقرار المالي والنقدي.

وأضاف أن الإصلاحات الاقتصادية في الأردن تواكب التغيرات العالمية، حيث بدأ الأردن في التركيز على التحول الرقمي، وتعزيز الاستثمارات الخضراء، ورفع كفاءة الإدارة الاقتصادية، وهي خطوات ضرورية لضمان الاستدامة الاقتصادية في السنوات المقبلة.

وأشار إلى أن التوقعات تشير إلى استمرار نمو الاقتصاد الأردني بمعدلات مستقرة، مستفيدًا من تحسن قطاع السياحة، وزيادة الصادرات، وجذب الاستثمارات الأجنبية، لكنه أكد أن الأردن، كغيره من الدول، بحاجة إلى توسيع قاعدة الاقتصاد المحلي، وزيادة التنويع الاقتصادي لتجنب الاعتماد على القطاعات التقليدية فقط.

وبدوره، أكد وزير التخطيط والتعاون الدولي الأسبق، الدكتور إبراهيم سيف، أن الأردن يواجه تحديات اقتصادية كبيرة نتيجة موقعه الجغرافي والضغوط الديموغرافية الناجمة عن الأعداد المتزايدة من اللاجئين، لكنه رغم ذلك استطاع الحفاظ على استقراره الاقتصادي عبر سياسات مالية متوازنة وإدارة حكيمة للموارد.

وأوضح سيف أن أحد أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني هو الضغط الديموغرافي الناتج عن اللجوء، مشيرًا إلى أن الأردن يحتضن 1.4 مليون لاجئ.

وأكد أن الأردن يُعد ثاني دولة في العالم من حيث نسبة اللاجئين إلى عدد السكان، وهو ما يفرض تحديات كبيرة على البنية التحتية، وسوق العمل، والخدمات العامة، خاصة في قطاعات التعليم، الصحة، والإسكان.

وفي حديثه عن الأداء الاقتصادي، أشار سيف إلى أن معدل النمو الاقتصادي في الأردن ظل متباطئًا خلال الفترة من 2011 إلى 2023، حيث بلغ في المتوسط 2.3%، مقارنة مع دول ذات ظروف مشابهة، والتي نمت بمعدلات تصل إلى 4.8% أو 5% خلال نفس الفترة.

وأشار إلى أن الاقتصاد الأردني يعتمد بشكل كبير على الاستهلاك الداخلي كمحرك رئيسي للنمو، حيث يمثل 84% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع دول أخرى تصل فيها هذه النسبة إلى 60%، مما يعكس خللًا في التوازن الاقتصادي، حيث يفترض أن يكون الاستثمار والإنتاج من المحركات الأساسية للنمو، وليس الاستهلاك فقط.

ورغم هذه التحديات، أكد سيف أن مؤشر التنمية البشرية في الأردن شهد تحسنًا كبيرًا خلال الفترة من 1990 إلى 2020، حيث سجل تقدمًا في مستويات التعليم، الصحة، والبنية التحتية.

وأكد أن الأردن بحاجة إلى استراتيجية تنموية متكاملة، تأخذ بعين الاعتبار التغيرات السكانية، وتعزز مناخ الاستثمار، وتعمل على تنويع مصادر النمو الاقتصادي، لضمان الاستدامة المالية وتحقيق تنمية شاملة تعود بالفائدة على جميع المواطنين.

ومن جهته، أكد الرئيس التنفيذي لشركة RFI Global، ماثيو لورانس، أن قطاع الخدمات المالية يشهد تطورات سريعة مدفوعة بالتقدم الرقمي، ونمو التكنولوجيا المالية، وتغير سلوك المستهلكين في ظل التحديات الاقتصادية العالمية.

وأوضح أن الاحتفاظ بالعملاء أصبح أكثر أهمية مع تزايد المنافسة في قطاع التكنولوجيا المالية، ما يستدعي تقديم خدمات مخصصة تعتمد على التكنولوجيا لتعزيز تجربة العملاء.

كما أشار إلى أن الذكاء الاصطناعي يلعب دورًا محوريًا في تعزيز الأمان، منع الاحتيال، وتقديم الخدمات الشخصية، رغم تفاوت مستويات تبنيه بين المؤسسات المالية.

• التنمية الاجتماعية وجمعية البنوك تُطلقان "3" وحدات للتدخل المبكر المتنقلة للأشخاص ذوي الإعاقة

رعت وزيرة التنمية الإجتماعية وفاء بني مصطفى، يوم السبت الموافق 25/1/2025، حفل إطلاق 3 وحدات للتدخل المبكر للأشخاص ذوي الإعاقة، بدعم من جمعية البنوك في الأردن، والذي يأتي في إطار المسؤولية المجتمعية والشراكة ما بين الجانبين في تنفيذ عددٍ من المبادرات الإجتماعية، وذلك بحضور مسؤولي الوزارة والجمعية، وعدد من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني. وقالت بني مصطفى إن هذا الحفل يأتي ضمن احتفالات المملكة بمناسبة عيد ميلاد جلالة الملك عبدالله الثاني والذي يولي قطاع الحماية الإجتماعية اهتماما كبيراً، وتجسدت توجيهات جلالته في كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور جعفر حسان، والتي استجابت للتوجيهات الملكية السامية من خلال ما طرحته في بيان الثقة في مجال الحماية الإجتماعية، وتعمل الوزارة حالياً على تحديث الإستراتيجية الوطنية للحماية الإجتماعية وسيتم إطلاقها في الربع الثاني من العام الجاري.

وأكدت بني مصطفى أن الأردن خطا خطوات إستثنائية في مجال تقديم منظومة واسعة من الخدمات المتكاملة للأشخاص ذوي الأعاقة، حيث ستستضيف المملكة أعمال القمة العالمية للأشخاص ذوي الأعاقة بالتعاون مع الجمهورية الألمانية، وذلك خلال العام الجاري لدورها الكبير في تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة.

كما أشارت إلى أن وزارة التنمية الاجتماعية تقود جهوداً الوطنية في مجال بدائل الإيواء، والتي تنصب في دمج الأشخاص ذوي الأعاقة في أسرهم ومجتمعاتهم، لما له من أثر إيجابي في الحد من آثار الإعاقة عليهم، واكسابهم الدعم النفسي والإجتماعي ضمن بيئتهم الإجتماعية الطبيعية، عدا عن الرعاية المؤسسية التي كان للأردن باع طويل في تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة.

وأشادت بني مصطفى بالشراكة الفاعلة مع جمعية البنوك في الأردن، التي تمثل صرحاً وطنيا وإقتصادياً هاماً، والتي أفضت إلى تنفيذ عددٍ من المبادرات الاجتماعية على مدار العامين الماضيين، في إطار التعاون النابع من مسؤوليتها الاجتماعية تجاه الفئات الاجتماعية التي تخدمها الوزارة، ومن بينها هذه المبادرة المتمثلة بإطلاق وحدات التدخل المبكر المتنقلة والمجهزة بأحدث الأجهزة والمعدات المخصصة لتقديم الخدمات لفئة الأطفال من عمر يوم ولغاية ست سنوات، وتشمل خدمات العلاج المنطقي والوظيفي والطبيعي، والإرشاد الأسري والتأهيل المجتمعي، والتي ستكون متاحة في كافة أنحاء المملكة، من خلال مواعيد زمنية سيتم الإعلان عنها.

وأوضحت أن التوسع في خدمات التدخل المبكر يجري العمل عليه بصورة مستمرة، حيث أن عدد الوحدات إرتفع مع هذه المبادرة إلى 31 وحدة، وسيصار إلى استحداث 9 مراكز جديدة خلال العام الحالي.

من جهته، قال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن السيد باسم خليل السالم، إن الانجازات والأعمالِ والمبادرات المميزةِ التي تقوم بها وزارة التنمية الاجتماعية هي السبب الرئيسي الذي حفّز البنوك على تكوين شراكة فعالةٍ ومستدامة مع الوزارة.

وأضاف، إننا اليوم ومن مقر جمعية البنوك، نشارك وزارة التنمية الاجتماعية ووطننا الغالي بالاحتفال بعيد ميلاد جلالة الملك المعظم، وبإطلاق ثلاث وحدات تدخل مبكر متنقلة تم تجهيزها بأحدث الوسائل والمعدات لخدمةِ أقاليم المملكة الثلاثة، وهذه الخطوة ليست مجرد مشروع، بل هي إلتزام منا تجاه المجتمع وتعزيزاً لرؤية الأردن في دعم الفئات الأكثر احتياجاً وضمان وُصول الخدمات للجميع، وإطلاق الوحدات دليلا على دورِ القطاع المصرفي كشريكٍ فاعل في تحقيق الأهداف التنموية.

وأشاد السالم بدور وزارة التنمية الاجتماعية في تنفيذ المبادرات الإجتماعية والتنموية التي تخدم كافة فئات المجتمع المحلي، معرباً عن شكره للبنوك في الأردن على ما تقدمه من دعم سخي لمبادرات الوزارة.

• جمعية البنوك تبحث مشروع قانون ضريبة الأراضي والأبنية في جلسة حوارية مع أمانة عمّان

عقدت جمعية البنوك في الأردن جلسة حوارية ناقشت خلالها آخر المستجدات التشريعية والفنية المتعلقة بمشروع قانون ضريبة الأبنية والأراضي، بمشاركة ممثلين عن القطاع المصرفي وبحضور مسؤولين من أمانة عمّان الكبرى.

وشهدت الجلسة عرضاً للآليات الجديدة المقترحة لتقدير الضريبة، والتي تعتمد على أدوات فنية حديثة لتحييد العنصر البشري وتعزيز العدالة والموضوعية في احتساب الضريبة، بما يعكس القيمة الفعلية للعقار.

وأكد المدير العام لجمعية البنوك، الدكتور ماهر المحروق، خلال الجلسة، أهمية الحفاظ على جاذبية الاستثمار في السوق العقاري، محذراً من أي إجراءات ضريبية قد تؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار. وشدد على أن البنوك تولي تمويل المشاريع العقارية أولوية قصوى ضمن سياساتها التمويلية.

من جانبهم، أوضح ممثلو أمانة عمّان أن مشروع القانون لا يتضمن زيادة على معدل الضريبة المطبقة حالياً، مؤكدين أن نتائج التجارب الحسابية أظهرت انخفاضاً في الضريبة في العديد من الحالات مقارنة بالقانون الحالي.

وتأتي هذه الجلسة ضمن سلسلة اللقاءات التي تنظمها جمعية البنوك لتعزيز الحوار مع الجهات الرسمية حول التشريعات ذات الأثر على القطاع المصرفي ودوره في دعم النمو الاقتصادي.

جمعية البنوك في الأردن تستضيف وفداً من طلبة كلية الاعمال في الجامعة الهاشمية

استضافت جمعية البنوك يوم الخميس الموافق 24/4/2025 وفداً من طلبة كلية الاعمال في الجامعة الهاشمية، وذلك في إطار التعاون بين الجامعة الهاشمية والجمعية بهدف تعزيز التواصل بين الطلبة والقطاع المصرفي. واستهدفت الزيارة إعطاء الطلبة فكرة عن القطاع المصرفي الأردني ودوره الأساسي في الاقتصاد الوطني.

ورحب مدير عام جمعية البنوك في الأردن، الدكتور ماهر المحروق بالطلبة المشاركين في الزيارة، والذي أشار في كلمته الافتتاحية الى أهمية التواصل بين الطلبة والقطاع المصرفي، كما بين المحروق دور القطاع المصرفي في الاقتصاد الوطني، وتجربة القطاع الرائدة في جوانب عديدة منها دوره التمويلي والمسؤولية المجتمعية وغيرها.

كما أوضح المحروق للطلبة بان القطاع المصرفي يسعى الى بناء القدرات وجذب الكفاءات، مشيراً الى نسبة تشغيل الاناث في القطاع والتي تتجاوز 35%، كما أوضح المحروق أن المستقبل القريب يحمل العديد من التغيرات التكنولوجية في القطاع المصرفي، وهذه التغيرات تنعكس في مجموعة من المهارات التي يجب على الطلبة بناء القدرات فيها والحصول عليها، وبالتالي الدخول الى سوق العمل مسلحين بالمعرفة والاحتياجات الملائمة.

واشتملت الزيارة على اطلاع الوفد على الدور التمويلي للقطاع المصرفي والفوائد والمنافع المرتبطة بهذا الدور سواء في جانب تمويل القطاعات الاقتصادية لتعزيز التنمية الشاملة، وتمويل الافراد وغيرها من الأدوار التمويلية، كما ناقش الطلبة الأدوات التمويلية الجديدة واهميتها في الاقتصاد الوطني سواء أنظمة الدفع الرقمي والتوجه نحو البنوك الرقمية والمفتوحة، بالإضافة الى التمويل الأخضر والمستدام وارتباطه بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر والدائري.

وخلال الزيارة اطلع الطلبة على دور جمعية البنوك والخدمات التي تقدمها للقطاع المصرفي، ومنها الجوانب التدريبية وبناء القدرات، كما قام الطلبة بعمل جولة داخل مبنى الجمعية وزيارة القاعات المتوفرة فيها والتي يتم فيها عقد ورش العمل والمحاضرات والبرامج التدريبية لموظفي البنوك الأعضاء في الجمعية.

وفي ختام الزيارة أعرب الطلبة عن شكرهم للجمعية على حسن الاستضافة وعلى المعلومات القيمة التي حصلوا عليها حول دور الجمعية والقطاع المصرفي الأردني، مؤكدين على أهمية هذه الأنشطة ودورها في مساعدة الطلبة على تحديد اولوياتهم الوظيفية وفتح آفاق المستقبل لهم.

• مشاركة جمعية البنوك في الأردن ملتقى الأساتذة الفخريين الثاني

شارك سعادة المدير العام د. ماهر المحروق في ملتقى الأساتذة الفخريّين الثاني الّذي تنظّمه الجامعةُ الأردنيّةُ، والذي شهد حوارًا ثريًّا حول سُبل تطوير التعليم الجامعيّ لمواكبة متطلّبات سوق العمل، في ظلّ التحوّلات التكنولوجيّة المتسارعة، وذلك تحت عنوان: "برامج المستقبل لوظائف المستقبل".

وألقتِ الكلمةَ الرئيسةَ نائبُ رئيس جامعة واترلو الكندية الأستاذة الدكتورة بسمة المومني، الّتي شدّدت على أهميّة إعادة صياغة التعليم الجامعيّ، بما يسدُّ الفجوةَ بين النظريّة والتطبيق، من خلال التعليم التعاونيّ وبرامج التدريب العمليّ. وأكّدت أنَّ جامعة واترلو تعتمدُ نموذجًا يوفّر فرصَ تدريب مموَّلة للطلبة، ما يعزّز جاهزيّتَهم لسوق العمل ويشجّعهم على الابتكار.

وقالتِ المومني: "ما ندرّسه اليومَ قد لا يكون مفيدًا غدًا، لذا لا بدَّ من تسخير الذكاء الاصطناعيّ وتحديث المناهج باستمرار"، مشيرةً إلى أنَّ الذكاء الاصطناعيّ شهد تطوّرًا بنسبة 43٪ بين عامي 2022 و2024.

وأدارَ الجلسةَ المديرُ العامُّ لجمعيّة البنوك في الأردنّ الدكتور ماهر المحروق، حيث أكَّد أنَّ عام 2025 يشكّل منعطفًا حاسمًا في طبيعة الوظائف، ممّا يتطلّب دمجَ القدرات البشريّة بالتكنولوجيّة لضمان الجاهزيّة المستقبليّة.

كما أكّد نائبُ رئيس الجامعة للكليّات العلميّة الأستاذ الدكتور أشرف أبو كركي في مداخلته، أهميّةَ أنْ تكون الهيئات التنظيميّة للتعليم العالي شريكةً حقيقيّةً للجامعات في استحداث الخطط التدريسيّة أو تعديلها، بما يحقّق أهدافَ التنمية الشاملة للطالب، ويلبّي احتياجاتِ سوق العمل.

وأشارَ إلى أنَّ الجامعة الأردنيّة تسعى بجدّيّة لردم الفجوة بين الجانب النظريّ والتطبيق العمليّ، من خلال تطوير البرامج الأكاديميّة وتعزيز النهج التفاعليّ في التعليم.

وشاركَ في الجلسة نخبةٌ من الأكاديميّين العالَميّين من جامعات مرموقة وهم :الأستاذ الدكتور محمد عبيدات من جامعة العلوم والتكنولوجيا في بكين الّذي تحدّث عن أهميّة الذكاء الاصطناعيّ في خلق وظائفَ جديدةٍ وتعزيزِ جَودة الأبحاث، والدكتورة جينيفر سكوت من جامعة بريستول في المملكة المتّحدة التي سلّطت الضوءَ على أهميّة الشراكات بين الجامعات والقطاعات الصحيّة لتطوير التعليم في مجال الصيدلة، داعيةً إلى تعزيز التفكير المجتمعيّ وتوظيف الأفكار في سياسات وزارة

الصحّة، والبروفيسور بيفرلي جلاس من جامعة جيمس كوك الأستراليّة الّتي أكّدت أنَّ تعليمَ المهارات الناعمة للطلبة يعزّز قدراتِهم في البحث والتعامل في بيئات العمل، مشيرةً إلى أنَّ التجربةَ أثبتت فعاليّةَ البرامج التي تربط النظريّةَ بالتطبيق، والبروفيسور ديميترس تاتاكيس من جامعة ولاية أوهايو في الولايات المتّحدة الأمريكيّة الّذي ناقش تجربةَ دمج التعليم العمليّ والنظريّ في تخصّص طبّ الأسنان، مبيِّنًا أهميّةَ تميّز الطلبة في سوق العمل التنافسيّ، ودور الجامعات في تحديث المواد التعليميّة وربط التخصّصات الصحيّة بمجال ريادة الأعمال.

كما شارك في الجلسة البروفيسور هزاع الهزاع من جامعة الأميرة نورة في المملكة السعودية، حيث بيّن أنّ خرّيجي علوم الرياضة بحاجة إلى مهارات عمليّة إلى جانب الشهادة الأكاديميّة، مؤكِّدًا أهميّةَ التفاعل متعدّد التخصّصات في توفير فرص أوسع للتوظيف، وأيضًا البروفيسور أسغوحي كالوشيان من جامعة كاليفورنيا الأمريكيّة الذي تطرّق إلى دور التكنولوجيا الحديثة في قطاع الزراعة، وأوضح أنَّ استخدامَ التقنيّات مثل الطائرات المسيّرة (الدرون) أسهمت في حلّ تحدّيات ميدانيّة، مؤكّدًا ضرورةَ دمج الطلبة في البحث العلميّ وإكسابهم مهاراتِ حلّ المشكلات.

أما البروفيسور براديب خانا من جامعة إلينوي الأمريكيّة فقد استعرض في مداخلته تجربةَ جامعته في تطوير التعليم الزراعيّ من خلال ربط المهارات الوظيفيّة بمحتوى المساقات الأكاديميّة، وأكّد أهميّةَ تعلّم المدرّسين في كيفيّة تعليم الطلبة باستخدام التكنولوجيا الحديثة، موضّحًا أنّ (الينوي الأمريكية) كانت من أوائل المؤسّسات التي سخّرت التكنولوجيا في القطاع الزراعيّ، كما أقامت شراكات مع أكثر من 400 شركةٍ لتطوير الوظائف بما يتناسب مع احتياجات السوق.

وبيّن أنّ أبحاثَ الجامعة تسعى إلى تحقيق نتائجَ ملموسةٍ تنعكس إيجابًا على المجتمع، مشدّدًا على أهميّة تأهيل الطلبة لسوق العمل وتمكينهم من أدوات العصر لضمان نجاحهم المهنيّ.

وخلال الجلسة، شدّد المشاركون على أهميّة تحديثِ البرامج الأكاديميّة، وتبّني نماذجَ تعليميّةٍ تفاعليّةٍ تعزّز من قدرة الطلبة على التكيُّف مع المستقبل، والتأكيدِ على خلق بيئات تعليميّة مَرنة تدعم تنمية المهارات التطبيقيّة، وتوظّف التكنولوجيا في تحسين جودة التعليم، لا سيّما في القطاعات الصحيَّة والزراعيّة والهندسيّة.

وتعكس الجلسةُ التزامَ الجامعة الأردنيّة بتطوير برامجها، بما يواكب التحوّلاتِ العالميّةَ، ويعزّز دورَها في إعداد خرّيجين مؤهّلين، قادرين على المنافسة والإسهام بفاعليّة في سوق العمل محليًّا وعالميًّا.

• جلسة تعريفية بجائزة الحسين بن عبدالله الثاني للعمل التطوعي في جمعية البنوك في الأردن

نظمت وزارة الشباب، يوم الثلاثاء الموافق 1/7/2025، جلسة تعريفية بجائزة الحسين بن عبدالله الثاني للعمل التطوعي في دورتها الثالثة، وذلك في جمعية البنوك في الأردن، بحضور مدير عام الجمعية الدكتور ماهر المحروق، ومدير الدراسات في الجمعية فادي المشهراوي، وكل من أعضاء لجنة إدارة الجائزة الدكتور أشرف بني محمد وسمر داوود، وعدد من موظفي الجمعية والبنوك المشاركة بها. وتضمنت الجلسة تعريفاً بجائزة الحسين بن عبدالله الثاني للعمل التطوعي وأهمية نشر ثقافة المبادرات التطوعية، كما تناولت الجلسة دور وأهمية القطاع المصرفي في تشجيع وتبني هذه المبادرات من خلال أقسام المسؤولية المجتمعية، الذي يعتبر القطاع المصرفي رائداً بها.

وأكد المحروق أن البنوك في الأردن تلعب دوراً أساسياً في مجال المسؤولية المجتمعية، وأنها تعمل وفق نهج مؤسسي واضح المعالم يستند إلى مفاهيم الاستدامة وتقييم الأثر المجتمعي، مؤكداً أن القطاع المصرفي يتصدر القطاعات الاقتصادية في الأردن من حيث المساهمات الاجتماعية والمبادرات الفردية والجماعية التي يطلقها القطاع.

واختتمت الجلسة بعرض تفاعلي تناول خلاله الدكتور أشرف بني محمد، فلسفة ومرتكزات الجائزة وأهدافها ومجالات عملها وشروط التقدم لها، فضلاً عن آلية التقديم ومعايير التقييم الدقيقة التي تتبعها لضمان تحقيق الشفافية والنزاهة بين جميع المشاركين.

• جمعيّة البنوك تعلن انطلاق أعمال "لجنة الشركات الصغيرة والمتوسطة"

أعلنت جمعيّة البنوك رسميّاً يوم الخميس الموافق 24/7/2025، بدء أعمال "لجنة الشركات الصغيرة والمتوسطة" في جمعية البنوك في الاردن، وذلك في أعقاب انعقاد الاجتماع الأوّل للجنة والّتي تمّ تشكيلها بموجب قرار مجلس إدارة الجمعيّة، وتضم اللجنة في عضويتها خمسة عشر بنكاً إسلاميا وتجارياً.

وتمّ خلال الاجتماع الأول للجنة، انتخاب السيّد فادي عميرة ممثّل البنك العربي رئيساً للجنة، في حين تمّ بحث المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، ومناقشة أهداف اللجنة ومهامّها وإطار عملها ودوريّة اجتماعاتها.

وأعرب عميرة عن شكره العميق لأعضاء اللجنة على الثقة الممنوحة له في هذا الجانب، والى اهمية عمل اللجنة ودورها المأمول في المساهمة بتعزيز جهود القطاع المصرفي لتطوير بيئة الاعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة، مشيرا الى الأهداف والخطط الوطنية ومنها رؤية التحديث الاقتصادي واستراتيجية الشمول المالي.

وبين عميرة ان هنالك جملة من التحديات والفرص التي يمكن العمل عليها من قبل القطاع المصرفي لتطوير أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخصوصا في بناء الثقافة المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة الى التقاطعات مع التمويل الأخضر، والتمويل الرقمي الذي يعتبر أحد أدوات التمويل الحديثة.

وأشار أعضاء اللجنة الى انها ستعمل على بناء تدريجي لأهدافها وفتح باب اللقاءات والحوارات مع مختلف القطاعات والجهات لضمان توحيد الطاقات ومعالجة التحديات ، كما أشار الأعضاء الى ان هنالك مجموعة من النقاشات المطروحة والمتعلقة بطبيعة التعليمات التنظيمية للشركات الصغيرة والمتوسطة، كما أشار الأعضاء الى أهمية بناء القدرات في الجوانب المالية والفنية للتعامل السليم مع الشركات الصغيرة والمتوسطة وفهم احتياجاتها التمويلية، مؤكدين ان القطاع المصرفي قد قطع شوطا كبيرا في هذا الجانب، الا ان هنالك حاجة مستمرة لتطوير القدرات والاستفادة من التغيرات التكنولوجية والرقمية وعكسها في أدوات التمويل.

كما أوضح عدد من أعضاء اللجنة الى أهمية بناء الحوار مع عدد من الجهات الداعمة لبيئة اعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة، مؤكدين على ادوارهم الفاعلة واهمية اللقاء بهم مستقبلاً ومنهم البنك المركزي الأردني والشركة الأردنية لضمان القروض.

من جانبه، أكد مدير عام جمعيّة البنوك الدكتور ماهر المحروق أن تشكيل هذه اللجنة يأتي في ظل ما تشكله الشركات الصغيرة والمتوسطة من أهمية استثنائية في الاقتصاد الأردني، وحرص البنوك على توفير التمويل اللازم لهذا القطاع الحيوي. مشيراً إلى وجود جملة من التحديات التي قد تشكل عائقاً أمام وصول تلك الشركات للتمويل، والتي يجب أن تكون أحد أهم محاور عمل اللجنة بهدف تذليل أي عوائق او تحديات تواجه البنوك في تمويل هذا القطاع.

وأكد المحروق أن لجنة الشركات الصغيرة والمتوسطة ستكون بيت الخبرة المعني في الجمعية في مراجعة جميع المواضيع والقضايا المتعلقة بقطاع الشركات الصغرة والمتوسطة والبيئة الكلية لعمل تلك الشركات وهو ما سيساهم في زيادة وصول واستخدام تلك الشركات للخدمات المالية ويزيد من مستويات الشمول المالي لها. وأضاف المحروق أنّ اللجنة ستعنى بكلّ ما يتعلّق بمواضيع الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع المصرفيّ في الأردنّ، بما في ذلك المشاركة في مراجعة الأنظمة والتعليمات، وبناء القدرات المالية من خلال التعاون مع الجهات الدولية والمحلية، إضافة الى دورها في نشر الوعي والثقافة المالي في مختلف المحافل واللقاءات.

يشار في هذا الصدد أن لجنة الشركات الصغيرة والمتوسطة تعتبر اللجنة الاستشارية العاشرة التي يتم تشكيلها في الجمعية، حيث تتكون اللجان الاستشارية من مجموعة من الخبراء والمختصين من البنوك الأعضاء، وتهدف لمناقشة وبحث المواضيع التي تقع ضمن اختصاص كل لجنة والخروج بتوصيات ونتائج عملية ورفع تقاريرها وتوصياتها لإدارة الجمعية.

• بالتعاون مع IAB اعتماد مركز اختبارات جمعية البنوك في الأردن لعقد امتحانات وشهادات مهنية دولية

حصلت جمعية البنوك في الأردن على الاعتماد الرسمي من (The Institute of Accountants and Bookkeepers - IAB)، وهي مؤسسة بريطانية متخصصة في تطوير المعايير المهنية في مجالي المحاسبة والمالية. وبموجب هذا التعاون، أصبحت الجمعية مركزاً رسمياً معتمداً لعقد امتحانات IAB ، بالإضافة الى التعاون في تطوير وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة بالشراكة مع IAB. كما سيتيح هذا التعاون للعاملين في القطاع المصرفي الأردني الفرصة للحصول على شهادات مهنية دولية في مجالات متنوعة، الامر الذي سيساهم في تعزيز كفاءاتهم وتطوير مساراتهم المهنية. ويأتي هذا الإنجاز في إطار جهود الجمعية لتوسيع نطاق الشهادات المهنية المعتمدة في السوق المحلي، وتعزيز التعاون مع مؤسسات دولية رائدة في مجالي التدريب والاعتماد المهني، الامر الذي يساهم في رفع جودة التعليم والتأهيل في القطاع المصرفي الأردني. وأكدت الجمعية أن هذا التعاون يعكس التزامها المستمر بتطوير الكفاءات البشرية ورفع مستوى التنافسية في القطاع، من خلال تقديم برامج تدريبية مبنية على أفضل المعايير والممارسات العالمية.

• جمعية البنوك في الأردن تنظم برنامج تدريبي حول الافصاحات المالية المتعلقة بالمناخ في سوق عمان المالي

عقدت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) برنامج تدريبي حول الافصاحات المالية المتعلقة بالمناخ في سوق عمان خلال الفترة من 30 إلى 31 تموز 2025. يهدف البرنامج التدريبي الى تعزيز القدرات المعرفية والمصرفية للمشاركين حول عناصر الإطار التنظيمي الصادر عن سوق عمان المالي. ويشمل الإطار ثلاثة عناصر مترابطة وهي: الإطار التنظيمي للتبليغ، الدليل الإرشادي للشركات، وسياسة الإفصاح التي توضح المنهجية والمبررات. وقد ركز البرنامج التدريبي على توضيح الاليات التطبيقية المتعلقة بمعايير مجلس الاستدامة الدولي وتحديداً (IFRS1 وIFRC2) والتي تمثل المعايير الرئيسية للبيانات والمتطلبات المناخية للتقارير المالية وغير المالية التي تظهر آثار التغير المناخي.

تأتي هذه الورشة كجزء من مذكرة التفاهم الموقعة بين الجمعية ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، التي تهدف إلى تعزيز القدرات في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والجوانب الفنية للأطر التنظيمية للإبلاغ والافصاح. وقد نظمت الجمعية مع مؤسسة التمويل الدولية سابقاً مجموعة من ورشات العمل والبرامج التدريبية لتعزيز قاعدة الخبراء المحليين.

وبين السيد فادي مشهراوي، مدير إدارة الدراسات والسياسات والتخطيط في الجمعية، أهمية تعزيز قدرات القطاع المصرفي في تطبيق الأطر التنظيمية الصادرة عن سوق عمان المالي. حيث سيكون الإفصاح المناخي اختيارياً للشركات المدرجة في مؤشر ASE20 خلال عام 2026 (عن تقارير عام 2025)، على أن يصبح إلزامياً في عام 2027 (عن تقارير عام 2026). وهو يستوجب بناء القدرات الملائمة وتمكينها لملائمة تطبيق المعايير وتنفيذها بالشكل المطلوب.

وأشار مشهراوي، ان القطاع المصرفي يعتبر من أبرز القطاعات الجاذبة للاستثمار في السوق، حيث تصل ملكية الأجانب في القطاع قرابة 52%، موضحا ان هنالك تغيرات طرأت على سلوك المستثمرين للتوجه للاستثمار في الأنشطة الخضراء، إضافة الى متابعة تقارير المالية والافصاح حول معايير الاستدامة ومخاطر المناخ لتحديد توجهات الاستثمار المستقبلية، وهو ما ينعكس في ان تكون تقارير البنوك في جوانب الاستدامة وفق الممارسات الفضلى ومعايير الإفصاح المطلوبة.

في ختام البرنامج التدريبي، عبر المشاركون عن شكرهم للمدرب على المعلومات القيمة التي قدمها، وللجمعية على دورها في تعزيز القدرات المصرفية من خلال برامج تدريبية تتناسب مع احتياجات القطاع وتعزز إمكانياته المستقبلية.

◆جمعية البنوك تعقد جلسة حوارية لمناقشة واقع سوق العمل في القطاع المصرفي وربطها بمخرجات التعليم العالي

عقدت جمعية البنوك، يوم الأربعاء الموافق 6/8/2025، جلسة حوارية موسعة في مقر الجمعية، لمناقشة واقع سوق العمل في القطاع المصرفي، والوقوف على آليات تجسير الفجوة بين متطلبات التوظيف ومخرجات التعليم العالي، بمشاركة واسعة من عمداء كليات الأعمال والاقتصاد والإدارة في الجامعات الأردنية، إلى جانب نخبة من الخبراء وممثلي البنوك.

وقال نائب محافظ البنك المركزي، الدكتور خلدون وشاح، إن تطوير مهارات خريجي الجامعات بما يتماشى مع متطلبات القطاع المالي والمصرفي ضرورة ملحّة، مشددًا على أهمية ربط المناهج الأكاديمية بالتطبيق العملي من خلال مختبرات متخصصة داخل الجامعات، وتوفير بيئة تدريب حقيقية تمكّن الطلبة من التعامل مع أنظمة مالية ومصرفية واقعية.

وأوضح أن البنك المركزي وقع اتفاقيات تعاون متعددة مع جامعات محلية، وأن لديه برامج تدريب متقدمة تشمل مختلف التخصصات ذات الصلة، مشيرًا إلى أن حجم التدريب المقدم في البنك "يفوق ما قد يتصوره البعض"، وأن أبواب البنك مفتوحة لتوسيع نطاق التعاون مع الجامعات، بما في ذلك تبادل الخبرات والأنظمة.

وتابع بالقول إن القطاع الخاص بإمكانه أن يسهم بدور حيوي في دعم إنشاء هذه المختبرات، عبر التبرع بأنظمة أو أدوات تسهّل ربط الجانب الأكاديمي بالتطبيق الفعلي، مؤكّدًا أن "هناك حاجة ماسّة لأن تكون مخرجات التعليم مواكبة لتطلعات السوق.

وقال إن التصنيفات الأكاديمية الأردنية يجب أن تراعي هذا البعد، موضحًا أن تحسين التصنيف الجامعي يجب أن يرتبط بمدى قدرة الجامعات على تخريج طلبة جاهزين للعمل وليس فقط التركيز على المعايير الشكلية.

وأشار إلى أهمية وجود إطار تنظيمي واضح

يضبط العلاقة بين القطاع المالي والمؤسسات الأكاديمية، ويراعي حقوق جميع الأطراف، ويضمن مواءمة السياسات التعليمية مع أولويات الاقتصاد الوطني.

واختتم حديثه بالتأكيد على أن البنك المركزي، كأول مؤسسة مالية في المملكة، يدرك تمامًا أهمية الاستثمار في رأس المال البشري، وأنه على استعداد لدعم أي مبادرة حقيقية تسهم في ردم الفجوة بين التعليم والعمل، خاصة في قطاع البنوك الذي يشكل أحد أعمدة الاقتصاد الوطني.

وبدوره، قال رئيس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها، الدكتور ظافر الصرايرة، إن الهيئة أقرت حزمة إجراءات تطويرية تهدف إلى مواءمة مخرجات كليات الأعمال والاقتصاد والعلوم المالية والإدارية في الجامعات الأردنية مع احتياجات سوق العمل، في ضوء فجوة متنامية بين مهارات الخريجين ومتطلبات القطاعات الإنتاجية والخدمية، وعلى رأسها القطاع المصرفي.

وأضاف الصرايرة، في كلمة ألقاها خلال الجلسة، أن الهيئة وضعت خطة تنفيذية قصيرة ومتوسطة الأمد، سيتم الشروع بها ابتداءً من العام الجامعي 2025/2026، مشيرًا إلى أن اللقاء يأتي ضمن سلسلة لقاءات متخصصة لتقييم البرامج الأكاديمية على ضوء التصنيفات العالمية ومتطلبات التوظيف.

وتابع الصرايرة: "نحن أمام فرصة حقيقية لجمع جناحي العملية التعليمية: الأكاديمي والتطبيقي، في حوار مباشر يهدف إلى تطوير برامج كليات الأعمال، والاستفادة من خبرات العاملين في سوق العمل، ودمجهم في صياغة الخطط الدراسية وتقييم المخرجات، بما يسهم في تحسين فرص توظيف الخريجين وتطوير قدراتهم العملية".

وأشار الصرايرة إلى أن عدد برامج البكالوريوس في كليات الأعمال والاقتصاد والإدارة في الجامعات الأردنية بلغ 139 برنامجًا، موزعة على مختلف الجامعات، مؤكدًا أن نسبة كبيرة منها ما زالت تعتمد نماذج تدريس تقليدية لا تتوافق مع الاتجاهات الحديثة في التعليم، خلافًا لما هو معمول به في الجامعات العالمية، التي باتت تدمج بين التعليم النظري والتطبيقي، وتركز على المهارات الرقمية والتحليلية.

وقال إن عددًا من الجامعات الأردنية تقدمت بطلبات لتحويل مسميات وتوجهات تخصصاتها، لتصبح أقرب إلى "Business Intelligence" و"FinTech" و"Data Analytics"، في محاولة للتحديث، مشددًا على ضرورة الحفاظ على مرونة الخطط الدراسية دون المساس بجوهر التخصص، مع السماح بإدخال مساقات جديدة تلبي حاجة السوق، مثل الذكاء الاصطناعي للأعمال، والتسويق المبني على البيانات، والتعلم الآلي.

ولفت إلى ان خطة الهيئة تضمنت ثلاثة محاور رئيسية، أولها الخطط الدراسية، حيث سيتم إدخال مساقات جديدة تركز على الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وتحليل البيانات، استنادًا إلى نماذج جامعات مثل Universityg London Business School College of London. كما ستعتمد الجامعات وثائق مكملة للخطط الدراسية (Supplementary Document) توضح بوضوح المهارات المستهدفة ونسب المكون التطبيقي.

وأضاف انه سيتم إدخال مشاريع تطبيقية في كل برنامج، تتضمن عملًا فعليًا ميدانيًا مع شركات ومؤسسات، إلى جانب تنفيذ خطط تدريب ميدانية ضمن نموذج التعليم الثنائي (Dual Studies)، الذي يخصص من 40 إلى 50% من وقت الطالب في مؤسسات سوق العمل.

أما المحور الثاني وهو جودة المخرجات والبيئة التعليمية، حيث أوضح الصرايرة أن الهيئة ستعتمد منصة خاصة لتتبع السمعة التوظيفية للبرامج من خلال تغذية راجعة من أصحاب العمل، إلى جانب إنشاء منصة متابعة للخريجين (Alumni Platform) لقياس نسب التوظيف.

ولفت إلى ان الإجراءات تشمل إشراك القطاعات الخاصة في مراجعة البرامج، واعتماد نماذج التعلم بالمشروعات (PBL، ودعم المختبرات والمنصات الرقمية المساندة، وإعداد تصنيف أردني للبرامج الأكاديمية سيتم الانتهاء منه في الربع الأول من 2026، ليُستخدم لاحقًا كأداة مرجعية رسمية عند طلب الترخيص أو اعتماد البرنامج.

وبالنسبة للمحور الثالث، والذي يتعلق بالكوادر الأكاديمية والطلبة، حيث شدد الدكتور الصرايرة على أهمية تأهيل أعضاء هيئة التدريس، من خلال تشجيعهم على الالتحاق بدورات تخصصية، وتقديم خطط ابتعاث للجامعات العالمية، لافتا إلى ان الهيئة ستُشجِّع الجامعات على إشراك خبراء من القطاع الخاص في التدريس، رغم التحديات التي تفرضها الفجوة بين الرواتب الأكاديمية والقطاعية،وسيتم إدراج الشهادات المصغرة (Micro-Credentials) ضمن متطلبات الخريج، مع إمكانية معادلتها لمساقات أكاديمية داخل الخطة الدراسية، إذا استوفت معايير الهيئة.

وحول بيانات التصنيف والسمعة الأكاديمية، أشار إلى بيانات الهيئة أن عددًا من البرامج الأردنية تم تصنيفها ضمن أفضل 200 إلى 800 جامعة عالميًا، وفق تصنيفات Times وQS. وركزت الهيئة على أبرز المعايير المعتمدة في التصنيفات، ومنها: جودة التدريس، السمعة الأكاديمية، كفاءة الكوادر، التجهيزات، الإنتاج البحثي، الاستشهادات الأكاديمية، ونسب التوظيف.

وأشار إلى أن الجامعات الأردنية التالية ظهرت بانتظام في التصنيفات العالمية على مستوى تخصصات الأعمال والاقتصاد: الجامعة الأردنية (UJ)، الجامعة الهاشمية (HU)، جامعة العلوم التطبيقية، الجامعة الأمريكية، جامعة الزيتونة، جامعة اليرموك، جامعة الشرق الأوسط، وغيرها.

وأشاد الصرايرة بدور جمعية البنوك الأردنية في إعداد دراسة تحليلية موسعة حول الفجوات المهارية لدى خريجي كليات الأعمال، بالاستناد إلى تقييمات فعلية من مسؤولي التوظيف في البنوك المحلية.

أشار الصرايرة إلى أن الهيئة تشجع الجامعات الأردنية على التقدم للحصول على اعتمادات دولية مرموقة مثل AACSB وEFMD، رغم صعوبتها وتطلبها لسنوات من التحضير.

وقال: "التصنيفات التخصصية أصبحت معيارًا دوليًا معتمدًا، وتُطلب بشكل رسمي من قبل جهات التوظيف الخليجية والملحقيات الثقافية"، داعيًا الجامعات إلى أخذ هذا المعيار بجدية في تطوير برامجها، وتحقيق مستوى من التميز الأكاديمي المعترف به دوليًا.

وأكد الدكتور الصرايرة أن الهيئة ستبدأ بتطبيق هذه الإجراءات بدءًا من العام الجامعي 2025/2026، وسيتم ربط قرارات الاعتماد والقبول بعدد من المعايير منها: نسبة التوظيف، السمعة التخصصية، نتائج الخريجين في سوق العمل، ومدى استجابة الجامعات لتوصيات القطاع الخاص.

كما أشار إلى أن الخطط الدراسية الجديدة سيتم اعتمادها قبل تاريخ 28 أيلول من العام المقبل، لتُطبَّق على الطلبة الجدد في العام ذاته.

جمعية البنوك تثمن قرار الحكومة بتحفيز السوق المالي

تعبّر جمعية البنوك في الأردن عن تقديرها العالي للقرارات الحكومية الأخيرة التي أعلنها معالي وزير الدولة للشؤون الاقتصادية، المهندس مهند شحادة، والرامية إلى تحفيز التداول في سوق عمّان المالي وتعزيز دوره كأحد الأعمدة الرئيسة للاقتصاد الوطني. وتؤكد الجمعية أن قرار مجلس الوزراء بتأييد الرأي القانوني الصادر عن ديوان التشريع بشأن خضوع الدخل المتأتي من صناديق الاستثمار المشترك لضريبة الدخل، بما يضمن إعفاء هذه الصناديق كشخصيات اعتبارية من الضريبة، يشكل خطوة جوهرية في خلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية، ويمثل رسالة واضحة للمستثمرين المحليين والأجانب حول جدية الحكومة في تشجيع إنشاء صناديق استثمارية مشتركة ودعم نشاطها في السوق. ومن المتوقع أن يسهم هذا القرار في زيادة تدفقات رؤوس الأموال وتوسيع قاعدة الاستثمارات المؤسسية.

كما ترى الجمعية أن قرار هيئة الأوراق المالية بخفض العمولات المفروضة على الوسطاء الماليين، بنسب تصل إلى 25%، يعكس توجهاً عملياً نحو تخفيف كلفة التداول وتوسيع قاعدة المشاركين في السوق، في خطوة من شأنها تعزيز سيولة السوق وترفع من مستوى الكفاءة التشغيلية، بما ينعكس إيجاباً على حجم النشاط الاستثماري ويزيد من جاذبية السوق الأردني بالمقارنة مع الأسواق الإقليمية.

أما فيما يتعلق بقرار تمديد ساعات التداول لتصبح من الساعة 10:30 صباحاً وحتى الساعة 1:30 ظهراً، فإن الجمعية ترى فيه إضافة نوعية تمنح المستثمرين مرونة أكبر، وتتيح فرصاً أوسع للتفاعل مع المستجدات الإقليمية والعالمية خلال يوم التداول، الأمر الذي سيعزز من عمق السوق ويزيد من حجم العمليات المنفذة. إن جمعية البنوك في الأردن إذ تشيد بهذه القرارات، تؤكد أنها تأتي منسجمة تماماً مع أهداف رؤية التحديث الاقتصادي التي تضع تطوير الأسواق المالية وتعزيز جاذبيتها ضمن أولوياتها، كما تعكس التزام الحكومة بدعم القطاع المالي وتمكينه من أداء دوره الحيوي في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص عمل جديدة.

وفي هذا الإطار، تثمن جمعية البنوك جهود الحكومة في هذا المجال مؤكدة أهميتها في تعزيز مكانة الأردن الاستثمارية وتحسين البيئة الاستثمارية.

• جمعية البنوك والبنك المركزي يعقدان جلسة حوارية حول القرار المتعلق بمعالجة البيانات لدى الجهات الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي الأردني

في إطار نهج جمعية البنوك في الأردن والبنك المركزي الأردني لعقد لقاءات مشتركة مع القطاع المصرفي بهدف التحاور وبحث أهم القضايا التي تهم القطاع، عقدت الجمعية يوم الخميس الموافق 18/9/2025 جلسة حوارية متخصصة لمناقشة القرار الصادر عن محافظ البنك المركزي الأردني رقم 831/2025 بتاريخ 4/8/2025، والمتعلق بمعالجة البيانات لدى الجهات الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي الأردني، والصادر بمقتضى أحكام المادة (6/أ/6) من قانون حماية البيانات الشخصية رقم (24) لسنة 2023.

وتم خلال الجلسة عرض مفردات القرار الصادر عن البنك المركزي الأردني، إضافة إلى الإجابة على الاستفسارات والأسئلة التي طرحها ممثلو البنوك، وبما يضمن التطبيق السليم لأحكام القرار وأية تشريعات أخرى ذات صلة بحماية البيانات الشخصية.

وحضر اللقاء مدراء الدوائر القانونية والامتثال في البنوك الأعضاء، ومدراء الدوائر المعنية في البنك المركزي الأردني وتشمل دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي، والدائرة القانونية، ودائرة الرقابة على شركات التمويل وشركات المعلومات الائتمانية. إضافة لحضور ممثلين عن وحدة حماية البيانات الشخصية في وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.

وأكد المشاركون على أهمية هذه اللقاءات في توحيد الفهم والإجراءات، وتعزيز الالتزام بالتشريعات المتعلقة بحماية البيانات، بما ينعكس إيجاباً على تطوير الممارسات المصرفية وحماية حقوق العملاء وجميع الأطراف ذوي العلاقة.

• الأردن يفوز برئاسة الهيئة الاستشارية لجمعيات البنوك العربية

فازت الأردن، ممثلة بجمعية البنوك في الأردن، برئاسة الهيئة الاستشارية لجمعيات البنوك العربية، وذلك خلال الاجتماع الذي عُقد يوم الخميس الماضي في العاصمة اللبنانية بيروت، بحضور ومشاركة واسعة من ممثلي المصارف العربية. كما تم انتخاب البحرين، ممثلة بجمعية مصارف البحرين، نائباً للرئيس للدورة الأولى للهيئة.

من جانبه، أكد الأمين العام لاتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح أن تشكيل الهيئة الاستشارية لجمعيات البنوك العربية يمثل خطوة مؤسسية بالغة الأهمية في مسيرة العمل المصرفي العربي المشترك. وهنّأ فتوح الأردن على رئاسته للهيئة، قائلاً: أن انتخاب الأردن لرئاسة الهيئة الاستشارية لجمعيات البنوك العربية يعكس الدور الريادي الذي تضطلع به جمعية البنوك في الأردن على المستوى المحلي والإقليمي، ويؤكد أهمية هذه الهيئة كإطار استشاري تحت مظلة اتحاد المصارف العربية يهدف إلى تعزيز التشاور وتبادل الخبرات بين الجمعيات الوطنية، وتوحيد المواقف بما يسهم في توحيد الرؤى والمواقف تجاه القضايا المصرفية الإقليمية والدولية.

بدوره أكد مدير عام جمعية البنوك في الأردن، الدكتور ماهر المحروق، أن انتخاب الأردن لهذا المنصب يُعد مؤشراً مهماً على السمعة المرموقة والمكانة المتميزة التي يتمتع بها الجهاز المصرفي الأردني، وعلى الدور الفاعل الذي تؤديه جمعية البنوك في الأردن على المستويين الإقليمي والدولي، بفضل خبراتها الواسعة وتاريخها الطويل في العمل المصرفي، خصوصاً وأن تاريخ تأسيس الجمعية يعود لعام 1978.

وأضاف أن هذه الهيئة ستناط بها مسؤوليات جوهرية في تعزيز التنسيق والتشاور بين جمعيات واتحادات المصارف العربية، وبما يرفع من مستوى التعاون العربي في مواجهة التحديات المصرفية والمالية العالمية، ويسهم في إبراز صوت المصارف العربية في المحافل الدولية عبر اتحاد المصارف العربية. وأوضح أن الهيئة ستُشكل منصة مؤسسية لتبادل المعرفة والخبرات بين الجمعيات الأعضاء، مما يسهم في رفع مستوى الأداء المؤسسي وتطوير السياسات والبرامج التدريبية المشتركة، ويتيح للجمعيات العربية الاستفادة من التجارب الناجحة لبعضها البعض في قضايا مثل: الرقمنة المصرفية، التحول نحو التمويل الأخضر والمستدام، تعزيز الامتثال، والشمول المالي، والتي بدورها سوف توفر الدعم المناسب لدفع وتعزيز جهود البنوك العربية في هذه المجالات.

كما أكد أن الهيئة تعمل بشكل كامل تحت مظلة اتحاد المصارف العربية، وبما يضمن انسجام دورها مع أهداف الاتحاد، حيث ستتولى الهيئة رفع توصياتها ومخرجاتها إلى الأمانة العامة للاتحاد لاعتمادها والبناء عليها، مما يجعلها جسراً يربط بين الاتحاد والجمعيات الوطنية.

وأشار إلى أن تشكيل هذه الهيئة يعكس إدراكاً عربياً متزايداً لأهمية تعزيز العمل المصرفي المشترك في ظل التغيرات العالمية المتسارعة، مؤكداً أن وجود إطار مؤسسي للتشاور وتبادل الخبرات سيعزز من قدرة البنوك العربية على التكيف مع التحديات الدولية ويزيد من تنافسيتها. واختتم بالتأكيد على أن رئاسة الأردن للدورة الأولى من هذه الهيئة تمثل فرصة لتعزيز التعاون والتكامل بين الجمعيات والاتحادات المصرفية العربية، وفتح آفاق جديدة لدعم التنمية الاقتصادية في المنطقة.

• جمعية البنوك تطلق مبادرة "الحوارات المصرفية الاستراتيجية" وتعقد أول منتدى متخصص لمديري الامتثال في البنوك

في إطار توجيهات مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن بضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى زيادة تبادل المعرفة والخبرات، وتعزيز التفكير الاستراتيجي لدى القيادات التنفيذية العليا في القطاع المصرفي، وإمدادهم برؤى واضحة وشاملة حول أبرز التطورات العالمية والممارسات الفضلى في الصناعة المصرفية، أطلقت الجمعية مبادرة نوعية رائدة بعنوان "الحوارات المصرفية الاستراتيجية (C-Suite Banking Dialogues)".

وتأتي هذه المبادرة في مرحلة مفصلية يشهد فيها القطاع المصرفي العالمي تحولات متسارعة تتعلق بالتحول الرقمي، وتنامي متطلبات الحوكمة والشفافية، وارتفاع أهمية قضايا الاستدامة والمسؤولية المجتمعية، إضافة إلى تنامي المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا والجرائم المالية والعقوبات الدولية. ومن هنا، فإن توفير منصة حوارية رفيعة المستوى تستهدف قيادات الصف الأول في البنوك يعد استثماراً استراتيجياً في بناء قدراتهم وتمكينهم من استباق التحديات وصياغة توجهات مستقبلية أكثر فاعلية.

وتهدف المبادرة إلى خلق بيئة حوارية مفتوحة تجمع بين القادة التنفيذيين وصناع القرار في البنوك، والخبراء الإقليميين والدوليين، بما يتيح تبادل الرؤى والأفكار بشكل معمّق حول القضايا المصرفية الاستراتيجية. كما تهدف المبادرة إلى تعزيز التنسيق بين البنوك وتوحيد الرؤى والسياسات في مواجهة التحديات المشتركة، مما يعزز قوة ومتانة القطاع المصرفي الوطني. وإلى جانب ذلك، تسعى المبادرة إلى جسر الفجوة بين الخبرات المحلية والممارسات العالمية عبر استضافة خبراء دوليين مرموقين، بما يثري الحوار ويمنح القيادات المصرفية الأردنية فرصة الاطلاع المباشر على التجارب الناجحة وتطبيقاتها العملية.

وحول هذه المبادرة وأهميتها، قال الدكتور ماهر المحروق مدير عام جمعية البنوك: " إن الحوارات المصرفية الاستراتيجية لا تُعتبر مجرد لقاءات فكرية فحسب، بل هي أداة استشرافية لمستقبل وتوجهات ومستجدات الصناعة المصرفية في العالم، بما يساهم في تعزيز جاهزية القيادات التنفيذية في البنوك للتعامل مع التحولات والتطورات المصرفية العالمية، ويخدم استدامة القطاع المصرفي الأردني ويعزز دوره في دعم النمو الاقتصادي الوطني". وأضاف المحروق أن هذه المبادرة ستفتح المجال واسعاً أمام عقد منتديات متخصصة في مختلف مجالات العمل المصرفي مثل المخاطر والامتثال والتحول الرقمي والاستدامة والتدقيق والعمليات وغيرها.

وضمن هذه المبادرة، عقدت الجمعية أول منتدى متخصص لمديري الامتثال في البنوك (CCOs Forum) بالتعاون مع سيتي بنك (Citi) تحت عنوان" تعزيز الامتثال لمكافحة غسل الأموال في القطاع المصرفي الأردني: الاتجاهات العالمية والمخاطر الناشئة والتحديات الإقليمية"، بمشاركة من مديري الامتثال ومكافحة غسل الأموال في البنوك، وممثلين عن البنك المركزي الأردني ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وانعقد المنتدى على مدار يوم كامل وتضمن جلستين رئيسيتين.

منتدى مديري الامتثال في البنوك (CCOs Forum): بداية قوية للمبادرة

وخلال افتتاحه لفعاليات المنتدى، قال الدكتور ماهر المحروق، أن منتدى مدراء الامتثال يأتي كباكورة المنتديات التي تعقدها الجمعية ضمن مبادرة "الحوارات المصرفية الاستراتيجية". وأضاف المحروق أن هذا المنتدى سيتبعه بالتأكيد منتديات متخصصة أخرى موجهة لمختلف الإدارات التنفيذية في البنوك مثل منتدى مدراء المخاطر والائتمان والعمليات وتكنولوجيا المعلومات والرقمنة والاستدامة والموارد البشرية والمالية.

وأشار المحروق أن عقد منتدى مدراء الامتثال يأتي في لحظة مهمة يشهد فيها القطاع المصرفي العالمي والإقليمي تحولات متسارعة وعميقة، تتطلب من البنوك التكيّف المستمر وتعزيز قدراتها في مختلف المجالات. مضيفاً أن: "النقاشات اليوم ستسهم في صياغة توصيات عملية تعزز الامتثال، وتقوي مرونة قطاعنا المصرفي، وترسّخ مكانة الأردن كمركز مالي إقليمي موثوق".

وأعرب المحروق عن عميق شكره لسيتي بنك، والمدير الإقليمي لسيتي بنك - الأردن الأردن نور جرار، على التعاون المتميز مع الجمعية في تنظيم المنتدى، كما شكر الخبراء والمتحدثين في المنتدى على إسهاماتهم القيّمة، وشكر جميع الحضور من البنوك الأعضاء، والبنك المركزي الأردني، ووحدة مكافحة غسل الأموال على حضورهم ومشاركتهم.

الجلسة الأولى: رؤى عالمية حول المخاطر الناشئة في مكافحة غسل الأموال

وتناولت الجلسة الأولى من المنتدى الرؤى العالمية حول المخاطر الناشئة، وتحدث بها الخبير أنطوني فينويك، وهو الرئيس العالمي لإدارة مخاطر الامتثال لمكافحة غسل الأموال في سيتي. وغطت الجلسة موضوعات محورية أبرزها:

- ظاهرة Nesting وأبعادها على العمليات المصرفية.
- العملات الرقمية (المشفرة، عملات البنوك المركزية CBDCs، والعملات المستقرة) وتأثيرها المحتمل على الامتثال.
- العقوبات الدولية والتطورات في إنفاذها والمخاطر المستقبلية المرتبطة بها.

كما تناولت الجلسة مجموعة من المواضيع ذات العلاقة مثل أحدث اتجاهات الجرائم المالية والمخاطر الناشئة، وأولويات الامتثال لعام 2025، والممارسات في البنوك، ومخاطر الجرائم المالية لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية وشركات تحويل الأموال، وبناء أطر قوية لمكافحة غسل الأموال باستخدام التقنيات الحديثة.

إضافة إلى ذلك، أبرزت الجلسة أهمية تبني الأطر العالمية في التعامل مع التحديات المستجدة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال استعراض تجارب البنوك الدولية وتوجهات الجهات الرقابية حيال العملات الرقمية، ظاهرة الـ Nesting، والتطورات في العقوبات الدولية. وشدد السيد أنطوني على ضرورة بناء استراتيجيات استباقية تستند إلى التكنولوجيا الحديثة والتحليل المتقدم للمخاطر، بما يعزز قدرة المؤسسات المالية على الامتثال بفعالية، ويضمن حماية الأنظمة المصرفية من الاستغلال غير المشروع

الجلسة الثانية: الامتثال الإقليمي في الشرق الأوسط وأفريقيا

أما الجلسة الثانية من المنتدى فتناولت مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الشرق الأوسط وأفريقيا، والامتثال القائم على المخاطر وتحديات ما بعد القائمة الرمادية. وتحدث في هذه الجلسة الخبير صديق خواجة، رئيس إدارة مكافحة غسل الأموال لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في سيتي. وتناولت هذه الجلسة عدة مواضيع عالية الأهمية ومنها:

- الإطار العالمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT).
- النهج القائم على المخاطر (Risk-Based Approach) وإجراءات العناية الواجبة بالعملاء (CDD).
- الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة والعلامات الحمراء المرتبطة بها.
- أبرز أنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب المنتشرة في المنطقة.
- التحديات التي تواجه الدول بعد الخروج من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي (FATF)، وكيفية الحفاظ على الالتزام المستدام.

كما سلطت الجلسة الضوء على الخصوصية الإقليمية في قضايا الامتثال بالشرق الأوسط وأفريقيا، بما في ذلك الاعتماد الكبير على النقد وشبكات التحويل غير الرسمية (الحوالة)، إضافة إلى التحديات المرتبطة بالحدود المتداخلة والصراعات الجيوسياسية. وجرى التأكيد على أن الاستدامة في ما بعد الخروج من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي تتطلب التزاماً سياسياً وإصلاحات تنظيمية متواصلة، مدعومة بالابتكار التكنولوجي مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة، لضمان الكشف المبكر عن الأنماط المشبوهة وتعزيز النزاهة المالية في المنطقة.

• جمعية البنوك تستضيف جلسة حوارية حول تعليمات حماية المستهلك المالي برعاية من بنك لبنان والمهجر في الأردن

عقدت جمعية البنوك في الأردن يوم الاثنين الموافق 29 أيلول 2025 جلسة حوارية متخصصة، برعاية بنك لبنان والمهجر في الأردن، حول تعليمات حماية المستهلك المالي. وحاضر في الجلسة السيدة لما السمهوري المدير التنفيذي لدائرة حماية المستهلك المالي في البنك المركزي الأردني، وشارك فيها الدكتور عدنان الأعرج المدير الإقليمي لبنك لبنان والمهجر في الأردن إلى جانب فريق من البنك، ومجموعة من رجال الأعمال والأكاديميين والاقتصاديين.

وافتتح الجلسة الدكتور ماهر المحروق، مدير عام جمعية البنوك في الأردن، مرحّباً بالحضور ومؤكداً أهمية هذا اللقاء في تعزيز الوعي بتعليمات حماية المستهلك المالي، وما تمثله من خطوة متقدمة نحو ترسيخ مبادئ العدالة والشفافية وحماية حقوق العملاء في القطاع المصرفي. كما أشار لأهمية الجلسة في زيادة الوعي والثقافة المالية المجتمعية مؤكداً حرص الجمعية على أن تكون منصة للتواصل البنّاء بين مختلف الأطراف المعنية بالشأن المصرفي والاقتصادي. وعبر المحروق عن شكره للدكتور عدنان الأعرج المدير الإقليمي لبنك لبنان والمهجر على مبادرته الكريمة لعقد هذه الجلسة، وعلى حضوره ومشاركته فيها والتي عقدت برعاية من بنك لبنان والمهجر.

من جانبه، ألقى الدكتور عدنان الأعرج كلمة أكد فيها أن إصدار تعليمات حماية المستهلك المالي لقطاع البنوك لسنة 2024 يمثل نقلة نوعية في تعزيز ثقة العملاء بالقطاع المصرفي، لما تتضمنه من ضوابط متقدمة توازن بين مصالح البنوك وحقوق العملاء. وأضاف أن الالتزام بهذه التعليمات يسهم في ترسيخ بيئة مصرفية أكثر عدلاً وشفافية، ويعزز الاستقرار المالي ويخدم التنمية الاقتصادية في المملكة. كما عبر الأعرج عن شكره للجمعية على استجابتها العالية وعلى تنظيم اللقاء والتنسيق مع البنك المركزي الأردني.

وأكد الدكتور الأعرج بأن القطاع المصرفي يمتثل بشكل كامل لكل التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردن، بما فيها تعليمات حماية المستهلك المالي والتي تنظم العلاقة بين البنوك والعملاء وفقاً لأسس شفافة وعادلة ومنظمة. وأكد أن البنوك تركز بشكل رئيسي على بناء علاقات متميزة مع عملائها تقوم على الثقة المتبادلة والتي تعتبر أساس التعاملات المصرفية.

وقدّمت السيدة لما السمهوري محاضرة موسّعة استعرضت من خلالها أبرز ما تضمنته تعليمات حماية المستهلك المالي لقطاع البنوك لسنة 2024، والتي بدأ العمل بها مطلع تموز 2025. وشملت المحاضرة أهم المبادئ المرتبطة بالعدالة والشفافية في التعامل مع العملاء، حماية بياناتهم وخصوصيتهم، وأسس التسعير المسؤول، وضوابط الإقراض والتمويل لتجنب الإفراط في المديونية، إضافة إلى دور البنوك في تعزيز التثقيف المالي وبناء قدرات العملاء.

وقد تخلّل الجلسة حوار مفتوح، تم فيه الاستماع للأسئلة من الحضور، وتقديم إجابات تفصيلية حولها والتي تركزت بآليات تطبيق التعليمات، ودور البنك المركزي في حماية حقوق المستهلكين، وأهمية التمييز بين التثقيف المالي والتسويق المصرفي، بما يعزز ثقة العملاء بالقطاع البنكي.

واختُتم اللقاء بالتأكيد على أهمية استمرار عقد مثل هذه الجلسات الحوارية بين القطاع المصرفي والأوساط الاقتصادية والأكاديمية، بما يسهم في نشر الوعي المالي وتعزيز ثقافة حماية المستهلكين في الأردن.

• جمعية البنوك تعقد برنامجاً تدريبياً بعنوان "Impact 360" حول الإفصاح والاستدامة وفق معايير GRI وIFRS

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال الفترة من 19 إلى 23 تشرين الأول 2025 برنامجاً تدريبياً متخصصاً بعنوان "Impact 360™"، تناول موضوع الإفصاح والاستدامة وفق المعايير العالمية لإعداد التقارير (GRI) ومعايير مجلس الاستدامة الدولية (IFRS S1 وIFRS S2)، بواقع 30 ساعة تدريبية. وافتتح البرنامج الدكتور ماهر المحروق، مدير عام جمعية البنوك، حيث رحب بالمشاركين وأشاد بالمشاركة الواسعة من ممثلي القطاع المصرفي في هذا البرنامج، مؤكداً أهمية بناء القدرات والكفاءات المصرفية في مجالات الاستدامة والإفصاح المسؤول وفق أفضل الممارسات الدولية.

وأوضح الدكتور المحروق أن الجمعية تولي اهتماماً خاصاً بموضوع الاستدامة المصرفية والإفصاح المسؤول الذي يساهم في تجنّب مخاطر "الغسيل الأخضر"، ويساعد في تحديد عناصر وأدوات الاستدامة في البنوك، مشيراً إلى أن هذه البرامج لا تقتصر أهميتها على تطوير أداء القطاع فحسب، بل تسهم أيضاً في تعزيز المسارات المهنية والخبرات الفردية للعاملين في المجال المصرفي. وقدّم البرنامج الخبير المتخصص في الاستدامة الدكتور وسيم الحنيني، الذي أشار في كلمته الافتتاحية إلى أن الأردن يُعد من الدول الرائدة في تعزيز التوجهات نحو الاستدامة، لا سيما في القطاع المصرفي، مؤكداً أن تطبيق معايير GRI وIFRS S1/S2 يعزز قدرة البنوك الأردنية على استقطاب الاستثمارات الخضراء وتوسيع نطاق التمويلات المستدامة لمختلف القطاعات الاقتصادية، بما يسهم في التحول نحو الاقتصاد الأخضر والمستدام.

وتضمن البرنامج مجموعة من المحاور المتخصصة، شملت أسس إعداد التقارير وفق معايير GRI، ومتطلبات ومعايير IFRS S1 وIFRS S2، ومنهجيات احتساب انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG)، ومواءمة الأهداف المؤسسية مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

وشارك في البرنامج نخبة من موظفي البنوك في الأردن من مختلف الإدارات والدوائر، الذين عبّروا عن تقديرهم لدور الجمعية في تنظيم برامج تدريبية نوعية تسهم في رفع كفاءة الكوادر المصرفية وتمكينها من تطبيق معايير الإفصاح والاستدامة بالشكل الصحيح، مؤكدين أن هذه البرامج تعزز تبادل الخبرات وتوفر منصة لتبادل المعرفة الفنية بين العاملين في القطاع.

• جمعية البنوك تعقد ملتقى حواري متخصص للجنة الشركات الصغيرة والمتوسطة مع البنك المركزي الأردني

عقدت جمعية البنوك في الأردن يوم الأربعاء الموافق 29 تشرين الأول 2025 لقاءً حوارياً مع البنك المركزي الأردني، وبحضور سعادة الأستاذ محمد العمايرة، المدير التنفيذي لدائرة الاستقرار المالي في البنك، وحضور لجنة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجمعية.

جاء اللقاء في إطار حرص الجمعية على تعزيز الحوار والتعاون بين القطاع المصرفي والمؤسسات الوطنية ذات العلاقة، بهدف بحث التحديات التي تواجه تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وسبل تطوير البيئة التمويلية الداعمة لهذا القطاع الحيوي، إضافة الى الاستماع الى اراء ومقترحات اللجنة حول اليات التعاون المشترك مع البنك المركزي وأبرز التعليمات او الأنظمة التي تساهم في تعزيز قدرات البنوك لتمويل فئات الشركات الصغيرة والمتوسطة المختلفة.

افتتح اللقاء الدكتور ماهر المحروق، مدير عام الجمعية، مؤكداً أهمية عقد اللقاءات المتخصصة التي تجمع المتخصصين في البنوك وصنّاع القرار لتبادل الآراء والمقترحات العملية. وبين المحروق ان هذا للقاء الثاني الذي تعقده الجمعية على هذا المستوى، حيث عقد اللقاء الأول لمديري الامتثال في البنوك. وأشاد المحروق بإيجابية التعاون المقدم من البنك المركزي في عقد مثل هذه اللقاءات، مؤكدا شكره وامتنانه لمعالي محافظ البنك المركزي والأستاذ محمد عمايرة وجميع العالمين على تعاونهم الدائم.

كما أوضح المحروق ان الجهود لتعزيز بيئة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بدأت من أعوام طويلة وقد قادت البنوك التحول لتعزيز تمويل تلك الشركات، خصوصا انشاء دوائر متخصصة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. وشدد المحروق ان هذه الجهود مقدرة ومحمودة وهي أساس متين للانطلاق الى نطاق أوسع من الخدمات التمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة، خصوصا ان هذه الفئة مازالت تحتاج الى المزيد من الجهود لتغطية احتياجاتها التمويلية.

من جانبه، استعرض الأستاذ العمايرة أبرز التحديات القائمة على جانبي العرض والطلب في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مشيداً بدور البنوك وجهود البنك المركزي في دعم هذا القطاع لما له من أثر في تعزيز النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل، كما أوضح العمايرة ان البنك المركزي يعمل مع مختلف الشركاء لمعالجة التحديات. وتحدث العمايرة عن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2023-2028، التي تركز على رفع نسبة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى أهمية مراجعة تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة وأهمية توحيده على المستوى الوطني.

وأشار أعضاء اللجنة ان توجيهات البنك المركزي لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة مكنت القطاع المصرفي من تعزيز تمويل هذا القطاع، إضافة الى أهمية البرامج التمويلية التي قدمها المركزي خلال الفترات الماضية خصوصا برنامج التمويل خلال فترة كورونا، والذي لم تكن انعكاساته على الشركات الصغيرة والمتوسطة فحسب، بل على المستوى الاقتصادي وساهمت في منعة ومرونة الاقتصاد الوطني.

وبين أعضاء اللجنة ان بعض الجوانب الفنية تحتاج الى المزيد من النقاشات للعمل على تطويرها وهو ما يساهم في الحد من بعض التحديات الرئيسية خصوصا نقص المعلومات في السوق عن شركات الصغيرة والمتوسطة (Information Asymmetry)، مؤكدين أهمية التشارك مع المؤسسات الوطنية الأخرى في هذا الجانب، وأوضح المحروق ان الجمعية تسعى الى التعاون مع المؤسسات الوطنية لتعزيز المعلومات المالية عن القطاعات الاقتصادية وهو ما يساهم من الحد من مشكلة نقص المعلومات.

وفي نهاية اللقاء أكد الجانبان أهمية استمرار التعاون بين البنك المركزي وجمعية البنوك لمراجعة السياسات والتعليمات ذات العلاقة، وتطوير برامج عملية تسهم في تعزيز قدرة البنوك في جوانب أدوات التمويل الحديثة الموجهة للقطاع، وبما يساهم في تحقيق الأهداف الوطنية ويعزز من منعة ومرونة الاقتصاد الوطني.

• مركز الملك عبدالله الثاني للتميز ينظم جلسة حوارية تشاركية مع جمعية البنوك في الأردن بعنوان "دور جوائز التميز في رفع تنافسية القطاع الخاص وتحفيز الأداء المتميز"

نظم مركز الملك عبدالله الثاني للتميز جلسة حوارية بالشراكة مع جمعية البنوك في الأردن بعنوان "دور جوائز التميز في رفع تنافسية القطاع الخاص وتحفيز الأداء المتميز"، وذلك برعاية محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل الشركس.

وشهدت الجلسة مشاركة رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن السيد باسم السالم والمديرين العامين للبنوك، إلى جانب ممثلين عن القطاعين المالي والمصرفي، حيث جرى بحث دور جوائز التميز المؤسسي في تعزيز ثقافة الجودة والابتكار، وتحفيز المؤسسات على تبني أفضل الممارسات العالمية في الإدارة والأداء.

وأكد المشاركون أهمية نشر ثقافة التميز المؤسسي في القطاع المصرفي، لما لها من دور في رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتعزيز القدرة التنافسية، بما ينعكس إيجاباً على تطوير الخدمات المصرفية ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية في الأردن.

كما استعرض مركز الملك عبدالله الثاني للتميز تجربته في نشر معايير التميز المؤسسي وبرامجه التدريبية الهادفة إلى تمكين المؤسسات من تطبيق أفضل الممارسات العالمية وتحقيق مستويات متقدمة من الأداء.

واختتمت الجلسة بالتأكيد على أهمية تعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية لنشر ثقافة التميز والابتكار، ودعم المبادرات التي تسهم في تطوير القطاع المالي والمصرفي وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الوطني.

• جمعية البنوك في الأردن تعقد القمة المصرفية الأردنية السورية 2025

عقدت جمعية البنوك في الأردن القمة المصرفية الأردنية السورية برعاية محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل الشركس وحاكم مصرف سورية المركزي الدكتور عبد القادر حصرية.

وشارك في القمة، رئيس مجلس إدارة الجمعية باسم السالم، ورئيس الفريق الاقتصادي الحكومي الدكتور مهند شحادة، ورؤساء مجالس إدارة البنوك ومديريها العامين، إضافة إلى رئيس غرفة تجارة الأردن ومدير صناعة عمّان، والهيئات الرقابية، وهيئة الأوراق المالية، وقطاعي الصرافة والتأمين.

وقد عكس مستوى التمثيل الرفع في هذه القمة الرغبة المشتركة في إطلاق مرحلة جديدة من التعاون المالي والمصرفي بين البلدين، وبما ينسجم مع التطورات الاقتصادية الإقليمية ومسار إعادة البناء في سوريا.

وفي كلمته الافتتاحية، أكد الشركس أن مسار التعافي الاقتصادي الجاري في الجمهورية العربية السورية، إلى جانب الخطوات المتخذة لإعادة دمج سوريا في الأسواق الإقليمية والعالمية وفي النظام المالي الدولي، مع ازالة القيود، وعودة المؤسسات السورية - وفي مقدمتها مصرف سورية المركزي - للعمل في إطار المنظومة المالية الإقليمية والدولية، يخلق فرصاً لفتح آفاق جديدة للتجارة والاستثمار، وتعزيز مسارات التنمية الاقتصادية، ودعم مستويات أعلى من الاستقرار والازدهار، مؤكداً أن العلاقات الاقتصادية بين الأردن وسوريا تحظى بثقل خاص، استناداً إلى الروابط التاريخية والجغرافية والاجتماعية العميقة التي تجمع البلدين، وهو ما يجعل من التعاون الاقتصادي بينهما رافعة مشتركة للنمو والتنمية المستدامة، بما ينسجم مع رؤى وتوجيهات قيادتي البلدين الشقيقين الرامية إلى تعميق التعاون والعمل المشترك على مختلف المستويات.

وفي هذا السياق، رحّب الشركس بتجدد الزخم في مسار التعاون الثنائي، موضحاً أن حجم التبادل التجاري بين البلدين شهد انتعاشاً ملحوظاً خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2025، ليبلغ نحو 400 مليون دولار أمريكي، وهو ما يعكس اتجاهاً إيجابيا يمهّد لمزيد من التوسع والتنوع في مجالات التعاون خلال الفترة المقبلة.

وعلى الصعيد المصرفي، أكد الشركس أن ابواب البنك المركزي الأردني مفتوحة للدخول في تعاون وثيق مع مصرف سورية المركزي، بما في ذلك نقل الخبرات الأردنية المتراكمة في المجالات المالية والمصرفية والرقابية، وبما يعزّز من قدرة النظام المالي السوري وصلابته ويسهم في فتح قنوات جديدة للتعاون الاقتصادي والمالي بين البلدين. كما عرض الشركس قوة ومتانة القطاع المصرفي الأردني، مبرزا أنه يحتل موقعاً متقدماً على المستوى الإقليمي، ويمثل ركناً أساسياً من أركان الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومحركاً رئيساً للنشاط الاقتصادي، لافتاً إلى أن البنوك في الأردن تمكنت من تعبئة مُدخرات بنحو 49.3 مليار دينار أردني، ومنحت تسهيلات، ائتمانية بنحو 36.2 مليار دينار ولها حضور في 16 دولة، وأن أربعة بنوك أردنية مدرجة ضمن قائمة أكبر 1000 بنك في العالم، وفقاً للنتائج المالية لعام 2024.

وأوضح الشركس أن القطاع المصرفي الأردني أثبت، في محطات متعددة، قدرته على امتصاص الصدمات والخروج منها أكثر قوة، من خلال تطوير حلول مالية مبتكرة عززت من كفاءته وقدرته على مواكبة التطورات المالية والتكنولوجية العالمية. وفي هذا الإطار، أكد الشركس أن البنوك الأردنية في موقع يؤهلها لدعم جهود إعادة الإعمار والتنمية في الاقتصاد السوري، لا سيما في ظل وجود ثلاثة بنوك أردنية تعمل حالياً في السوق السورية، مشيراً إلى أن توسيع وتعميق هذا الحضور من شأنه أن يسهم مباشرة في نقل الخبرات المصرفية المتراكمة إلى القطاع المصرفي السوري وتطوير منتجات وخدمات مالية تلبي متطلبات المرحلة الراهنة.

وأشار الشركس إلى أن الأردن حقق قصة نجاح وقفزة نوعية في مجال الخدمات المالية الرقمية والدفع الإلكتروني، كما تعكس ذلك المؤشرات المتعلقة بانتشار القنوات المصرفية الإلكترونية وتنامي استخدام أدوات الدفع الرقمي. وأكد أن هذا التقدم جاء مدفوعاً بالانتشار الواسع لاستخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، مما أسهم في تعزيز الشمول المالي، ورفع كفاءة إيصال الخدمات، وتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدّمة للأفراد وقطاع الأعمال على حد سواء.

وختم الشركس حديثه بالتأكيد على وجود آفاق واسعة وفرص واعدة لا محدودة للتعاون لنقل تجربة الأردن في القطاع المصرفي والخدمات المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية إلى الجانب السوري، بما يعزز تحديث القطاع المصرفي السوري ويسهم في زيادة اندماجه في الأسواق المالية الإقليمية والدولية، وتوثيق الربط المالي والمصرفي بين البلدين، ودعم الجهود الهادفة إلى إعادة الإعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في سوريا.

من جانبه، رحّب رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك باسم خليل السالم بالوفود المشاركة، مؤكداً أن اجتماع القيادات المصرفية والاقتصادية الأردنية والسورية تحت سقف واحد يمثل ترجمة واضحة لإرادة سياسية واقتصادية تتجه نحو بناء مرحلة تعاون أعمق وأكثر منهجية بين البلدين.

وأشار إلى أن العلاقة بين الأردن وسوريا علاقة راسخة الجذور شكلتها الجغرافيا المتصلة والتاريخ المشترك والثقافة الواحدة وروابط القربى الممتدة عبر الأجيال، وأن الأردن ظل حريصاً على استقرار سوريا وازدهارها، فيما بقيت سوريا عمقاً طبيعياً للأردن وشريكاً اقتصادياً واجتماعياً مهماً.

وأضاف أن الفرصة تبدو مواتية اليوم لتعميق التعاون ليس فقط على مستوى الحكومات، لكن أيضاً عبر القطاع الخاص، وبخاصة البنوك التي تمتلك القدرة على لعب دور محوري في دعم التكامل الاقتصادي وإعادة بناء الروابط التي تأثرت خلال السنوات

الماضية.

وشدد السالم على أن الرؤية الأردنية تجاه سوريا تنسجم مع ما يؤكد عليه جلالة الملك عبدالله الثاني في أكثر من مناسبة حول ضرورة الوقوف إلى جانب الشعب السوري ودعم جهوده لاستعادة الاستقرار والازدهار.

وأوضح أن القطاع المصرفي الأردني أثبت خلال العقود الماضية قدرته على الالتزام بالمعايير الدولية، والحفاظ على مستويات قوية من رأس المال، ووفرة السيولة، وجودة الأصول، والحوكمة الفاعلة، وهي عوامل أسهمت في تحقيق الاستقرار ودعم النمو الاقتصادي.

وبيّن أن هذه المتانة جاءت نتيجة للرقابة الفاعلة التي مارسها البنك المركزي الأردني على مدى أكثر من نصف قرن، إلى جانب الكوادر المؤهلة التي يتمتع بها القطاع المصرفي.

وأوضح السالم أن القطاع المصرفي الأردني يقف اليوم على أعتاب مرحلة متقدمة، يتجه فيها بثقة نحو البنوك الرقمية، المعززة بالذكاء الاصطناعي، والمدفوعات الفورية، وأنظمة الامتثال المتقدمة، ما يجعله شريكاً طبيعياً وجديراً بدعم تطوير القطاعات المالية في الإقليم.

وأكد أن التحديات التي تواجه سوريا كبيرة، لكن الفرص التي تحملها المرحلة المقبلة أوسع وأكثر تنوعاً، سواء في قطاعات الطاقة والنقل والزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، أو في الاحتياجات التمويلية الضخمة لإعادة الإعمار وإعادة هيكلة القطاع المصرفي وتطوير الأنظمة التقنية وبناء رأس المال البشري.

وأعلن أن القطاع المصرفي الأردني يضع خبراته وقدراته المؤسسية وتجربته الطويلة تحت تصرّف الأشقاء في سوريا، مع طرح إطار للحوار المصرفي الأردني السوري استناداً إلى مبادئ عملية تشمل تشكيل لجنة مصرفية مشتركة، وتوفير بيئة آمنة

وشفافة لجذب التمويل، وتوسيع الشراكات المصرفية، وتعزيز التكامل الرقمي والتقني، وتطوير آليات الامتثال والحوكمة وتبادل البيانات، إلى جانب وضع تصور مشترك لقطاع مصرفي حديث في سوريا قادر على دعم إعادة الإعمار والتنمية المستدامة.

أما حاكم مصرف سورية المركزي الدكتور عبد القادر حصرية، فأكد أن اللقاء يأتي في مرحلة دقيقة يشهد فيها الاقتصاد العالمي تحولات كبيرة تتعلق بالتقلبات السياسية ودورات التضخم وسلاسل الإمداد والتطورات المتسارعة في التكنولوجيا المالية.

وقال إن المصارف في سوريا والأردن لعبت دوراً مهماً خلال السنوات الماضية في الحفاظ على الاستقرار المالي وتأمين التمويل للقطاعات الإنتاجية ودعم التجارة البينية وتطوير البنية الرقمية، مشيراً إلى أن هذا اللقاء يؤسس لمرحلة جديدة من التكامل بين البلدين.

وبيّن حصرية أن استقرار سعر الصرف والسياسة النقدية الفاعلة يمثلان أساساً لأي بيئة استثمارية، وأن المصرف المركزي السوري يعمل على تعزيز أدواته النقدية، وتحسين إدارة الاحتياطيات، وتطوير أنظمة مراقبة التدفقات النقدية بالتعاون مع مؤسسات دولية، إضافة إلى تحديث التشريعات المصرفية لتتوافق مع المعايير العالمية في الحوكمة وتنظيم الائتمان، وتطوير البنية التحتية المالية عبر تحديث نظام التسويات اللحظية، وإطلاق مركز وطني للشبكات المصرفية وتطبيق نظام وطني للتصنيف الائتماني وتعزيز الأمن السيبراني.

وأشار إلى أهمية التعاون العملي بين المصارف الأردنية والسورية، عبر تطوير قنوات التسوية والتحويل المالي، وإطلاق برامج تمويل مشتركة لقطاعات الصناعة والزراعة والطاقة والنقل، وتبادل الخبرات في إدارة المخاطر، وتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي، وتنظيم لقاءات مشتركة لتحديد الاحتياجات التمويلية.

وأكد أن سوريا اليوم تدخل مرحلة جديدة من إعادة تأهيل المنشآت وتوسيع القاعدة الإنتاجية، مشيراً إلى فرص استثمارية واسعة في الصناعات الغذائية والتحويلية، الزراعة الحديثة، الطاقة، البناء، النقل، والتكنولوجيا، داعياً إلى شراكات مصرفية تمكّن من تحويل هذه الفرص إلى مشاريع فعلية.

وقدم مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور ماهر المحروق عرضاً شاملاً حول واقع القطاع المصرفي الأردني، مؤكداً أنه يشكل أحد أهم أعمدة الاقتصاد الوطني وأكثر القطاعات تنظيماً بفضل الإطار الرقابي المتطور الذي يقوده البنك المركزي الأردني.

وأوضح أن القطاع يتكون من 15 بنكاً أردنياً وخمسة بنوك أجنبية تشمل بنوكاً إسلامية وتجارية، وأن حجم الفروع وحجم التسهيلات يجعلان منه قطاعاً قادراً على تلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد بكفاءة عالية.

وأشار المحروق إلى أن القطاع يمتاز بتنوع خدماته وقدرته على الوصول إلى مختلف فئات المجتمع، مع منظومة من الخدمات المصرفية الحديثة المحتوى بالتحول الرقمي والامتثال لمعايير الأمن السيبراني، وأن 84% من الخدمات اليوم تُقدم عبر قنوات إلكترونية.

وبيّن أن حجم موجودات القطاع المصرفي يعادل الناتج المحلي الإجمالي، وأن حجم الودائع يصل إلى 112% من الناتج المحلي، بينما تقترب التسهيلات الائتمانية من 50 مليار دولار، وهي مؤشرات تؤكد أن القطاع المصرفي أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي، وأن متانة المؤشرات المالية من حيث كفاية رأس المال والسيولة ونسب الديون غير العاملة تعكس سمعة القطاع المصرفي الأردني وثقة المؤسسات الدولية به.

واختُتمت القمة بالتأكيد على أن المرحلة المقبلة ستشهد خطوات عملية لتعزيز التعاون المصرفي الأردني السوري، من خلال تشكيل لجان مشتركة، وإطلاق برامج تمويل، وتبادل الخبرات، وتطوير الأنظمة التقنية، وتهيئة بيئة مالية آمنة وشفافة، وبما يسهم في دعم إعادة الإعمار في سوريا وتعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدين.

• جمعية البنوك في الأردن تعقد منتدى مسؤولي الامتثال التنفيذيين (CCOs Forum)

عقدت جمعية البنوك في الأردن يوم الأحد الموافق 2 تشرين الأول 2025 منتدى مسؤولي الامتثال التنفيذيين (CCOs Forum) تحت عنوان: "القيادة الاستراتيجية في الامتثال، النزاهة المالية، وحماية البيانات: خارطة طريق لقادة القطاع المصرفي"، وذلك بالتعاون مع شركة OJAG للاستشارات.

وافتتح أعمال المنتدى الدكتور ماهر المحروق، مدير عام الجمعية، مؤكداً أن هذا اللقاء يأتي ضمن سلسلة الحوارات المصرفية للمستوى التنفيذي (C-Suite Banking Dialogue Series) التي تنظمها الجمعية بشكل دوري، بهدف تعزيز التواصل بين الجمعية وكبار التنفيذيين (C-Level) في القطاع المصرفي، وتبادل الخبرات حول القضايا الاستراتيجية ذات الأهمية للقطاع.

وأوضح المحروق أن المنتدى يركّز على القضايا المتخصصة في الامتثال لمكافحة الجرائم المالية وحماية البيانات في العصر الرقمي، إضافة إلى دور القيادة المصرفية في ترسيخ النزاهة المؤسسية، مشيراً إلى أن طبيعة اللقاء تقوم على الحوار وتبادل الأفكار وليس على التدريب التقليدي، بما يتيح مشاركة فاعلة وتفاعلاً مباشراً بين الحضور.

واستُهلت أعمال المنتدى بعرض قدّمه السيد بيتر بعنوان "اتجاهات إنفاذ الامتثال في مكافحة الجرائم المالية"، استعرض فيه أبرز الاتجاهات العالمية في إنفاذ القوانين والرقابة المالية، وأحدث أولويات وزارة الخزانة الأمريكية ووزارة العدل الأمريكية في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات الدولية.

كما تناول أمثلة واقعية من قضايا عالمية مثل HSBC Danske Bank Lafargeg، مبيّناً كيف أدت إخفاقات الحوكمة وضعف الرقابة المؤسسية إلى عواقب مالية وقانونية جسيمة. وأكد على أهمية تبنّي النهج القائم على المخاطر (Risk-Based Approach)، وتعزيز التواصل بين المؤسسات المالية والجهات الرقابية وأجهزة إنفاذ القانون، مشدداً على أن القيادة المصرفية تتحمّل مسؤولية مباشرة في ترسيخ ثقافة الامتثال والمساءلة، من خلال توجيه الموارد نحو المخاطر ذات الأولوية وتعزيز الشفافية المؤسسية.

من جانبه استعرض السيد مايكل أولمستد، المدعي العام الأمريكي السابق في قسم مكافحة غسل الأموال بوزارة العدل الأمريكية، مخاوف الخصوصية في القطاع المصرفي، وتناول فيها التحديات المتزايدة المرتبطة بحماية البيانات الشخصية في المؤسسات المالية، والتوازن بين متطلبات الخصوصية وواجبات الإفصاح التنظيمي. كما استعرض الأطر القانونية الدولية مثل اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR) والقانون الأردني لحماية البيانات الشخصية، إلى جانب الجوانب المعقدة لنقل البيانات عبر الحدود والتعامل مع الجهات الرقابية في حالات التحقيق المالي.

ودعا أولمستد إلى تبنّي ممارسات "الخصوصية في التصميم" (Privacy by Design) داخل الأنظمة التقنية للمصارف، وتعيين مسؤولي حماية بيانات متخصصين (DPOs)، ومراجعة سياسات الإفصاح لضمان التوافق مع المعايير الدولية.

وأكد المنتدى في ختام أعماله أن حماية البيانات والنزاهة المالية تمثلان ركيزتين أساسيتين لاستدامة الثقة في القطاع المصرفي، مشيراً إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب من القيادات المصرفية تحقيق المواءمة بين الابتكار الرقمي ومتطلبات الامتثال التنظيمي، وتعزيز الشراكة مع الجهات الرقابية محلياً ودولياً.

واختُتم المنتدى بجلسة نقاش مفتوحة ركّزت على دور القيادة العليا في صياغة ثقافة الامتثال، وسبل تحقيق التوازن بين التطور التقني ومتطلبات النزاهة والشفافية، بما يعزز مرونة واستدامة المؤسسات المصرفية في مواجهة التحديات المستقبلية.

• جمعية البنوك في الأردن تعقد جلسة حوارية تنفيذية حول الأمن السيبراني وبناء ثقافة الوقاية

عقدت جمعية البنوك في الأردن، بالتعاون مع شركة OJAG Corp، جلسة حوارية تنفيذية بعنوان "فهم التهديدات المتزايدة وبناء ثقافة الوقاية"، وذلك يوم الإثنين الموافق 3 تشرين الثاني 2025 في مقر الجمعية في عمّان، ضمن سلسلة الحوارات المصرفية لقادة القطاع المصرفي (C-Suite Banking Dialogues).

واستهدفت الجلسة، التي خُصصت للمدراء التنفيذيين وكبار المديرين في القطاع المصرفي، تعزيز الوعي الاستراتيجي لدى القيادات المصرفية بمخاطر الجرائم الإلكترونية وتداعياتها، وتزويدهم بأدوات عملية لتبني نهج قيادي فاعل في مجالات الأمن السيبراني، وحماية البيانات، والامتثال لمتطلبات مكافحة الجرائم المالية.

واستضافت الجلسة الخبير الأمريكي سكوت أوجنباوم، المشرف الخاص المتقاعد من مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (FBI)، وأحد أبرز الخبراء الدوليين في مجال الوقاية من الجرائم الإلكترونية، حيث قدّم عرضاً تفاعلياً ثرياً استند إلى خبراته الممتدة لأكثر من ثلاثين عاماً في التحقيق في آلاف القضايا السيبرانية الحقيقية.

وخلال مداخلته، أوضح أوجنباوم أن الجرائم الإلكترونية تشهد تسارعاً غير مسبوق من حيث الحجم والتعقيد، مشيراً إلى أن الإنفاق العالمي على الأمن السيبراني يتضاعف سنوياً، في حين يستمر معدل الاختراقات والخسائر في الارتفاع، مما يعكس - بحسب وصفه - فجوةً بين الإنفاق التقني والسلوك البشري.

وبيّن أن 95% من حوادث الاختراق حول العالم تعود لأخطاء بشرية بسيطة، مؤكداً أن الحل يبدأ من تغيير الذهنية المؤسسية تجاه الأمن السيبراني، والانتقال من ردّ الفعل إلى ثقافة وقائية استباقية داخل المؤسسات.

كما استعرض ما وصفه بـ "الحقائق الأربعة للأمن السيبراني"، وتشمل لا أحد يتوقع أن يكون ضحية، والجريمة السيبرانية غالباً غير مرئية حتى وقوع الضرر، وإنفاذ القانون لا يمتلك حلولاً سحرية لاستعادة البيانات أو الأموال المسروقة، ومعظم الحوادث يمكن تفاديها من خلال الوعي والممارسات البسيطة.

وأوضح أوجنباوم أن المهاجمين اليوم لا يحتاجون إلى مهارات تقنية متقدمة، بل يستغلون الهندسة الاجتماعية والذكاء الاصطناعي لخداع المستخدمين والوصول إلى حساباتهم، محذراً من أن الثقة الزائدة بالأنظمة التقنية دون تدريب كافٍ تمثل إحدى أكبر الثغرات الأمنية في المؤسسات.

وخلال الجلسة، تناول المتحدث مجموعة من القضايا العملية، مثل اختراقات البريد الإلكتروني للشركات (BEC)، وهجمات الفدية الإلكترونية (Ransomware)، وأساليب الاحتيال القائمة على الذكاء الاصطناعي وتزييف الهوية الرقمية، مستعرضاً أمثلة واقعية من الولايات المتحدة والعالم، ومؤكداً أن كثيراً من هذه الحالات كان يمكن منعها عبر إجراءات وقائية بسيطة.

كما شدّد على أهمية تحديد "البيانات الجوهرية" أو "التاج المؤسسي" لكل مؤسسة مالية، وتطبيق مبدأ "الحد الأدنى من الصلاحيات" في منح الوصول إلى المعلومات الحساسة، إلى جانب تفعيل المصادقة الثنائية لجميع الحسابات الأساسية، بما في ذلك البريد الإلكتروني والسجلات السحابية ومنصات التواصل الاجتماعي.

وأشار أوجنباوم إلى أن بناء ثقافة مؤسسية للأمن السيبراني لا يتحقق إلا عندما تتبنى الإدارات العليا هذا الملف كأولوية استراتيجية، وتعمل على إشراك جميع الإدارات التقنية والمالية والقانونية والموارد البشرية في منظومة الحوكمة الأمنية.

وفي ختام الجلسة، أعرب أوجنباوم عن تقديره لمستوى التفاعل والمداخلات من ممثلي البنوك الأردنية، مؤكداً أن الأمن السيبراني مسؤولية جماعية تتطلب وعياً، والتزاماً، وتعاوناً دائماً بين مختلف الأطراف، مضيفاً: "يمكننا تقليص 90 إلى 95% من الهجمات إذا استثمرنا في الإنسان بقدر ما نستثمر في التكنولوجيا."

وتأتي هذه الجلسة ضمن جهود جمعية البنوك في الأردن لتعزيز قدرات الجهاز المصرفي في مجالات الأمن السيبراني، والحوكمة، وإدارة المخاطر، بما يسهم في حماية النظام المالي وترسيخ الثقة في البيئة الرقمية المصرفية في المملكة.

• جمعية البنوك في الأردن تعقد اجتماعاً لمدراء التدريب والتطوير في البنوك الأعضاء

عقدت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ 12/11/2025 اجتماعاً حضره مدراء التدريب والتطوير في البنوك الأعضاء لمناقشة برامج التدريب المصرفي وتعزيز كفاءتها بما يتوافق مع احتياجات القطاع المصرفي.

وترأس الاجتماع مدير عام الجمعية الدكتور ماهر المحروق الذي رحب بالحضور وشكرهم على المشاركة مؤكد على أهمية هذه اللقاءات في تعزيز التعاون بين البنوك الاعضاء والجمعية وأهمية دور البنوك كشريك أساسي في نجاح الأنشطة والبرامج التدريبية.

وخلال الاجتماع، تم الاستماع الى آراء مدراء التدريب حول الأنشطة والبرامج التدريبية في جمعية البنوك، والمواضيع التي يرغبوا بان يتم تنفيذها من خلال الجمعية لتلبية احتياجات التطور المهني في القطاع المصرفي الاردني.

ويأتي هذا الاجتماع ضمن جهود الجمعية لتعزيز الشراكة الفاعلة مع البنوك الأعضاء لتحقيق أهداف التدريب الامر الذي يساهم في رفع كفاءة البرامج التدريبية وتطوير مهارات الكوادر المصرفية

• لأول مرة في الأردن: جمعية البنوك تطلق مؤشر التأثير المصرفي ABJ Influence Index

أطلقت جمعية البنوك في الأردن، بالشراكة مع منصة Makana 360، النسخة الأولى من مؤشر التأثير المصرفي ABJ Influence Index، الذي يُعد الأول من نوعه في الأردن لرصد وتحليل حضور البنوك في الأردن وتأثيرها في المنصات الرقمية ووسائل الإعلام، إلى جانب تحليل مستويات رضا الجمهور وجودة الوصول إلى الخدمات المصرفية.

ويأتي إطلاق هذا المؤشر كخطوة رائدة تهدف إلى تعزيز الشفافية، وتقديم صورة دقيقة لصُنّاع القرار حول توجهات العملاء وتفاعلهم بما ينعكس على تطوير الخدمات والارتقاء بالثقة العامة، إضافة لرفع مستوى التنافس الإيجابي بين البنوك.

وأكّد الدكتور ماهر المحروق مدير عام جمعية البنوك في الأردن خلال كلمته في حفل الإطلاق، أن مؤشر التأثير المصرفي ABJ Influence Index، يعتبر الأول من نوعه في الأردن لقياس حضور البنوك على المنصات الرقمية ووسائل الإعلام، ورصد توجهات الجمهور وجودة الوصول إلى الخدمات المصرفية. وأشار إلى أن المؤشر يمثل نقلة نوعية في متابعة نبض الجمهور ومعرفة مستوى التأثير الاجتماعي والرقمي للقطاع المصرفي.

وقال المحروق إن إطلاق المؤشر يأتي تعزيزاً للشفافية وتوفيراً لبيانات دقيقة وموثوقة تساعد إدارات البنوك على فهم الاتجاهات العامة وتحسين جودة الخدمات، مشيراً إلى أن المؤشر يتميز بمنهجية تحليلية شمولية تجمع بين البيانات الرقمية والتغطيات الإعلامية وتقييمات التطبيقات وآراء الجمهور.

وأوضح المحروق أن المؤشر يوفر مرجعية معيارية تمكّن كل بنك من تقييم موقعه التنافسي واستشراف تحولات الرأي

العام، كما يساهم في بناء صورة قطاعية موحدة تعزز الثقة بالقطاع المصرفي الأردني. وأضاف أن المؤشر يقدم رؤى عملية تساعد البنوك على تطوير منتجاتها وخططها الإعلامية والتسويقية، وتوجيه استثماراتها نحو القنوات الأكثر تأثيراً.

وبيّن المحروق أن المؤشر سيصدر بشكل ربع سنوي لقياس تغيرات اتجاهات الجمهور وفعالية الحملات الرقمية والإعلامية، ودعم القرارات المستقبلية في مجالات التحول الرقمي والشمول المالي.

من جانبه، قال السيد عبد الرحمن الحسامي، المدير التنفيذي لشركة «مكانة 360»:

"يسعدنا الشراكة مع جمعية البنوك لإطلاق أوّل مرجع وطني لقياس التأثير المصرفي. صُمِّم «مؤشّر التأثير المصرفي» ليكون أداةً عمليةً للإدارة العليا؛ يبسّط قراءة نبض الجمهور والظهور الإعلامي وجودة التجربة الرقمية والخدمية، ويحوّلها إلى قرارات قابلة للتنفيذ. المؤشّر يُحدَّث ربعياً ويستند إلى رصدٍ وتحليلٍ عربيَّين متقدّمين عبر المنصّات الرقمية ووسائل الإعلام وتقييمات التطبيقات، مع التزامٍ صارم بالموضوعية والمنهجية. هدفُنا أن يُسهم المؤشّر في تعزيز الثقة بالقطاع، وتسريع التحوّل الرقمي، وتوجيه الاستثمارات نحو القنوات الاتصالية الأكثر أثرًا على رضا العملاء.

مؤشر شامل... ونتائج تعكس قوة حضور القطاع

هذا ويعتمد مؤشر ABJ Influence Index على منهجية تحليلية متقدمة تجمع بين البيانات الرقمية والإعلامية وانطباعات الجمهور لقياس تأثير البنوك بشكل شامل ودقيق. حيث سجّل المؤشر في الربع الثالث 2025 قيمة 76.3 نقطة، وهو مؤشر يعكس حضوراً مهم للبنوك في الأردن عبر مختلف محاور التأثير.

ويرتكز المؤشر على أربعة محاور رئيسية تمثل الأبعاد الأهم لحضور البنوك وهي الحضور على وسائل التواصل الاجتماعي، والظهور الإعلامي، وانطباعات الجمهور (Sentiment)، وإمكانية الوصول والموثوقية. وتُمنح كل ركيزة وزناً نسبياً يعكس أهميتها، ليتم بعد ذلك قياس أكثر من 20 مؤشراً فرعياً ضمن هذه المحاور، مثل عدد المحادثات، حجم التفاعل، تقييمات التطبيقات، التغطية الإعلامية، والمحتوى المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

ويتم جمع البيانات من منصات التواصل الاجتماعي، الأخبار، المنتديات، وتقييمات التطبيقات خلال فترة زمنية محددة، ثم يتم تحليلها باستخدام تقنيات متقدمة في قياس الرأي العام ومعالجة اللغة الطبيعية.

بعد ذلك تُحتسب الأوزان الخاصة بكل محور للوصول إلى النتيجة الإجمالية للمؤشر، التي تعبّر عن مستوى التأثير الرقمي والإعلامي ورضا الجمهور تجاه البنوك.

1.الحضور على وسائل التواصل الاجتماعي - 70.7 نقطة

يمثل هذا المحور 42% من الوزن الكلي لمؤشر التأثير العام. وقد أظهر تفاعلاً واسعاً بين الجمهور والبنوك، خاصة في الحملات التفاعلية والمحتوى المرتبط بخدمات الادخار، الجوائز، ودعم ريادة الأعمال. ومن النتائج التي أظهرها المؤشر:

- أكثر من 222 ألف محادثة رقمية حول البنوك خلال الربع الثالث.
- أكثر من 1.2 مليون تفاعل رقمي عبر المنصات المختلفة.
- تُظهر النتائج أن فيسبوك يمثّل منصة جماهيرية أساسية للبنوك، حيث يستحوذ على 86% من إجمالي المتابعين البالغ 5.6 مليون متابع. بينما يبرز إنستغرام كمجال للتواصل الحديث والمحتوى السردي المرئي، في حين يحافظ X (تويتر) على دوره في النقاشات المتخصصة والوعي المالي.
- ارتفاع التفاعل بشكل لافت في الحملات المجتمعية وحملات التوفير والمسابقات.

2.الظهور الإعلامي -79.2 نقطة

يمثل هذا المحور 22% من الوزن العام، وقد رصد حضوراً قوياً للبنوك عبر وسائل الإعلام المحلية والدولية، حيث شكّلت الموضوعات المتعلقة بالتحول الرقمي، الشمول المالي، والمسؤولية الاجتماعية مساحات واسعة من التغطية. ومن أهم النتائج:

- ظهور قوي للبنوك في وسائل إعلام عالية الانتشار التي حققت وصولاً يتجاوز 66 مليون مشاهدة على الصعيد الدولي للمحتوى المرتبط بالبنوك في الأردن.

- تنوّع التغطية الإعلامية في مجالات التحول الرقمي، التمويل الأخضر، والشمول المالي.
- ارتفاع التفاعل مع المبادرات المجتمعية والأنشطة الوطنية.

3.انطباعات الجمهور - 71.9 نقطة

يمثل هذا المحور 10% من الوزن العام للمؤشر الكلي، وقد أظهر أن غالبية الانطباعات العامة تجاه البنوك تميل إلى الحياد والإيجابية، مع بروز عوامل رئيسية تعزز ثقة العملاء مثل جودة الخدمة في الفروع ومهنية الموظفين. ومن أهم النتائج في هذا المحور:

- بلوغ الانطباعات الإيجابية والحيادية مجتمعة 96% من إجمالي المحادثات.
- الإيجابية في الانطباعات يقودها بشكل أساسي جودة الخدمة في الفروع وسلوك الموظفين، وهو ما يعكس تجربة قوية وإيجابية للعملاء عند التعامل المباشر.
- استمرار الثقة المرتفعة في البنوك كجهات مالية آمنة وموثوقة.

4.إمكانية الوصول والموثوقية - 84.5 نقطة

حقق أعلى قيمة من بين المؤشرات الفرعية، ويمثل 26% من وزن المؤشر العام. وقد أكد هذا المحور على اهتمام المستخدمين بالخدمات الرقمية وتطبيقات الهاتف المحمول، إلى جانب التفاعل الكبير مع الحملات الخاصة بالخدمات المصرفية والبطاقات والتمويل. ومن أبرز النتائج:

- قوة التفاعل مع الحملات الترويجية للبطاقات وخدمات الدفع.
- ارتفاع اعتماد العملاء على تطبيقات الموبايل والتحويلات الإلكترونية.
- أشارت الانطباعات العامة للمستخدمين إلى غلبة الطابع الإيجابي (72%)، ويُلاحظ أن المحرّك الأساسي لهذا الرضا هو سهولة الاستخدام وسرعة أداء التطبيق، إذ تُعد هاتان السمتان الأكثر تقديراً من قبل العملاء وتعكسان أهمية التجربة السلسة في الخدمات المصرفية الرقمية.
- يُظهر تحليل الانطباعات أن أسعار الفائدة لم تكن عاملاً رئيسياً في تشكيل السلبية خلال الربع الثالث. ويمكن ربط هذا الانخفاض في تأثير الفائدة على الانطباعات بما شهدته الفترة ذاتها من تخفيض في أسعار الفائدة، الأمر الذي خفّف من حدّة النقاشات المرتبطة بكلفة الاقتراض وقلّل من حساسية الجمهور تجاه هذا الموضوع.

اتجاهات بارزة يسلط عليها المؤشر الضوء

إضافة إلى المؤشرات الأساسية، أظهر المؤشر الجديد عدداً من النتائج اللافتة، ومنها:

- ارتفاع التفاعلات المجتمعية المرتبطة بالصحة والتعليم وتمكين المرأة، وهي الموضوعات الأكثر ارتباطاً بثقة الجمهور. مما يعكس اهتماماً واسعاً من الجمهور بالتوجهات ذات الأثر الإنساني والاجتماعي.
- الموظفون والفروع ما زالوا أقوى عنصر ثقة، فجودة الخدمة داخل الفروع واحترافية الموظفين شكلتا أحد أهم عناصر الرضا لدى العملاء، وهي عنصر تميز بارز للبنوك في الأردن. ويأتي هذا بالرغم من الرقمنة، وهو ما يعكس الأهمية والدو الحيوي للعنصر البشري.
- التحول الرقمي يظهر بوضوح في النقاش العام، كما أن قوة المحتوى المصرفي التوعوي المرتبط بالأمن السيبراني والوقاية من الاحتيال، مع آلاف التفاعلات حول المنشورات والفعاليات المتعلقة بالوقاية من الاحتيال، مكافحة غسل الأموال، وحماية بيانات العملاء، مما يعكس ارتفاع الوعي الرقمي لدى الجمهور.
- أظهرت نتائج المؤشر للربع الثالث من عام 2025 أن غالبية البنوك في الأردن جاءت ضمن فئة الأداء القوي، كما تميزت بعض البنوك بأداء رائد يعكس جاهزيتها الرقمية واتساع تأثيرها الإعلامي ومتانة علاقتها مع الجمهور.

• جمعية البنوك في الأردن تعقد لقاءً تعريفياً مع هيئة تمويل الصادرات البريطانية UKEF حول فرص التعاون وتمويل المشاريع في السوق الأردني

عقدت جمعية البنوك في الأردن يوم الاثنين الموافق 1 كانون الأول لقاءً تعريفياً مع هيئة تمويل الصادرات البريطانية UK Export Finance (UKEF)، بمشاركة واسعة من ممثلي البنوك في الأردن، وذلك بهدف بحث سبل التعاون المحتملة واستعراض الأدوات التمويلية وأدوار الهيئة في دعم التجارة الدولية، إضافة لاستكشاف الفرص التمويلية التي تقدمها الهيئة للمشاريع في المملكة.

وافتتح الجلسة مدير عام جمعية البنوك الدكتور ماهر المحروق مرحباً بالحضور من البنوك، وبوفد الهيئة والذي يضم كلاً من السيد جوزيف شقرا المدير الإقليمي للشرق الأوسط في UKEF، والسيدة ميشيل ليونج مديرة الهيئة في السعودية والبحرين والأردن. كما شكر المحروق السفارة البريطانية في عمان على دعمهم في التنسيق لهذا اللقاء.

وبين المحروق أن الهدف من هذا اللقاء هو فهم آليات عمل الوكالة وبرامج الضمان والتمويل، ومناقشة فرص التعاون المستقبلية مع البنوك في الأردن، والاطلاع على أول صفقة ناجحة للوكالة في الأردن والاستفادة منها كنموذج.

وأشار المحروق إلى أن القطاع المصرفي في الأردن يمتلك خبرة واسعة في تمويل التجارة والمشاريع، مشيراً إلى الدور الذي قد تلعبه UKEF كشريك استراتيجي لتعزيز قدرته على تمويل الصفقات والمشاريع الكبرى من خلال الضمانات وتقاسم المخاطر. وبين أن السياسة التمويلية للوكالة تجاه الأردن والتي تتضمن سقف تمويلي مرتفع تمثل فرصة مهمة للبنوك، خصوصاً في ظل توسع مشاريع الطاقة والبنية التحتية والقطاعات الإنتاجية في الأردن. كما تطرق لمرونة آجال السداد التي توفرها UKEF، مؤكداً أنها تمنح البنوك خيارات أوسع لتصميم حلول تمويلية تناسب طبيعة المشاريع.

ودعا الدكتور المحروق ممثلي البنوك إلى دراسة البرامج التي تقدمها UKEF والاستفادة منها، لا سيما في ظل التجارب الناجحة للهيئة في دعم مشاريع كبرى في المنطقة والعالم.

من جانبه قدم السيد جوزيف شقرا عرضاً شاملاً تناول فيه طبيعة عمل UKEF، باعتبارها أول وكالة لائتمان الصادرات في العالم، وتملك محفظة تمويلية تتجاوز 80 مليار جنيه إسترليني، بالإضافة إلى شهية تمويلية موجّهة للسوق الأردني تصل حتى 3 مليار جنيه إسترليني.

وتطـرّق العـرض إلـى أبـرز برامـج الهيئـة، ومنهـا: ضمانـات القـروض للبنـوك بنسـبة تصـل إلـى 100%، تمويـل المشـترين (Buyer Credit) بآجـال سـداد قـد تصـل إلـى 15 سـنة و22 سـنة لمشـاريع الطاقـة النظيفـة، التمويـل المباشـر للمشـاريع الكبـرى، إمكانيـة التمويـل بالعمـلات المحليـة لأكثـر مـن 60 سـوقاً مـن ضمنهـا الدينـار الأردني، تمويـل حتـى 85% مـن قيمـة العقـود التـي تشـمل 20% علـى الأقـل مـن المحتـوى البريطاني.

وشـهدت الجلسـة نقاشـاً فنيـاً واسـعاً عكـس اهتمـام البنـوك بآليـات التعـاون مـع هيئـة تمويـل الصـادرات البريطانيـة، حيـث تناولـت الأسـئلة المطروحـة جوانـب متعـددة مـن العمليـة التمويليـة. فقـد اسـتفسـرت البنـوك عـن إمكانيـة تمويـل المشـاريع ذات المحتـوى المحلـي العالـي، ليؤكـد فريـق UKEF قبـول حـد أدنـى يبلـغ 20% فقـط مـن المحتـوى البريطاني. كمـا جـرى بحـث إمكانيـة التعامـل مـع مقاوليـن دوليين، مـع توضيـح أن الوكالـة تعمـل مـع EPCs مـن مختلـف الـدول بشـرط توفـر محتـوى بريطاني معتبـر. وتطرقـت الأسـئلة إلـى إمكانيـة بنـاء شـراكات جديـدة مـع بنـوك غيـر معتمـدة لـدى UKEF، حيـث أكـد الوفـد انفتـاح الوكالـة وتعاونهـا مـع شـبكة واسـعة مـن المؤسسـات الماليـة الدوليـة. كمـا تمـت مناقشـة خيـار التمويـل بالعملـة المحليـة، والـذي أكـدت الوكالـة توفـره فـي أكثـر مـن 60 دولـة بمـا فيهـا الأردن. واهتـم ممثلـو البنـوك كذلـك بحـدود التمويـل المتـاح، ليُوضـح أن UKEF يمكنهـا تغطيـة حتـى 85% مـن قيمـة العقـد وتمويـل رسـوم التأميـن. وأخيـراً، ظهـر اهتمـام بمرونـة الهيـاكل التمويليـة المختلفـة، بمـا فـي ذلـك التمويـل الإسـلامي وعمليـات الـPPP، حيـث أكـد الوفـد قـدرة الوكالـة علـى دعـم نمـاذج تمويـل متنوعـة تلائـم احتياجـات المشـاريع.

وتـم فـي ختـام الجلسـة التأكيـد علـى أهميـة اسـتمرار التواصـل بيـن البنـوك الأردنيـة وفريـق UKEF لبحـث فـرص وإمكانيـات تطويـر مشـاريع مشـتركة يمكـن أن تسـتفيد مـن حلـول تمويليـة مبتكـرة، بمـا يسـهم فـي دعـم التنميـة الاقتصاديـة فـي الأردن.

هـذا وتأتـي هـذه اللقـاءات التـي تعقدهـا جمعيـة البنـوك فـي الأردن فـي إطـار حرصهـا علـى تعزيـز المعرفـة والتشـبيك بيـن القطـاع المصرفـي ومختلـف الجهـات، وبنـاء شـراكات دوليـة تخـدم القطـاع المصرفـي والاقتصـاد الوطنـي.

هـ الفعاليات والأنشطة التدريبية

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام 2025 مجموعة من الفعاليات والأنشطة التدريبية والتي تستهدف تعزيز وتطوير الموارد البشرية في البنوك الأعضاء ورفع كفاءتها، وإكسابها المعارف والمعلومات المتعلقة بمختلف التطورات والمستجدات في المجالات ذات العلاقة بالعمل المصرفي. وفيما يلي نستعرض أهم هذه الفعاليات والأنشطة التدريبية:

1. الدورات التدريبية:

عقدت الجمعية (44) برنامجاً تدريبياً متخصصاً خلال عام 2025، وبواقع 522 ساعة تدريبية إجمالية. وقد بلغ عدد المشاركين في البرامج التدريبية المنفذة حوالي 524 مشاركاً من العاملين في البنوك الأعضاء.

ملخص البرامج التدريبية المنفذة خلال عام 2025

	البرنامج التدريبي	تاريخ الانعقاد	عدد الساعات
1	الاتجاهات الحديثة في التمويل المصرفي وإدارة وتقييم مخاطر الائتمان	12-14 / 1 / 2025	12
2	قانون أمن وحماية البيانات الشخصية (الآثار والتحديات والآليات المثلى للالتزام في القطاع المصرفي)	19-20 / 1 / 2025	8
3	حماية المستهلك المالي لقطاع البنوك	26-27 / 1 / 2025	8
4	ضبط الأنظمة المستخدمة في فتح الحسابات وفحص الأسماء على قوائم الحظر الدولية والقائمة الوطنية للإرهابيين وزيادة فعاليتها	28-29 / 1 / 2025	8
5	الاعتمادات المستندية المصرفية	2-5 / 2 / 2025	16
6	قنوات الدفع الإلكترونية وأساليب الاحتيال	9-11 / 2 / 2025	12
7	تصنيف التعرضات واحتساب المخصصات وفق تعليمات تصنيف التعرضات الائتمانية واحتساب مخصصات التدني مقابلها رقم (8/2024)	16-18 / 2 / 2025	12
8	تصنيف التعرضات واحتساب المخصصات وفق تعليمات تصنيف التعرضات الائتمانية واحتساب مخصصات التدني مقابلها رقم (8/2024)	23-25 / 2 / 2025	12
9	Time Series Analysis	23-25 / 2 / 2025	15
10	إجراءات التعرف والتحقق على المستفيد الحقيقي	13-14 / 4 / 2025	6
11	الحوكمة المؤسسية للبنوك	20-22 / 4 / 2025	12
12	ضوابط الإعلانات الخاصة بالمنتجات والخدمات والجوائز المقدمة من مزودي الخدمات المالية والمصرفية	21-22 / 4 / 2025	8
13	أساليب تمويل المشاريع العقارية في ضوء قانون الملكية العقارية وتعليمات البنك المركزي الأردني	4-6 / 5 / 2025	12
14	إدارة وتحليل رأس المال العامل لدى الشركات المقترضة ودوره في اتخاذ قرارات الائتمان لدى البنوك	18-20 / 5 / 2025	12
15	الإجراءات المبسطة Simplified Measures	26-27 / 5 / 2025	6
16	إدارة مخاطر المناخ	27-28 / 5 / 2025	8
17	العملة الافتراضية - طبيعتها - مخاطرها وأسس تنظيمها	1-2 / 6 / 2025	8
18	الامتثال التنظيمي لقانون حماية البيانات الشخصية في المؤسسات المالية: دراسة مقارنة بين القانون الأردني وGDPR	16-18 / 6 / 2025	12

	البرنامج التدريبي	تاريخ الانعقاد	عدد الساعات
19	التقارير الرقابية لتعليمات تصنيف التعرضات الائتمانية واحتساب مخصصات التدني رقم (8/2024) - تطبيقات عملية	22-24 / 6 / 2025	12
20	العملة الافتراضية - طبيعتها - مخاطرها وأسس تنظيمها	23-24 / 6 / 2025	6
21	Certified Information Security Manager - CISM Training Course & Exam	29 / 6 - 3 / 7 / 2025	18
22	اتجاهات الاقتصاد الحالية	6-8 / 7 / 2025	12
23	Digital Payments Unlocked: Trends, Technology & Transformation	13-15 / 7 / 2025	12
24	فحص المستندات حسب الأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية UCP600 والمعيار الدولي للممارسات المصرفية ISBP821	20-24 / 7 / 2025	15
25	العقوبات الدولية والحظر وتطبيق قرارات مجلس الأمن	27-28 / 7 / 2025	8
26	الاتجاهات الحديثة في مجال تحصيل ومعالجة الديون المتعثرة لدى البنوك	3-5 / 8 / 2025	12
27	مهارات الاتصال الفعال في خدمة العملاء وحل المشكلات وفق سياسات البنك	3-6 / 8 / 2025	20
28	تزييف النقد	10-11 / 8 / 2025	8
29	المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS (9) Financial Instruments (9)	17-18 / 8 / 2025	8
30	تعليمات حماية المستهلك	24-25 / 8 / 2025	8
31	الاستعداد المؤسسي لتطبيق قانون تنظيم التعامل بالافتراضية رقم (14) لسنة 2025	1-3 / 9 / 2025	12
32	الخدمات المصرفية الاستثمارية - التحليل المالي والتقييم	7-9 / 9 / 2025	12
33	أبرز التعديلات التي تضمنتها بازل 4 وانعكاساتها على البنوك الأردنية	14-16 / 9 / 2025	12
34	ESG - Environmental, Social and Governance	21-23 / 9 / 2025	12
35	خطابات الضمان المحلية والخارجية (القواعد الموحدة لخطابات الضمان الصادرة عن غرفة التجارة الدولية URDG 758)	9 - 9 / 10 / 2025	16
36	إعداد الوثائق حسب متطلبات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وتقييم بيئة العمل	12-15 / 10 / 2025	12
37	استخدام التكنولوجيا وأدوات الذكاء الاصطناعي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	19-21 / 10 / 2025	8
38	الحقيبة التدريبية الثانية: تحليل المشكلات البسيطة وحلها	28-29 / 10 / 2025	16
39	Blockchain Certified Professional (BCP)	2-4 / 11 / 2025	20
40	السمات الفعالة لنظام مراقبة الحركات المالية Monitoring System ورفع جودة الإخطارات	9-11 / 11 / 2025	12
41	قواعد معالجة البيانات الشخصية لدى القطاعات الخاضعة لإشراف البنك المركزي الأردني	16-18 / 11 / 2025	12
42	التقييم الداخلي لرأس المال التنظيمي والتخطيط الرأسمالي ICAAP	23-26 / 11 / 2025	16
43	تعليمات الأخطار المصرفية رقم (12/2025) تطبيقات عملية لممارسات مصرفية سليمة	2-4 / 11 / 2025	12
44	الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة وفق المعايير الدولية للتقارير المالية	7-10 / 12 / 2025	24

1. ورش العمل:

◆ ورشة عمل رفيعة المستوى بعنوان: "الذكاء الاصطناعي في تحليلات المخاطر للقيادات المصرفية"

في ظل التحوّلات المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي على الصعيدين الإقليمي والدولي، وبهدف تعزيز جاهزية البنوك في الأردن لمواكبة تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر، نظّمت جمعية البنوك في الأردن يوم الاثنين الموافق 26 أيار ورشة عمل متخصصة بعنوان "الذكاء الاصطناعي في تحليلات المخاطر للقيادات المصرفية"، وذلك بمشاركة مدراء تنفيذيين ومدراء الدوائر في البنوك الأعضاء في الجمعية.

وأكد مدير عام جمعية البنوك الدكتور ماهر المحروق في كلمته الافتتاحية للورشة أن الجمعية تسعى من خلال تنظيم مثل هذه الورش النوعية إلى دعم التحول الرقمي في القطاع المصرفي الأردني، وتوفير المعرفة المتقدمة للقيادات المصرفية، لتمكينهم من استشراف المستقبل وتعزيز فاعلية منظومات إدارة المخاطر، بما يسهم في ترسيخ الاستقرار المالي وتحفيز الابتكار في المنتجات والخدمات المصرفية.

وجاءت الورشة التي عُقدت في مقر الجمعية بمثابة منصة استراتيجية للبحث في إمكانيات توظيف الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة لتعزيز كفاءة منظومة إدارة المخاطر في البنوك، وبما ينسجم مع التوجهات العالمية في هذا المجال. وقد تم تنفيذ الورشة من قبل فريق من الخبراء الدوليين المتخصصين من شركة Lixakro الهولندية، الرائدة في مجال الاستشارات الكمية وتحليل البيانات والمخاطر، والتي تتخذ من مدينة روتردام مقراً لها.

وتطرّقت الورشة إلى مجموعة من المحاور الحيوية التي تم تصميمها خصيصاً لتلبية اهتمامات القيادات المصرفية، منها:

1. **التحول الاستراتيجي في إدارة المخاطر باستخدام الذكاء الاصطناعي:** حيث ناقش المشاركون دوافع تبني هذه التقنيات في السوق الأوروبية، بما في ذلك النمو الكبير في حجم البيانات، والمتطلبات التنظيمية المتزايدة، والسعي لتعزيز التنافسية.
2. **تحقيق القيمة والعائد الاستثماري (ROI) من تطبيقات الذكاء الاصطناعي:** عرضت الورشة كيف يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي أن تسهم في تحسين جودة القرار وتقليل التكاليف التشغيلية ودعم التنبؤ بالمخاطر المستقبلية.
3. **البيانات كمورد استراتيجي:** تم تقديم نماذج أوروبية ناجحة في حوكمة البيانات وإدارتها، مع استعراض لتجارب مؤسسات مالية حول كيفية تحويل البيانات إلى أصول استراتيجية تدعم اتخاذ القرار.
4. **الإطار التنظيمي الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر:** ناقش الخبراء التشريعات الحالية، لا سيما قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي (EU AI Act)، وتناولوا التحديات التي تواجه المؤسسات في التوافق مع هذه المتطلبات.
5. **تحوّل المهارات وبناء القدرات المؤسسية:** تم التطرق إلى المتطلبات الجديدة في سوق العمل المالي، والحاجة إلى تطوير مهارات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي لدى العاملين، مع إبراز أمثلة حية من بنوك أوروبية.
6. **الاتجاهات المستقبلية والتحديات الأخلاقية:** شملت الورشة نظرة على التطورات المستقبلية مثل التعلم الاتحادي (Federated Learning)، وأهمية تفسير نتائج النماذج الذكية (Model Interpretability)، والحد من التحيزات الخوارزمية، بما يحقق الشفافية والنزاهة في اتخاذ القرار.

واختُتمت الورشة بجلسة حوار تفاعلي أتيح خلالها المجال للمشاركين لتبادل الآراء وطرح التحديات التي تواجههم في تنفيذ هذه التقنيات ضمن بيئة العمل المصرفي المحلي، كما تم مناقشة سبل التكيّف المؤسسي مع هذا الواقع الجديد.

وتُعد Lixakro من الشركات الرائدة في مجال التحليلات الكمية، وتختص في تحويل البيانات إلى قرارات استراتيجية قابلة للتطبيق، من خلال تطوير نماذج تنبؤية، وإدارة المخاطر بأنواعها المختلفة، مع مراعاة متطلبات الامتثال التنظيمي. وتضم الشركة فريقاً من الخبراء ذوي الكفاءة العالية الذين يعملون على تصميم حلول مخصصة تلبي احتياجات كل عميل وفقًا لطبيعته السوقية.

◆ ورشة عمل متقدمة حول "تحليلات المخاطر الحديثة: اتخاذ قرارات ائتمانية أذكى ومكافحة الجرائم المالية"

في إطار سعيها الدائم لتعزيز جاهزية القطاع المصرفي لمواجهة التحديات التقنية المتسارعة، نظّمت جمعية البنوك في الأردن ورشة عمل متخصصة بعنوان "تحليلات المخاطر الحديثة: أدوات ذكية لاتخاذ قرارات ائتمانية أفضل ومكافحة الجرائم المالية"، وذلك على مدار يومي الإثنين والثلاثاء 27-26 أيار، بمشاركة نخبة من المتخصصين في تحليل البيانات والمخاطر من البنوك في الأردن.

واستهدفت الورشة العاملين في مجالات تحليل المخاطر الائتمانية، والامتثال، والنمذجة الإحصائية، وتطوير أدوات الذكاء الاصطناعي، حيث تم تقديم محتوى تقني وتطبيقي عالي المستوى من قبل خبراء من شركة Lixakro الهولندية الرائدة في الاستشارات الكمية وتحليل البيانات، وبمشاركة فاعلة من الحضور في تمارين عملية باستخدام لغة Python ومنصات الذكاء الاصطناعي.

وأكد الدكتور ماهر المحروق مدير عام جمعية البنوك خلال افتتاحه للورشة، أن الجمعية تسعى من خلال هذه المبادرات النوعية إلى تعزيز جاهزية الكوادر المصرفية الأردنية في مواجهة التغيرات التقنية المتسارعة، مشيرًا إلى أن تحليلات المخاطر المدعومة بالذكاء الاصطناعي باتت ضرورة استراتيجية لرفع كفاءة الأداء، وتحقيق الامتثال التنظيمي، والحد من المخاطر الناشئة.

وركزت الورشة في يومها الأول على موضوع "بناء نماذج تقييم المخاطر الائتمانية (Scorecards) باستخدام الذكاء الاصطناعي، وذلك لتقديم فهم معمق حول كيفية تطوير واستخدام بطاقات التقييم الائتماني (Credit Scorecards)، التي تعتبر من أهم أدوات البنوك في تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء. حيث ناقشت الورشة أنواع بطاقات التقييم، والمنهجيات المعتمدة في تطوير النماذج، وتحديات جودة البيانات، وتفسير النماذج ومراعاة الإنصاف وتحييد التحيزات، إضافة لتمارين تطبيقية باستخدام لغة Python لتطوير نموذج تقييم ائتماني على بيانات فعلية، والتعامل مع نماذج معقّدة تساعد على اتخاذ قرارات سريعة وموضوعية وفق ضوابط تنظيمية مثل IFRS 9.

أما اليوم الثاني للورشة فقد تناول موضوع مكافحة الجرائم المالية باستخدام تحليلات المخاطر المدعومة بالذكاء الاصطناعي، حيث تم التركيز على التهديدات المتزايدة الناتجة عن الجرائم الاقتصادية المالية، كغسيل الأموال، والاحتيال، والتهرب الضريبي، والجرائم الإلكترونية. كما تم مناقشة أحدث التطورات في أوروبا بمجال مكافحة الجرائم المالية، وخاصة في ضوء التشريعات الأوروبية وغرامات AML، وعرض حي لمنصة تحليل ذكية تعتمد على تقنيات Rg Python و Azure Machine Learning في الكشف عن الأنماط والسلوكيات المشبوهة، إضافة لجلسة تفاعلية لتحديد المؤشرات والتنبيهات (triggers) التي يمكن رصدها لمكافحة الأنشطة الاحتيالية. كما ركزت الورشة على أهمية تكامل البيانات داخل المؤسسات، وسرعة كشف التهديدات، وتطوير خوارزميات تتسم بالشفافية والكفاءة.

يشار في هذا الصدد أن شركة Lixakro تأسست في مدينة روتردام بهولندا عام 2023، وتقدم خدمات استشارية متخصصة في هندسة البيانات، وتحليل المخاطر، والنمذجة الكمية. وتتميز الشركة بقدرتها على تطوير حلول مصممة خصيصاً لاحتياجات كل عميل، مستندة إلى أفضل الممارسات الأوروبية والتقنيات الحديثة في تحليل البيانات، بما يسهم في تحقيق نمو مستدام وقرارات قائمة على المعرفة.

◆ ورشة عمل حول مخاطر الأمن القومي والامتثال التنظيمي للمؤسسات المالية بالتعاون مع مكتب Eversheds Sutherland

في خطوة تهدف لتعزيز قدرات القطاع المصرفي الأردني على مواجهة التحديات التنظيمية العالمية المتزايدة، نظمت جمعية البنوك في الأردن وبالتعاون مع مكتب Eversheds Sutherland القانوني الدولي ورشة عمل تدريبية متخصصة بعنوان:

"Scenario-Based Training on National Security and Regulatory Risk in Financial Institutions"

وعُقدت الورشة في مقر الجمعية يوم الاثنين الموافق 30 حزيران 2025، وشهدت حضوراً كبيراً من مسؤولي الامتثال والمخاطر والمستشارين القانونيين والمتخصصين في العقوبات ومكافحة غسل الأموال في البنوك الأعضاء.

وهدفت الورشة إلى تزويد المشاركين بالأدوات اللازمة لفهم وتطبيق استجابات فعالة وفي الوقت الفعلي للأحداث المتعلقة بالأمن القومي، مع التركيز على المحاكاة الواقعية لسيناريوهات الأمن القومي التجارية التي تواجهها المؤسسات المالية العالمية، وذلك لتعريف المشاركين بالضغوط الواقعية التي قد يتعرضون لها.

وقدم الورشة فريق متخصص من شركاء مكتب Eversheds Sutherland، وتناولت الورشة، التي استمرت على مدار ثلاث ساعات، مجموعة من المحاور الأساسية والتي تشمل:

1. **أولويات الحكومة الأمريكية في الإنفاذ ومسح الأفق الأمريكي:** تم التركيز على التحديات الجيوسياسية الحالية مثل سوريا وإيران والصين والتعريفات الجمركية، وكيفية تأثيرها على المؤسسات المالية، إضافة للتأكيد على أن إنفاذ قوانين مكافحة غسل الأموال (AML) يمثل أولوية للأمن القومي.

2. **مبادرات الامتثال من الإدارات الأمريكية:** شملت مبادرات من وزارة العدل ووزارة الخزانة ووزارة التجارة الأمريكية، حيث تم تسليط الضوء على مبادرات اعرف عميل عميلك (KYCC)، وتوجيهات الإدارة الأمريكية في 4 فبراير 2025 لوزارة الخزانة بالنظر في فرض التزامات KYC/KYCC للمعاملات المتعلقة بإيران، مما قد يكون له آثار بعيدة المدى على المؤسسات المالية.

3. **برنامج مكافآت المبلغين عن المخالفات للشركات:** أطلقت وزارة العدل (DOJ) في أغسطس 2024 برنامجاً تجريبياً لمدة ثلاث سنوات يقدم مكافآت مالية للإبلاغ عن أنواع معينة من سوء السلوك المؤسسي. يشمل ذلك الانتهاكات الجنائية من قبل المؤسسات المالية وموظفيها، والفساد الأجنبي، وسوء السلوك المؤسسي الذي ينطوي على فساد محلي (مثل الرشاوى)، وانتهاكات العقوبات الأمريكية ودعم الإرهاب، والاحتيال في الجمارك والتجارة والمشتريات.

4. **تطورات العقوبات الأمريكية:** تم مناقشة احتمالية حدوث تحولات ملحوظة في تطبيق العقوبات استجابة لأولويات الإدارة الحالية. كما تم مناقشة أولويات إنفاذ العقوبات وضوابط التصدير، بما في ذلك الأمر التنفيذي 14165، الصادر في 25 يناير 2025، والذي أنشأ عملية يمكن بموجبها تصنيف بعض الكارتلات الإجرامية الدولية كمنظمات إرهابية أجنبية (FTOs) أو رعاة دولة للإرهاب (SSTs).

5. **مخاطر التحويل (Diversion Risk):** تم تسليط الضوء على أن وكالات إنفاذ القانون الأمريكية/الاتحاد الأوروبي تشعر بالإحباط بسبب عدم فعالية العقوبات/ ضوابط التصدير على إيران بعد أنشطة التحويل الروسية.

6. **سيناريوهات عملية وتفاعلية:** قدمت الورشة عدة سيناريوهات معقدة لتحديات الأمن القومي التي تواجه البنوك غير الأمريكية ذات الصلة بالدولار الأمريكي، بهدف تحديد المشكلات وتقييم كيفية معالجتها.

7. **تحديثات خاصة بسوريا:** تطرقت الورشة إلى أنه بتاريخ 23 مايو 2025، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) ترخيصاً عاماً لسوريا (GL 25) لتقديم إعفاء فوري من العقوبات تماشياً مع إعلان الرئيس. يهدف هذا الترخيص إلى إعادة بناء الاقتصاد السوري والقطاع المالي والبنية التحتية، ويسمح بالاستثمار الخاص الجديد وأنشطة القطاع الخاص.

من جانبه أشار مدير عام جمعية البنوك الدكتور ماهر المحروق خلال افتتاحه للورشة، بأنها تأتي في توقيت بالغ الأهمية، حيث تشهد بيئة العمل المصرفي على المستوى الإقليمي والدولي تحولات سريعة ومتزايدة التعقيد، لا سيما فيما يتعلق بمخاطر الامتثال والأمن القومي. وأضاف المحروق أنه أصبح من الواضح أن المؤسسات المالية، لم تعد تؤدي دورها فقط كمقدّمي خدمات مالية، بل أصبحت في صلب منظومة الأمن القومي والحوكمة العالمية. مشيراً أن المصارف مطالبة اليوم بأن تكون خط الدفاع الأول ضد عمليات غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والتحايل على العقوبات، وأن تلتزم بأنظمة معقدة ومتغيرة باستمرار، تصدرها جهات رقابية متعددة، عبر ولايات قضائية متنوعة.

◆ ورشة توعوية حول الأصول الرقمية للقطاع المصرفي الأردني بالتعاون مع شركة "منصة"

في خطوة متقدمة لمواكبة التحولات الرقمية المحلية والعالمية، نظّمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع شركة "منصة" ورشة عمل توعوية متخصصة بعنوان: " Embracing the Future: Digital Assets Awareness"، وذلك بحضور لافت يتجاوز 85 مشاركاً من البنوك الأعضاء، خصوصاً من مسؤولي الامتثال، والمخاطر، الخزينة والاستثمار.

وجاءت الورشة في سياق إصدار قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية رقم (14) لعام 2025، والذي يشكّل إطاراً تشريعياً حديثاً لتنظيم قطاع الأصول الرقمية في الأردن، ويهدف إلى تعزيز الشفافية، الامتثال، وحماية المستهلكين.

وحاضر في الورشة الخبير في الشؤون الرقمية السيد بشار زيدان، وتضمنت محاورها الأساسية ما يلي:

1. **مفاهيم أساسية حول الأصول الرقمية:** توضيح الفروقات بين العملات المشفّرة (Cryptocurrencies)، الأصول المرمّزة (Tokenized Assets)، الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs)، والعملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs).
2. **تطبيقات البلوكتشين في القطاع المصرفي:** استعراض لأمثلة عملية مثل أتمتة عمليات اعرف عميلك (KYC)، تسوية المعاملات بالعقود الذكية، والحد من الاحتيال عبر تقنيات السجلات غير القابلة للتعديل.
3. **الامتثال والتنظيم:** تحليل التزامات البنوك في ضوء القانون الجديد، وتقديم حلول رقمية لمراقبة المحافظ الرقمية والتحليل الاستباقي للعمليات المشبوهة.
4. **الفرص البنكية الجديدة:** استعراض لنماذج أعمال ناشئة مثل خدمات الحفظ (custody) للعملات الرقمية، التمويل المضمون بالأصول الرقمية، ومنصات التداول المنظمة (DEXs).
5. **نماذج عالمية ملهمة:** تجارب متقدمة من بنوك مثل JPMorgan وHSBC وSantanderg، حول استخدام البلوكتشين في إدارة السيولة وإصدار السندات الرقمية.
6. **قراءة تحليلية لقانون الأصول الافتراضية الأردني لعام 2025:** شرح للبنود التنظيمية، وأدوار الجهات الرقابية (هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي)، وآليات الترخيص والامتثال المالي.

وفي كلمته خلال افتتاح الورشة، رحّب المدير العام لجمعية البنوك الدكتور ماهر المحروق بالمشاركين من البنوك الأعضاء، مؤكداً على أهمية الورشة في إعداد البنوك الأردنية للمرحلة المقبلة. مضيفاً أن هذه الورشة تأتي في وقت يشهد العالم فيه تحولات مالية وتقنية متسارعة، أصبحت فيها الأصول الرقمية جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية العالمية.

وقال المحروق أن قانون الأصول الافتراضية يأتي كخطوة مهمة لتنظيم هذا القطاع، وفتح آفاق جديدة أمام البنوك ضمن إطار رقابي متوازن يعزز الابتكار ويحمي الاستقرار المالي. وأضاف بأن هذه الورشة تمثل خطوة عملية نحو بناء منظومة مصرفية أردنية أكثر جاهزية ومواكبة للتطورات العالمية، وفرصة مهمة لفهم الالتزامات القانونية والفرص المصرفية الكامنة في عالم الأصول الرقمية.

وأبرزت الورشة أهمية تطوير القدرات المؤسسية للبنوك الأردنية في التعامل مع الأصول الرقمية، لا سيما في مجالات الامتثال وإدارة المخاطر، ودورها في قيادة الابتكار المالي، مع التأكيد على ضرورة وجود كوادر قانونية وتقنية مدربة للتفاعل مع الواقع الجديد. وفي ختام الورشة، تم التأكيد على استمرار الجهود التوعوية من خلال جلسات معمقة مستقبلية، تشمل التدريب العملي وتطوير حلول مصرفية رقمية مخصصة، بما يعزز من مكانة الأردن كمركز إقليمي للابتكار في مجال التكنولوجيا المالية والأصول الرقمية.

◆ ورشة عمل توعوية حول الأبنية الخضراء وشهادة تقييم (EDEG)

عقدت جمعية البنوك في الأردن وبالشراكة مع المجلس الأردني للابنية الخضراء يوم الاحد الموافق 05/10/2025 ورشة عمل توعوية حول برامج الأبنية الخضراء وشهادة تقييم (Excellence in Design for Greater Efficiencies-EDEG). وبحضور ممثلي البنوك من الدوائر المتعلقة بمجال التمويل العقاري والتمويل الأخضر ودوائر الهندسة في القطاع المصرفي.

وافتتح اعمال الورشة الأستاذ فادي مشهراوي مدير ادارة الدراسات والسياسات والتخطيط في الجمعية، والتي هدفت الى الترويج وتعزيز التوجه نحو تمويل الأبنية الخضراء في القطاع المصرفي. وأشار السيد مشهراوي في كلمته، الى أهمية التحول نحو التمويل الأخضر، منوها الى استراتيجية التمويل الأخضر التي يعمل البنك المركزي مع الشركاء على تنفيذها، كما بين مشهراوي أهمية إضافة القطاع العقاري والتحول الى الأبنية الخضراء ضمن الأنشطة والفعاليات للتحول الأخضر، لما للقطاع من أهمية وترابطات امامية وخلفية في الاقتصاد الوطني، وهو ما يساهم في تسريع التحول نحو الاقتصاد الأخضر والمستدام. كما أشار مشهراوي الى الفرص العديدة امام القطاع العقاري، موضحاً ان قطاع الانشاءات يحصل على أكبر حصة من التمويلات من القطاع المصرفي، والتي تقارب حوالي 22% من اجمالي التسهيلات الممنوحة بقيمة 7.82 مليار دينار أردني. كما يقدم القطاع المصرفي ما يزيد عن مليار دينار كقروض عقارية للأفراد.

واستعرض مشهراوي العناوين الرئيسية للورشة؛ حيث ناقشت الورشة مجموعة من المواضيع منها تعريف الأبنية الخضراء وشهادة تقييم (EDGE)، وأبرز المنافع والفوائد المرتبطة بها، إضافة الى مناقشة جدوى الشهادات التقييم وسبل ارتباطها بتمويل الأبنية الخضراء. إضافة الى الإجابة الى أسئلة واستفسارات البنوك حول تطوير أدوات تمويل الأبنية الخضراء وارتبط ذلك بشهادات التقييم.

وبين سعادة رئيس الهيئة الإدارية للمجلس الأردني للأبنية الخضراء المهندس عبدالله بدير، أن المجلس يسعى بشكل مستمر إلى تعزيز مفهوم الأبنية الخضراء في الأردن، من خلال رفع الوعي وتقديم التدريب والدعم الفني للمؤسسات العامة والخاصة، وتشجيع تبني معايير الاستدامة في قطاع الإنشاءات.

وأشار المهندس بدير إلى أن الأبنية الخضراء لم تعد خياراً ترفيهياً، بل أصبحت ضرورة اقتصادية وبيئية تسهم في تقليل كلف التشغيل واستهلاك الطاقة والمياه، وتحسين جودة الحياة داخل المباني.

كما أكد على أهمية الشراكة مع القطاع المصرفي لتطوير أدوات التمويل الأخضر، وربطها بمشاريع البناء المستدام، مما يسهم في تعزيز قدرة السوق المحلي على التحول نحو اقتصاد أخضر ومنافسة إقليمية في هذا المجال.

وأضاف أن المجلس الأردني للأبنية الخضراء يرحب بأي مبادرة من البنوك والمؤسسات المالية لدعم مشاريع الأبنية الخضراء، ويضع خبراته الفنية والاستشارية في خدمة هذه الجهود الوطنية.

من جهتها تحدثت الخبيرة المهندسة ميسون خريسات، إحدى أعضاء هيئة التدريس في المجلس الأردني للأبنية الخضراء ومدرب المعتمدة من مؤسسة التمويل الدولي لشهادة المباني الخضراء EDGE. عن أهمية عقد ورشة العمل التوعوية مع القطاع المصرفي، واهمية التشابك مع القطاع في تنفيذ شهادات التقييم، وارتباطها بالوصول الى مصادر التمويل الأخضر الدولية.

كما بينت السيدة عبير الشعلان ممثلة مؤسسة التمويل الدولية (IFC) دور مؤسسة التمويل الدولية في هذا الجانب، والتعاون مع الشركاء المحليين في جوانب الأبنية الخضراء لتعزيز وتطوير منظومة الحوافز المقدمة، وتوسيع قاعدة اعتماد الشهادات الدولية للأبنية الخضراء. كما تحدثت الشعلان عن دور مؤسسة التمويل الدولية في دعم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، خصوصا تعاون المؤسسة مع القطاع المصرفي لإصدار السندات الخضراء والمستدامة. وتأتي هذه الورشة ضمن أنشطة مشروع تطوير البناء الأخضر في الأردن والذي تنفذه مؤسسة التمويل الدولية بالشراكة مع مملكة هولندا.

وناقش الحضور خلال ورشة بعض التحديات المتعلقة بتمويل الأبنية الخضراء، منها اعتماد الشهادات الدولية محلياً، واهمية الربط بين الحوافز والية تنفيذ الأبنية على ارض الواقع، وضرورة تعزيز الوعي لدى المقترضين والمطورين حول أهمية التحول الى الأبنية الخضراء. كما أجاب المهندسة خريسات عن استفسارات الحضور حول الية الحصول الى شهادة EDGE)) ووجود خبراء معتمدين في المملكة لتنفيذ متطلبات الشهادة.

في ختام الورشة، أعرب السيد مشهراوي عن شكره للمجلس الأردني للأبنية الخضراء للمساهمة في تنظيم هذه الورشة التي تعتبر إضافة للعاملين في القطاع المصرفي، كما تقدم الحضور بشكرهم الجزيل للمهندسة خريسات على المعلومات التي قدمتها، وشكرهم لجميعة البنوك في دعم توجه القطاع المصرفي نحو التمويل الأخضر، مثمنين هذا التوجه من الجمعية الذي يساهم في تعزيز قدرات ومعارف العاملين في القطاع المصرفي بأدوات التمويل الأخضر وسبل الاستفادة منها محلياً ودولياً.

◆ ورشة عمل مع مجموعة من طلبة الجامعة الأردنية حول القطاع المصرفي والمهارات المطلوبة لسوق العمل

عقدت جمعية البنوك في الأردن، بالتعاون مع البنك التجاري الأردني، ورشة عمل تعريفية بعنوان "القطاع المصرفي الأردني ومهارات العمل المستقبلية"، استهدفت مجموعة من طلبة الجامعة الأردنية ضمن مساق مهارات سوق العمل الذي يدرّسه الدكتور رعد محمود التل.

وافتتح الورشة مدير عام جمعية البنوك الدكتور ماهر المحروق، مرحِّبًا بالمشاركين، ومعبّرًا عن تقديره للدكتور رعد التل على مبادرته وجهوده في التنسيق لعقد هذه الورشة، كما ثمّن تعاون البنك التجاري الأردني المستمر مع الجمعية في دعم الأنشطة التدريبية. وأكد المحروق أهمية تعزيز التواصل بين القطاع المصرفي والشباب، وتمكين الجيل الجديد من فهم طبيعة عمل البنوك والمهارات المطلوبة في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها القطاع.

من جانبه، عبّر الدكتور رعد محمود التل، أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأردنية، عن شكره للجمعية على سرعة الاستجابة والتحضير المتميز للورشة، لافتًا إلى أهمية هذه اللقاءات في تعزيز استعداد الطلبة للانخراط في سوق العمل، وتزويدهم بالمعرفة العملية حول متطلبات العمل المصرفي.

كما استعرض فادي مشهراوي، مدير إدارة الدراسات والسياسات والتخطيط في جمعية البنوك، الدور المحوري للقطاع المصرفي الأردني في دعم الاقتصاد الوطني وتحفيز النمو، من خلال دوره في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية. وقدم مشهراوي عرضًا شاملًا لأبرز خصائص البنوك العاملة في المملكة ومؤشراتها، إضافة إلى مناقشة التوجهات الحديثة مثل التحول الرقمي والشمول المالي، وما نتج عنها من تغيرات في سوق العمل المصرفي ومتطلبات الوظائف الجديدة. كما تطرق إلى المهارات المستقبلية المرتبطة بالمجالات الرقمية، مثل تحليل البيانات، الأمن السيبراني، وإدارة الأنظمة التقنية، إضافة إلى الشهادات المهنية والتقنية التي تساهم في تعزيز فرص الخريجين في سوق العمل.

وخلال الورشة، قدّم كل من عروبة الشعار وأسامة الناطور، من الخبراء والمختصين في التدريب وإدارة الموارد البشرية في البنك التجاري الأردني، مجموعة من المحاور المتقدمة حول التحولات الرقمية في القطاع المصرفي، بما يشمل نمو الخدمات المصرفية الإلكترونية، ودور الذكاء الاصطناعي، وتطور المدفوعات الإلكترونية، وتأثير هذه التغيرات على طبيعة الوظائف. كما تناول المتحدثون آليات التوظيف في القطاع المصرفي، ومعايير اختيار المرشحين، وكيفية الاستعداد الفعّال للعمل في البنوك، إلى جانب نصائح عملية في كتابة السيرة الذاتية، والاستعداد للمقابلات الشخصية، وتجنب الأخطاء الشائعة لدى الخريجين، وإبراز المهارات الفنية والسلوكية المطلوبة.

وتفاعل الطلبة بشكل لافت خلال النقاشات المفتوحة التي تناولت فرص التوظيف والتطور المهني في القطاع المصرفي، حيث طرح المشاركون تساؤلات حول المهارات المطلوبة والاتجاهات المستقبلية للعمل المصرفي.

وفي ختام الورشة، تم توزيع شهادات المشاركة على الطلبة، وسط أجواء إيجابية عكست اهتمام الشباب بالقطاع المصرفي ورغبتهم في تطوير مهاراتهم بما يواكب متطلبات سوق العمل المتغير.

◆ أربع ورش عمل محاكاة للمشروعات الصغيرة والادخار والمزارعين

نفذت جمعية البنوك في الأردن وبالتعاون مع مؤسسة ولي العهد وجمعية بنوك الادخار الألمانية للتعاون الدولي (DSIK)، أربعة ورش عمل محاكاة متخصصة خلال عام 2025، والتي شملت برنامج محاكاة للمشاريع الصغيرة (Micro Business Game)، وبرنامج محاكاة للادخار (Savings Game)، وبرنامج محاكاة للمزارعين (Farmers Game)، وذلك انطلاقاً من جهود الجمعية الرامية لتعزيز المهارات الريادية والثقافة المالية وبناء القدرات لمختلف فئات المجتمع.

ويهدف تمرين "محاكاة الأعمال الصغيرة" إلى رفع كفاءة أصحاب المشاريع الصغيرة ورواد الأعمال في إدارة مشاريعهم بشكل فعّال، وتأهيلهم للحصول على التمويل المناسب، من خلال منهجية تعتمد على التعلّم بالتطبيق العملي واتخاذ القرارات المالية والإدارية السليمة، بما يمكّن المشاركين من اكتساب المهارات الأساسية اللازمة لإنجاح مشاريعهم. وخلال التمرين، جرى تقسيم المشاركين إلى مجموعات، مثّلت كل مجموعة نموذجاً لعائلة تمتلك متجراً لبيع عصير البرتقال، تواجه مجموعة من الأحداث والتحديات المختلفة، بما يتطلب اتخاذ القرارات الأنسب للتعامل معها. وأسهم ذلك في تمكين المشاركين من إدارة ميزانية المشروع ونفقاته، مع التركيز على تحسين جودة المنتج، وزيادة الإيرادات، وتطوير مهارات الإدارة العامة لضمان استدامة ونجاح المشروع. وفي ختام التمرين، تمكن المشاركون من فهم مبادئ المحاسبة الأساسية، والتعرّف على أدوات مالية تساعدهم في إعداد حسابات الإيرادات والحسابات الختامية، وتطوير مهارات التعامل مع الزبائن، وفهم أساسيات التسويق وتقدير المبيعات المتوقعة، إلى جانب التعرّف على ديناميكيات السوق والمنافسة، وإدارة الموردين، وتطوير المنتجات، وتعميق المعرفة بإدارة المشاريع الصغيرة، من خلال فهم العلاقة بين مؤسسات التمويل والعملاء والآثار المترتبة عليها.

أما تمرين الادخار (Savings) فقد استهدف تقديم تجربة تدريبية تفاعلية للمشاركين للتعرّف على مفاهيم الادخار والإدارة المالية بأسلوب عملي، بما يسهم في تطوير مهارات مالية أساسية تدعم حياتهم اليومية وخططهم المستقبلية، ويعكس أهمية الاستثمار في بناء الوعي والقدرات المالية لدى الأفراد. وستهدف التمرين الأسر، والشباب، وأصحاب المشاريع الصغيرة، من خلال محاكاة واقعية لاتخاذ القرارات المالية والتعامل مع التحديات المختلفة، مع التركيز على إدارة الميزانية، والتخطيط للطوارئ، وفهم الأدوات المالية الأساسية.

كما نفذت الجمعية تمرين المزارعين (Farmers)، الذي يهدف إلى تعزيز الوعي المالي لدى المزارعين وأصحاب المشاريع الزراعية الصغيرة، عبر محاكاة عملية لإدارة الموارد المالية والتعامل مع التحديات المرتبطة بالإنتاج الزراعي وتقلبات الدخل، بما يسهم في تعزيز الاستدامة المالية للمشاريع الزراعية ودعم استقرارها على المدى الطويل.

وتأتي هذه البرامج التدريبية في إطار الدور الذي تضطلع به جمعية البنوك في الأردن في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز ثقافة الرادة والثقافة المالية، من خلال بناء قدرات الأفراد وأصحاب المشاريع وتمكينهم من إدارة مواردهم المالية بكفاءة، بما يسهم في توسيع قاعدة الشمول المالي وتعزيز الاستقرار المالي.

◆ تنفيذ 16 محاضرة توعوية وتثقيف مالي في مختلف محافظات المملكة

نفذت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع مؤسسة ولي العهد، سلسلة من محاضرات التوعية والتثقيف المالي خلال عام 2025، والتي بلغ عددها 16 محاضرة، موزعة على كافة محافظات المملكة.

حيث جاءت هذه المبادرة انطلاقاً من الدور الوطني والمحوري الذي تضطلع به الجمعية في نشر المعرفة المالية والمصرفية بين الأفراد والمؤسسات، بما يسهم في دعم الشمول المالي وتمكين المواطنين من اتخاذ قرارات مالية سليمة ومدروسة، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة والتوسع في الخدمات المالية الرقمية.

وتم عقد المحاضرات في المكاتب التابعة لمؤسسة ولي العهد في عدد من المحافظات، والتي شملت الزرقاء، والعقبة، وإربد، وعجلون، وجرش، ومأدبا، والطفيلة، والكرك، والمفرق، والبلقاء. واستهدفت المحاضرات شرائح متعددة من المجتمع، شملت الطلبة، والشباب، والنساء، وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث حرصت الجمعية على إيصال رسائل التوعية المالية إلى مختلف المناطق الجغرافية، بما يحقق العدالة في الوصول إلى المعرفة المصرفية ويحد من الفجوة المعرفية بين المحافظات.

وتناولت المحاضرات، التي تحدث بها مجموعة من الخبراء والمختصين في المجال من البنك المركزي الأردني والشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك)، موضوعات متنوعة في أساسيات الثقافة المالية، شملت إدارة الدخل وإعداد الميزانية الشخصية، وإدارة الديون وتجنب التعثر المالي، والتخطيط المالي للمستقبل، والادخار والاستثمار، إضافة إلى التعريف بالخدمات والمنتجات المصرفية للأفراد، ورفع مستوى الوعي المالي والحماية من الاستغلال والاحتيال المالي.

كما اشتملت المحاضرات على محاور متخصصة في الدفع الإلكتروني في الأردن، تضمنت التعريف بأدوات الدفع الإلكتروني وأنواعها ومفاهيمها، وآليات استخدامها والتعامل الآمن معها، بما يعزز الثقة بالخدمات المالية الرقمية.

يشار في هذا الصدد أن تنفيذ هذه المحاضرات التوعوية جاء في إطار الأجندة السنوية المشتركة التي تنفذها الجمعية مع مؤسسة ولي العهد.

9 إصدارات جمعية البنوك خلال عام 2025

قامت جمعية البنوك في الأردن خلال عام 2025 بإصدار التقارير والدراسات التالية:

النشرة المصرفية الشهرية

استمرت جمعية البنوك خلال عام 2025 بإصدار النشرة المصرفية الشهرية التي تتضمن أبرز المؤشرات الاقتصادية والمصرفية بطريقة عرض جديدة.

تقرير أبرز التطورات المصرفية في الأردن خلال عام 2024

أصدرت جمعية البنوك في الأردن تقرير "أبرز التطورات المصرفية لعام 2024" الذي يحتوي على مجموعة واسعة من البيانات والمعلومات والمؤشرات المصرفية التي تخص البنوك العاملة في الأردن على المستوى الإجمالي وعلى المستوى الإفرادي، والتي عكست متانة القطاع المصرفي واستمراره في تحقيق النمو والاستقرار. كما يوفر التقرير تلك البيانات والمؤشرات بشكل دقيق معتمدا بذلك على البيانات الصادرة من البنك المركزي الأردني والبنوك العاملة في الأردن.

ويعكس التقرير صورة إيجابية لأداء القطاع المصرفي الأردني خلال عام 2024، حيث تمكن من تحقيق نمو مستقر في أبرز المؤشرات المالية، ما يدل على استمرار متانته وقدرته على دعم الاقتصاد الوطني رغم التحديات الإقليمية والدولية. فقد ارتفعت موجودات البنوك العاملة في الأردن بنسبة 5.6% لتصل إلى 69.85 مليار دينار. وجاء هذا النمو مدفوعاً بزيادة الموجودات المحلية بنسبة 5.2% لتصل إلى 63.05 مليار دينار، إلى جانب نمو الموجودات الأجنبية بنسبة 9.3% لتصل إلى 6.8 مليار دينار. وشكلت موجودات البنوك ما نسبته 184.4% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وهو ما يعكس الدور المحوري للبنوك في تمويل النشاط الاقتصادي وتوفير السيولة اللازمة للنمو.

وفي سياق موازٍ، أظهر التقرير أن إجمالي الودائع لدى البنوك في الأردن شهد نمواً لافتاً خلال عام 2024، حيث ارتفع اجمالي الودائع بنسبة 6.8% ليصل إلى نحو 46.7 مليار دينار. وجاء هذا الارتفاع انعكاساً لنمو ودائع القطاع الخاص والعام. كما شهدت الودائع بمختلف أنواعها (تحت الطلب والتوفير والودائع لأجل) ارتفاعاً خلال عام 2024. وتُعد هذه الأرقام دليلاً على الثقة المستمرة بالمؤسسات المصرفية الأردنية واستقرارها، وعلى متانة العلاقة بين البنوك وعملائها من الأفراد والشركات.

ووفقاً للتقرير، فقد سجلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة ارتفاعاً بنسبة 4.2% لتبلغ 34.78 مليار دينار في نهاية عام 2024، مما يؤكد استمرار الدور التمويلي الفاعل للبنوك في تحفيز النشاط الاقتصادي. وشكلت القروض والسلف ما

نسبته 60.3% من إجمالي التسهيلات، تلتها ذمم البنوك الإسلامية بنسبة 29.9%، في حين بلغت حصة الجاري مدين 8.2% من الإجمالي. أما توزيع التسهيلات حسب العملة، فقد بلغت 87.6% بالدينار الأردني و12.4% بالعملات الأجنبية.

وعلى صعيد التوزيع القطاعي، استحوذت أربع قطاعات اقتصادية رئيسية على حوالي ثلثي التسهيلات الائتمانية، وهي: الإنشاءات (22.6%)، الخدمات والمرافق العامة (17.2%)، التجارة العامة (16.2%)، والصناعة (11.1%). كما شهدت بعض القطاعات نمواً واضحاً، حيث ارتفعت التسهيلات المقدمة لقطاع التجارة العامة بنسبة 16.5%، ولقطاع الخدمات والمرافق بنسبة 9.2%.

وفي جانب آخر، أبرز التقرير النمو المتزايد في الخدمات المصرفية للأفراد، إذ أصدرت البنوك في الأردن خلال عام 2024 ما يزيد على 191 ألف بطاقة ائتمان من مختلف الأنواع، كما منحت أكثر من 136 ألف قرض شخصي بقيمة إجمالية بلغت 1.08 مليار دينار. فيما منحت البنوك خلال عام 2024 حوالي 33.1 ألف قرض سكني وعقاري، بقيمة إجمالية بلغت 867.5 مليون دينار. كذلك بلغ عدد قروض السيارات 49 ألف قرض بقيمة إجمالية وصلت إلى 629 مليون دينار. ويأتي التوسع في قروض وتمويلات الأفراد ضمن جهود البنوك في تعزيز الشمول المالي وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية.

وبين التقرير أن مؤشرات المتانة المالية تعكس سلامة الجهاز المصرفي الأردني. حيث بلغت نسبة الديون غير العاملة 5.6% وهي ضمن المستويات الآمنة دولياً، ما يعكس جودة محافظ البنوك الائتمانية. وبلغت نسبة تغطية 74.5%، ليشكل الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة نسبة 6.1%. وبلغت نسبة كفاية رأس المال 18%، وهي أعلى من متطلبات البنك المركزي الأردني ولجنة بازل البالغة. كما بلغت نسبة السيولة القانونية 144.7% متجاوزة الحد الأدنى المطلوب (100%) بهامش مريح. وبلغ معدل العائد على الموجودات 1.1%، ومعدل العائد على حقوق المساهمين 9.1%، مما يعكس استقرار الربحية واستمرار الكفاءة التشغيلية للقطاع.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجندري للعملاء الأفراد لدى البنوك العاملة في الأردن، فقد بين التقرير أن نسبة أصحاب الودائع من الذكور شكل 63.2% من إجمالي عدد المودعين لدى البنوك العاملة في الأردن، فيما بلغت نسبة أصحاب الودائع من الإناث حوالي 36.8%. كما شكلت ودائع الذكور 71.8% من إجمالي قيمة ودائع الأفراد لدى البنوك في الأردن، مقارنة بنسبة 28.2% للإناث. بينما بلغت نسبة المقترضين الذكور 76.5% من إجمالي عدد المقترضين الأفراد، فيما بلغت نسبة المقترضين الإناث 23.5%. كما شكلت قروض الذكور 79.1% من إجمالي قيمة قروض الأفراد من البنوك العاملة في الأردن، فيما بلغت نسبة قيمة قروض الإناث حوالي 20.9%.

وفيما يخص الانتشار الجغرافي للبنوك داخل المملكة، فقد أشار التقرير أن عدد فروع البنوك بلغ 869 فرعا و53 مكتباً بالإضافة الى 2365 جهاز صراف آلي في نهاية عام 2024.

كما تناول التقرير أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان من حيث الرقم القياسي لأسعار الأسهم وحجم التداول ومساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك الأردنية. وتناول التقرير هيكل أسعار الفائدة على الودائع وتطورات أسعار الفائدة على التسهيلات، وهامش أسعار الفائدة، وتطورات أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، كما استعرض التقرير أهم الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك العاملة في الأردن بإدخالها عام 2024.

وسلط التقرير الضوء أيضاً على التطورات الكبيرة في أنظمة المدفوعات الإلكترونية، حيث توسعت خدمات نظام إي-فواتيركم (eFAWATEERcom) ونظام كليك (CliQ) بشكل لافت، مع زيادة عدد المحافظ الإلكترونية والحسابات المالية المرتبطة بها، إلى جانب الارتفاع في عدد وقيمة الحركات التي تمت عبر قنوات الإنترنت والموبايل المصرفي ونقاط البيع. كما شهدت البنوك إدخال عدد من الخدمات المصرفية الرقمية الجديدة التي تعزز التحول الرقمي وتدعم تجربة العملاء.

أما في مجال الموارد البشرية، فقد رصد التقرير تطوراً في حجم الكوادر العاملة في البنوك في الأردن؛ حيث بلغ عدد العاملين 22996 موظفاً وموظفة في البنوك في نهاية عام 2024. كما واصلت البنوك الاستثمار في التدريب والتأهيل، حيث شارك مئات الموظفين في دورات تدريبية متخصصة خلال عام 2024، وارتفعت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة المصرفية لتكون من أعلى النسب في القطاعات الاقتصادية الأردنية.

علماً أن تقرير أبرز التطورات المصرفية لعام 2024 تضمن توسعاً ملحوظاً مقارنة بإصدار عام 2023، من حيث المحتوى والتحليل والبيانات، حيث أضيفت محاور وجداول جديدة تعكس التطورات الحديثة في القطاع المصرفي الأردني، مع تعزيز التركيز على التحول الرقمي والخدمات المصرفية المستحدثة وتحديث لمختلف المؤشرات.

ويعكس التقرير صورة واضحة للأداء المتميز للبنوك العاملة في الأردن ويبرز مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يؤكد التقرير أن القطاع المصرفي الأردني يدخل عام 2025 بأسس مالية قوية، وهيكل متين للسيولة ورأس المال، واستراتيجية واضحة لتعزيز الابتكار الرقمي وتوسيع قاعدة الشمول المالي، بما يسهم في ترسيخ مكانة الأردن كمركز مالي ومصرفي متطور في المنطقة العربية.

التقرير السنوي السادس والأربعين لجمعية البنوك

أصدرت الجمعية التقرير السنوي السادس والأربعين لعام 2024، والذي تضمن عرضاً للتطورات الاقتصادية على المستوى العالمي والمحلي خلال عام 2024، والتطورات النقدية والمصرفية في الأردن بما فيها تطورات أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية والتطورات المصرفية في عام 2024. كما تضمن التقرير على ملخص بأبرز نشاطات وإنجازات الجمعية في عام 2024، والبيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات للعام 2024.

دراسة الاداء المقارن للبنوك العاملة في الاردن خلال عامي 2023 و2024

أصدرت جمعية البنوك في الأردن دراسة " الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عامي 2023 و2024. وتأتي هذه الدراسة لتحمل في طياتها تلخيصاً وافياً لمجمل التطورات التي شهدتها البنوك العاملة في المملكة خلال العام 2024 مقارنةً مع العام السابق 2023. حيث تناول الجزء الأول تطور البنود الرئيسية في قائمة المركز المالي من حيث إجمالي الموجودات والتسهيلات والودائع في البنوك العاملة في الأردن، بالإضافة لحقوق الملكية ورأس المال. ويتيح هذا التحليل الوقوف على حجم النشاط المصرفي ومتانة البنية المالية للبنوك. أما الجزء الثاني فيتضمن على أهم بنود قائمة الدخل للبنوك العاملة في الأردن خلال العام 2024 والمتمثلة في الربح قبل الضريبة وصافي الربح بعد الضريبة، وهو ما يوفر مؤشراً على كفاءة العمليات والربحية التشغيلية. وتناول الجزء الثالث أهم مقاييس الربحية للبنوك العاملة في الأردن، والتي تربط بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وتتمثل هذه المقاييس في معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية في عام 2024. وهو ما يساعد في قياس مدى الفعالية في استخدام الموارد المالية لتوليد الأرباح.

أما الجزء الرابع فيتناول أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك بما في ذلك نسبة كفاية رأس المال ونسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون، والتي تعكس مدى قدرة البنوك على مواجهة المخاطر الائتمانية والاستجابة للمتطلبات الرقابية. فيما تناول الجزء الخامس مؤشرات النشاط الاقراضي للأفراد خلال عام 2024، والذي يركز على قيمة القروض الشخصية والسكنية الممنوحة من البنوك للأفراد، مما يعكس دور البنوك في تمويل الأفراد وفي تحفيز الاستهلاك وتعزيز القطاع العقاري.

وتناول الجزء السادس أهم المؤشرات الجندرية للعملاء الافراد، بما فيها توزيع القروض والودائع بين الذكور والإناث، بما يعكس مدى شمول الخدمات المصرفية. أما الجزء السابع فيتضمن قراءة في مؤشرات الانتشار المصرفي والتي تتناول عدد الفروع والصرافات الآلية للبنوك العاملة في المملكة. وأخيراً فقد جاء الجزء الثامن ليعكس تطور وتوزيع الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن في عام 2024، بما في ذلك عدد العاملين في القطاع المصرفي وتوزيعهم بين الذكور والإناث.

المشهد المالي والاقتصادي (ABJ PANORAMA)

سلسلة تتضمن خلاصات لإلقاء الضوء على أبرز التطورات المالية والاقتصادية في المملكة وبما يضع اما قيادات القطاع المصرفي أبرز التطورات المالية والاقتصادية في المشهد الحالي.

جمعية البنوك في الأردن تصدر دراسة بعنوان "جاهزية الخريجين لسوق العمل المصرفي في الأردن: تحليل الواقع واستشراف المهارات المستقبلية"

أصدرت جمعية البنوك في الأردن دراسة أعدتها حول واقع توظيف الخريجين الجدد في البنوك العاملة في المملكة خلال عام 2024، حيث تسلط الضوء على المهارات والكفايات اللازمة للاندماج في سوق العمل المصرفي، في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي يشهده القطاع.

حيث أظهرت الدراسة أن الخريجين الجدد استحوذوا على حوالي نصف التعيينات في البنوك عام 2024، مع تركز التوظيف في الوظائف التشغيلية، إلى جانب تنامٍ واضح في التوظيف في الوظائف الرقمية والتقنية والتحليلية. كما سلطت الدراسة الضوء على الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات البنوك، خاصة في المهارات التقنية والرقمية، مؤكدة أهمية تعزيز التدريب العملي والشراكة بين الجامعات والقطاع المصرفي. وتوقعت الدراسة توسعاً في وظائف جديدة مثل: محلل بيانات، أخصائي ذكاء اصطناعي، وأخصائي أمن سيبراني، مما يستدعي إعادة هيكلة البرامج الأكاديمية لتشمل هذه المهارات المستقبلية.

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير المناهج الجامعية لتشمل المهارات الرقمية والمصرفية الحديثة مثل التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، وتعزيز المهارات السلوكية والتواصل والعمل الجماعي لدى الطلبة، وتعزيز الشراكة بين الجامعات والبنوك، إضافة لضرورة تعزيز التدريب العملي والتطبيقات العملية ضمن التعليم الجامعي.

دراسة تحليلية بعنوان: مرونة البنوك في الأردن في مواجهة الأزمات

أصدرت جمعية البنوك دراسة تحليلية بعنوان «مرونة البنوك في الأردن في مواجهة الأزمات)، والتي أظهرت أن البنوك العاملة في الأردن أثبتت مرونة استثنائية في مواجهة الأزمات الاقتصادية والسياسية التي مرّت بها المنطقة خال العقدين الماضيين، بدءاً من الأزمة المالية العالمية عام 2008 ، مروراً بتداعيات الربيع العربي وجائحة كورونا، وصولاً إلى الحرب على غزة في عام 2023.

تقرير الطريق نحو الاستدامة 2024

في إطار توجهاتها نحو دعم الاستدامة المالية والتمويل الأخضر في القطاع المصرفي، أطلقت جمعية البنوك تقرير "الطريق نحو الاستدامة لعام 2024" والذي يهدف الى توثيق واستعراض أبرز إنجازات وأنشطة الجمعية في مجال الاستدامة والتمويل الأخضر خلال العام 2024.

وأشار مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور ماهر المحروق، ان التقرير يركز على مساهمات الجمعية في بناء القدرات التي ستقود عملية التحول نحو التمويل الأخضر والمستدام. وبين المحروق ان الجمعية قامت في عام 2024 بعقد مجموعة من الورش والبرامج التدريبية النوعية في مجالات التمويل الأخضر والاستدامة المصرفية، ووصل عدد المتدربين فيها الى 210 متدرب في عام 2024.

وتحدث المحروق عن رؤية الجمعية حول مجالات الاستدامة والتمويل الأخضر، مشيرا الى ان توجهات الجمعية تأتي ضمن رؤية التحديث الاقتصادي وإطار توجهات البنك المركزي في جوانب تعزيز الاستدامة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر وخصوصاً استراتيجية التمويل الأخضر.

وعلى المستوى المصرفي بين المحروق ان القطاع سيستمر في العمل على العديد من الجوانب الهامة منها؛ بناء خطط التمويل الأخضر وتطوير المنتجات الخضراء، والعمل على تطوير أدوات الحوكمة البيئية والاجتماعية في البنوك وخصوصا بناء الأقسام والدوائر واللجان المعنية بالاستدامة، هذا بالإضافة الى قيام البنوك بتطوير استراتيجياتها المتعلقة ببناء خطط الانتقال الواضحة، كما شكلت البنوك الجان المتعلقة بالاستدامة، وعلى مستوى مجالس الإدارة للإشراف على استراتيجيات الاستدامة. وأصدرت تقارير الاستدامة التي تتماشى مع متطلبات هيئة الأوراق المالية الأردنية (ASE) ومعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI).

كما استعرض المحروق أيضا توجهات الجمعية المستقبلية مشيراً الى انها ستسعى الى استكمال العمل على العديد من الملفات والمواضيع الفنية للتمويل الأخضر والاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية وبالشراكة مع كافة الشركاء، وذلك خلال العام 2025 والاعوام القادمة، مؤكدا ان الجوانب الاستدامة لا تتعلق فقط بأعمال القطاع المصرفي، بل تتجاوز ذلك نحو أدوار أوسع اقتصادية واجتماعية وبيئية مستقبلية.

وبحسب التقرير فان من أبرز إنجازات الجمعية في عام 2024 الانضمام الى شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام (SBFN)، وانضمام الجمعية إلى الميثاق العالمي للأمم المتحدة، الذي يُعتبر أكبر مبادرة تطوعية عالمية تُعنى بتشجيع الشركات والمؤسسات على تبني مبادئ الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. بالإضافة الى عقد النسخة الثانية من منتدى التمويل الأخضر والذي جاء بعنوان "التمويل الأخضر: ضرورة ملحة لمستقبل القطاع المصرفي"، والذي شهد مشاركة واسعة من القيادات المصرفية من رؤساء مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية، بالإضافة الى مشاركة العديد من الجهات الحكومية والمؤسسات والمنظمات الدولية.

ويغطي التقرير أيضا مجموعة من الأنشطة والفعاليات التي قامت بها الجمعية ولجنة التمويل الأخضر فيها، والتي اسند اليها مهمة المساهمة في تعزيز وترويج مفهوم التمويل الأخضر وزيادة الوعي والمعرفة به لدى البنوك العاملة في المملكة. حيث ساهمت اللجنة بتطوير أعمال التحول الأخضر في القطاع المصرفي من خلال العديد من المبادرات. كما ارتبطت اعمال اللجنة في إيصال الجوانب الفنية والعملية للتمويل الأخضر مع كافة الشركاء الدوليين والاقليمين والمحليين.

إصدارات مجلة البنوك في الأردن

أصدرت الجمعية عشرة أعداد من مجلة البنوك في الأردن خلال عام 2025